الجمهورية اللبنانية – مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

التقرير السنوي لعامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

تمهيد

* كلمة معالي الوزير جان اوغاسابيان
* كلمة معالي الوزير السابق د. طارق متري
* كلمة معالي الوزير الأسبق ابراهيم الضاهر
* كلمة معالي الوزير الأسبق كريم بقرادوني

كلمة معالي الوزير جان اوغاسابيان

لعلّ كل الذين تعاقبوا على العمل في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أجمعوا على الحقيقة التالية: لا إصلاح إداريًا ولا تنمية فعلية من دون قرار سياسي.

بالفعل تبدو المفارقة جلية في هذا المجال. فليس من الممكن تحقيق تنمية إدارية وإصلاح إداري من دون قرار سياسي، أما شرط النجاح فيكمن في إبعاد السياسة عن الإدارة وكل ما يتعلق بتنميتها وإصلاحها.

إن عملنا في مكتب وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية جعلنا ندرك أكثر فأكثر كم أن الحاجة ملحة إلى التنمية الإدارية في لبنان، وكم أن وطننا يكتنز طاقات واعدة تتطلع بصدق إلى المساهمة في عملية التنمية والإصلاح، ومواكبة تحديات عصر العولمة. إلا أن الصعوبات والمعوّقات الماثلة لا تزال كبيرة، ولا سيما أن بناء النهضة الشاملة يحتاج إلى تكاتف جميع القوى الفاعلة في الوطن، فلا تبرز عراقيل من هنا، وحسابات من هناك، تجمّد المسيرة الإصلاحية، فتصبح كل الدراسات والخطط حبرًا على ورق.

رغم ذلك، فإن قرارنا في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، كان في عدم فقدان العزيمة على مواجهة التحدي، وتحقيق ما أمكن من إنجازات تعيد إلى المواطن ثقته ببناء دولة حديثة. فقد أتينا إلى هذا المكتب في العام الفائت، بعد سلسلة الأحداث الأليمة التي عصفت في لبنان بدءًا باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، إلى ما تلا ذلك من تداعيات سياسية وأمنية وقضائية، لا تزال مستمرة حتى الآن. ففي وقت كان الوطن يشهد مرحلة من أدق مراحله خطورة، تابعنا العمل وحرصنا على تقديم إنجازات في مجالات الإدارة، تسهم في تحديثها وجعلها تليق بهذا الوطن الحبيب، وتكون نواة لدولة مؤسسات قوية، لا تهتز وتتغير كلما تغيرت الظروف والعهود، بل يكون ولاء الإدارة بكل موظفيها، أولا وأخيرًا للوطن.

فهذا التقرير المتضمن فلسفة مكتبنا وسياساته، يعرض المنجزات الحديثة، والتي تثبت خصوصًا ما تحقق منها في العام ٢٠٠٥، القدرة على تحدي الصعوبات والآلام، والمضي قدمًا لمواجهة الجمود وأخطاره المتمثلة بتراجع المجتمع وتخلفه على الصعد العلمية والتكنولوجية والتنموية، ومن هنا كان تصميمنا على العمل بدينامية هي رمز وفاء لشهدائنا– كل شهدائنا.

فهذا التقرير يشكل سجلاً لما تمّ إنجازه على طريق إعادة بناء وتأهيل الإدارة العامة اللبنانية في إطار أشمل، يؤسس لعودة لبنان دولة عصرية تلعب دورها بفعالية في صنع المستقبل وتشارك بزخم في جهود بناء الحضارة الجديدة: حضارة تقوم على المعرفة المجتمعية التي صارت في عصرنا القوة الحقيقية لأي دولة.

كما يعرض التقرير صورة عن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وأهدافه المستقبلية ومدى انخراطه في العملية التنموية الشاملة على امتداد الإدارة العامة.

وهو بالتالي إثبات لالتزامنا بقدر اكبر من المساءلة والشفافية في الإدارة العامة أساسا لأي تجربة إصلاحية شاملة هي العنوان الرئيسي لهذه الحكومة ولا إصلاح ممكن بدون تنمية جدية وفاعلة تتسم بالاستمرارية، وبالتالي تركز عملنا خلال فترة تولينا هذا المركز:

أولاً، على متابعة ما خطط له وبدأ تحقيقه أسلافي من الزملاء لأن الإدارة استمرار لا عودة إلى نقطة الصفر كلما تغير عهد وزير.

ثانيا، على إطلاق ورشة عمل تتلاءم مع سياسات الحكومة وبرامجها الإصلاحية لأن جزءاً كبيراً من هذه السياسات والبرامج قد أنيط أصلاً بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية منذ بداياته.

فالتقرير الذي يعرض منجزات العام ٢٠٠٥، ويتطرق إلى حصاد العام الذي سبقه، بعدما حال التغير السريع للحكومات في العام ٢٠٠٤، من تخصيصه بتقرير مستقل، يعكس في شكل عام الرغبة الصادقة في تطبيق ما نؤمن به، من دون التوقف عند الشعارات والوعود، ومن دون التراجع أمام المطبات مهما تعددت..

ومع الأمل بتحقيق تحديث فعال وسريع في الإدارة اللبنانية، أبلغ تحيات الإحترام للجهود الإستثنائية التي يبذلها العاملون في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية..

الوزير جان اوغاسابيان
وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

كلمة معالي الوزير د. طارق متري

أتردد قبل الحديث عن منجزات مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ذلك أن اطّلاعي محدد نسبياً عليها في سباق الزمن الطويل. غير أنه أتيح لي التعرف عن قرب على إمكانات الفريق العامل في المكتب، ومنه صفوة من المؤهلين والاختصاصيين، كل في حقله.

وتسنى لي، خلال الفترة الوجيزة التي أمضيتها في منصب وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية، أن أدرك حجم التفاوت بين ما تراكم من خبرة وتجمّع من تصورات للتنمية الإدارية والإصلاح وبين ما وجد طريقه إلى إحداث التغيير الفعلي في الإدارة اللبنانية. ولعل ما استوقفني أيضاً، التفاوت بين وضوح الأولويات الوطنية وبساطتها وبين صعوبات ترجمتها سياسة تلتزم بها كافة الوزارات والأجهزة.

واليوم، وبظل مشروع الحكومة الحالية للإصلاح، يترتب علينا كلنا أن نضيّق المسافة بين طموحات التغيير في الإدارة وواقعية النظر إلى المعوقات الكثيرة. كل هذا الكلام لا يفي العاملين في مكتب وزير الدولة حقهم – غير أن جردة الحساب التي نضعها بين يدي القارئ، تفصّل ما أنجز خلال العامين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، وهي، على الرغم من تسارع الزمن في هذا الوطن الصغير، رصيد كبير يضاف إلى ما سبقه على مدى عشرة أعوام، ونرجو أن يتحول هذا الرصيد بعزم الوزير الحالي، الصديق جان أوغاسابيان، ومعاونيه وبدعم الحكومة، طاقة للخدمة العامة والنهوض.

الوزير د. طارق متري
وزير الدولة السابق لشؤون التنمية الإدارية

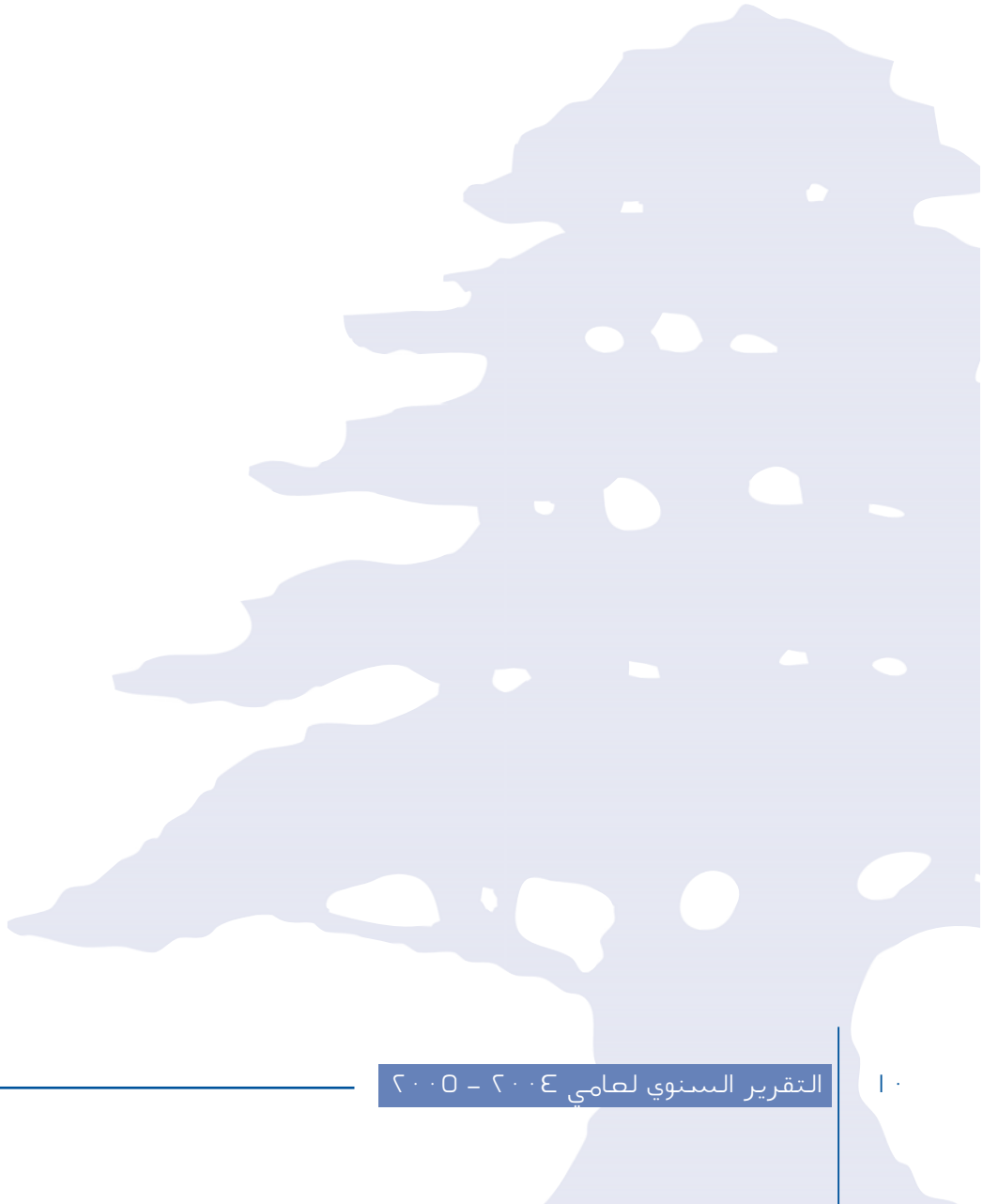

كلمة معالي الوزير الأسبق ابراهيم الضاهر

على الرغم من قصر المدة التي أمضيتها كوزير دولة لشؤون التنمية الإدارية، فقد اكتشفت خلالها، وأنا الآتي من القطاع الخاص بامتياز، كيف أن مجموعة صغيرة في الإدارة العامة يمكنها أن تعتمد مفاهيم إدارية حديثة منقولة عن نجاحات القطاع الخاص متحدية مقولة أن بين القطاعين فروقات لا يمكن تجاهلها – والأهم ناجحة في ذلك.

لا شك أن الهيكلية المرنة لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية قد أفسحت مجالاً واسعاً لدينامية عمل الفريق ولكننا نعتبر أن مبادئ الشفافية والمساءلة وآليات إجراء المناقصات وإدارة المشاريع ومراقبة تنفيذها، وتحسين الأداء الفردي وتقييم الأداء المؤسسي – هذه كلها لا تختلف بشيء عما يمكن اعتماده في القطاع العام.

وكنت بدأت عملي بنشاطين أساسيين:

* افتتاح دورات تدريبية في إطار مشروع طموح أطلقه سلفي معالي الأخ كريم بقرادوني ومتابعة تنفيذه.
* محاولة وضع أسس لبرنامج تنموي اصلاحي للمديين القصير والمتوسط في إطار استراتيجيا تحديث الإدارة اللبنانية، أعدّه فريق عمل نشط من كبار موظفي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية،

إلا أن الاحداث المأساوية التي عصفت بلبنان في الفترة القليلة الماضية أدّت إلى إعاقة إن لم نقل شلل العمل في معظم القطاعات في لبنان وبالذات القطاع العام.
وتأتي استقالة الحكومة لتضع حداً للنشاط الثاني الذي آمل أن يتابعه خلفي فيطوره ويعمل على تنفيذه، فيما استمر النشاط الأول بزخم رغم بعض التوقف الاضطراري لأيام معدودات.

هنا لا بد لي من القول أن التجربة على قصرها كانت مصدر غنى لي على صعيد التعرف إلى مشاكل الإدارة العامة اللبنانية من داخلها كما رسّخت قناعتي بأن في الإدارة العامة اللبنانية طاقات نظيفة الفكر والكف والممارسة بمعظمها وبأن الاصلاح ليس مستحيلاً بشرط توفر القرار السياسي الحازم والحاسم.

كما اغتنم المناسبة لأتوجه بالشكر إلى جميع العاملين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وإلى فريق العمل الخاص الذي جهد معي لتحقيق ولو خطوات معدودات على طريق صعبة هي طريق التنمية والاصلاح الإداريين.

الوزير ابراهيم الضاهر
وزير الدولة الاسبق لشؤون التنمية الادارية

في التقرير لعام ٢٠٠٣ اكدتُ باني جئت لاكمل . وفي التقرير لعام ٢٠٠٤ اؤكد باني اكملت وبادرت متابعة ما باشر به السلف والمبادرة لاضافة مشاريع جديدة هما في صلب العمل المؤسساتي.
اما التنمية الادارية فتتطلب شرطاً آخر هو الاستدامة في زمن تكاد المتغيرات في كل حقول المعرفة تسبق خيال الانسان وتتطلب مهارات جديدة للبقاء في عالم تحول سوقاً تنافسية كبرى.

ان التنمية الادارية مسار تغييري يتطلع الى اهداف متعددة ومتلازمة منها :
* ابقاء الادارة على حدود المعرفة بكل حديثها، وبالتالي ردم الهوة المعرفية بين الادارة اللبنانية ومثيلاتها في الدول المتقدمة.
* اعداد الانسان عبر التدريب والتحفيز لمواجهة التحديات المعرفية التي لم تكن في السابق بهذه الوتيرة من التسارع.
* اعداد الادارات والمؤسسات العامة عبر التعليم لتحسين ادائها خدمة للمواطن.
* اقامة بيئة عمل تعزز الانتاجية والشفافية كسبيل لمكافحة الفساد واطلاق ورشة الاصلاح.
ان الاصلاح يبدأ بالانسان وينتهي معه. وهدف كل اصلاح تطوير الاداء وتنمية الثقة بين المواطن ودولته.

ولما كان العصر عصراً معرفياً بامتياز، ولما كان الانسان هو الطاقة الاغلى في الادارة، ولما كانت التكنولوجيات الحديثة هي عنوان المرحلة بحق، فقد جهدنا لتنمية قدرات انسان الادارة العامة ومؤهلاته عبر التدريب الاداري والمعلوماتي من جهة، ولنشر المعرفة ومحو الامية المعلوماتية من جهة ثانية عبر مشروعين اساسيين.

يقوم المشروع الاول على اطلاق برنامجي تدريب:

* برنامج للتدريب الاداري يستهدف الفئات الثانية والثالثة (ادارة المشاريع) والرابعة (مهارات السكرتاريا) من موظفي القطاع العام.
* وبرنامج للتدريب المعلوماتي يستهدف اكثر من اربعة آلاف موظف من كل الفئات، وهي خطوة طموحة نحو ما اسميناه «برنامج محو الامية المعلوماتية في القطاع العام».

اما المشروع الثاني فيرمي الى تمكين كل مواطن من الحصول بيسر على جهاز كمبيوتر شخصي للحاق بما انجزته الدول المتقدمة في العالم وفي المنطقة العربية بالذات. واطلقنا المشروع تحت عنوان «كمبيوتر للجميع» (P. C. 4 ALL) بتعاون مع اكثر من عشر شركات محلية لتجميع الكمبيوتر، ومع القطاع المصرفي لتسهيل تقسيط ثمن الجهاز بما يتوافق مع موازنة كل بيت لبناني، علماً بان هذا المشروع يحفز ايضاً الصناعة اللبنانية في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل، اذا ما احسنّا ادارتها، مكوناً هاماً من مكونات الاقتصاد اللبناني في السنوات القادمة.

لقد اختزلت اعمال السنة ٢٠٠٤ بهذين المشروعين وهذا خطأ مني، لان مكتبنا على صغر طاقمه نجح في انتاج عدد لا يستهان به من المشاريع والدراسات التي اودعناها مقام رئاسة مجلس الوزراء.

ومهما تعمدت الاختزال فلن اغفل الاشارة الى مشروعين اعتز بهما: مشروع «افكار» لتنمية المجتمع المدني، و«شرعة الشباب لمكافحة الفساد». انها مشاريع برسم المستقبل.

كريم بقرادوني
وزير الدولة الأسبق لشؤون التنمية الادارية

القسم الأول : الأداء المؤسسي ١٧

المضمون ١٨

التوقعات لعامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ٢١

الإنجازات في العامين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ٢٦

أولا – إدارة تهتم بالمواطن ٢٦

١ – ١. التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات والإدارات الرئيسة وتنفيذها ٢٦

١ – ٢. استراتيجيات ومخططات هيكلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢١

١ – ٣. إنشاء إدارة متجاوبة ٢٥

ثانيا – تقليص حجم الإدارة وتكلفتها ٤٧

٢ – ١. مشروع قانون جديد يتعلق بالفائض لدى الإدارات والمؤسسات العامة ٤٧

ثالثا – تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها ٥٢

٢-١ إدارة تهتم بالنتائج ٥٢

٢-٢ مشروع قانون يرمي إلى تحديد مهام ومسؤوليات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ٦٢

٢-٣ مشروع "وضع استراتيجيا للموارد البشرية في وزارة المالية" ٦٥

٢-٤ مشروع "وضع استراتيجيا التواصل Communication Strategy " في وزارة المالية – المعهد المالي ٦٥

٢-٥ تحسين الخدمة المقدمة إلى مكلفي وزارة المالية ٦٦

٢-٦ مخطط توجيهي شامل لوزارة الإقتصاد والتجارة ٦٧

٢-٧ احداث وزارة للتخطيط ٦٨

٢-٨ مشاريع دعم قدرات البلديات في وضع مشاريع تنموية ٧٠

٢-٩ مشروع الدعم المؤسسي لوزارة العمل والمؤسسة الوطنية للإستخدام ٧٢

٢-١٠ مشروع دعم تطوير القضاء في لبنان ٧٣

٢-١١ مشروع توصيف وتصنيف الوظائف ٧٤

٢-١٢ نظام حديث لتعيين القيادات العليا ٧٥

٢-١٣ التركيز على الرقابة المؤخرة والتدريب في ديوان المحاسبة ٧٦

٢-١٤ مراقبة أداء الادارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي ٧٧

٢-١٥ تحديث ومكننة مؤسسات الرقابة والوزارات والمؤسسات الرئيسة ٧٨

٢-١٦ التدريب وبناء القدرات ١٢٢

رابعا - تحديث التشريعات ١٢٩

٤ - ١. تفعيل العمل في قطاع النقل المشترك ١٢٩

٤ - ٢. مشروع قانون احكام المعاملات الالكترونية ١٢٢

القسم الثاني : الأداء التنظيمي ١٢٢

الصلاحيات والمهام ١٢٥

المخطط التنظيمي ١٢٧

محفظة الجهات المانحة ١٢٩

القسم الأول : الأداء المؤسسي

- المضمون
- التوقعات لعامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥
- الإنجازات في العامين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

المضمون

إن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الذي تأسس في العام ١٩٩٣ يضطلع بدور الإصلاح الإداري الشامل، وتحسين اداء القطاع العام وخفض تكاليفه مما يتماشى مع الجهود الوطنية الرامية الى عصرنة الإدارة العامّة وجعلها أكثر إنتاجية وفعالية، وضبط عجز الموازنة وتخفيف عبء الدين العام. وقد بدأ المكتب مهامه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام ١٩٩٤ مع إنشاء وحدة التعاون الفني ووحدة التطوير الإداري. وقد استطاعت هاتان الوحدتان توفير اختصاصيين من ذوي الكفاءة العالية يتولون إدارة شؤون الموارد والبرامج العائدة للجهات المانحة (قرض البنك الدولي: ٢٠ مليون دولار أميركي، وقرض الصندوق العربي: ٢٠ مليون دولار أميركي وهبة الاتحاد الأوروبي: ٣٨ مليون يورو)، وتعزيز دور مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كمستشار وكعنصر فاعل في ترسيخ مفهوم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الإدارة والتوجه نحو تحقيق الحكومة الإلكترونية. وقد أظهرت هاتان الوحدتان قدرة على تقديم المشورة والخدمات الموثوقة، متجاوزتان صلاحياتهما المحدودة جداً وقدرة القطاع العام الاستيعابية المحدودة بدورها. وقد زاد الطلب على خدمات المكتب زيادة ملحوظة خلال الأعوام السابقة.

وفي العام ٢٠٠١، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تصوّراً إصلاحيّاً من خلال "استراتيجية وطنية للتنمية الإدارية". كما حمل المكتب لواء إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الإدارة العامة، لافتاً النظر إلى أساسيات تبسيط المعاملات وزيادة الفعالية. ومن النتائج الملموسة للخدمات الاستشارية التي قدمها المكتب في مجال التنمية المؤسسية، وضع نظام جديد للوصف الوظيفي تمهيداً لوضع سلم جديد لرواتب العاملين في الإدارة العامة، ووضع خطط لتحسين الأداء، وتحديث التشريعات، وزيادة توعية العاملين ومدى التزامهم بتقديم الخدمة الجيدة والسريعة للمواطنين.

ومع تبني الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإدارية ، تم وضع إطار جديد لمساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في العام ٢٠٠٢ وأقر رسمياً في مطلع العام ٢٠٠٣. وتركزت هذه المساعدات حول وضع مشروع إطار يُعنى بالنتائج بعنوان "دعم إصلاح الإدارة العامة: تعزيز رسم السياسات وقدرات الإدارة". وقد قام بوضع الإطار أعضاء فريقي وحدة التعاون الفني ووحدة التطوير الإداري عبر عملية من المشاركة انطوت على ثلاث مراحل من الدراسة والتداول. تتمثّل المرحلة الأولى بالاستفادة من دروس مواطن الضعف والقوة في التجربة السابقة، ومراجعة المهام التي انتدب مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للقيام بها في السنوات المنصرمة والمهام المنتظرة لاحقاً، والسياق الوطني للإصلاح. وتتمثّل المرحلة الثانية بدراسة الأهداف الوطنية والمحصلات الفعلية والمؤشرات الأساسية والنتائج المنتظرة وذلك باستخدام المقاربة الإدارية التي تُعنى بالنتائج. وتتمثّل المرحلة الثالثة بتحديد نشاطات ومدخلات المشروع المطلوبة ووضع هذا التقرير. كذلك، انصب تركيز استراتيجية المشروع على أربعة محاور رئيسية وهي: التنمية المؤسسية، التنسيق، الجوانب التشريعية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينتظر لهذه المهام مجتمعة ان تحقق الأهداف والمحصلات والنتائج الوطنية المحددة والنشاطات المطلوبة للمشروع، وأن تساهم في إنجاز الإصلاح الشامل والمتكامل الذي يشكل عنوان المرحلة القادمة.

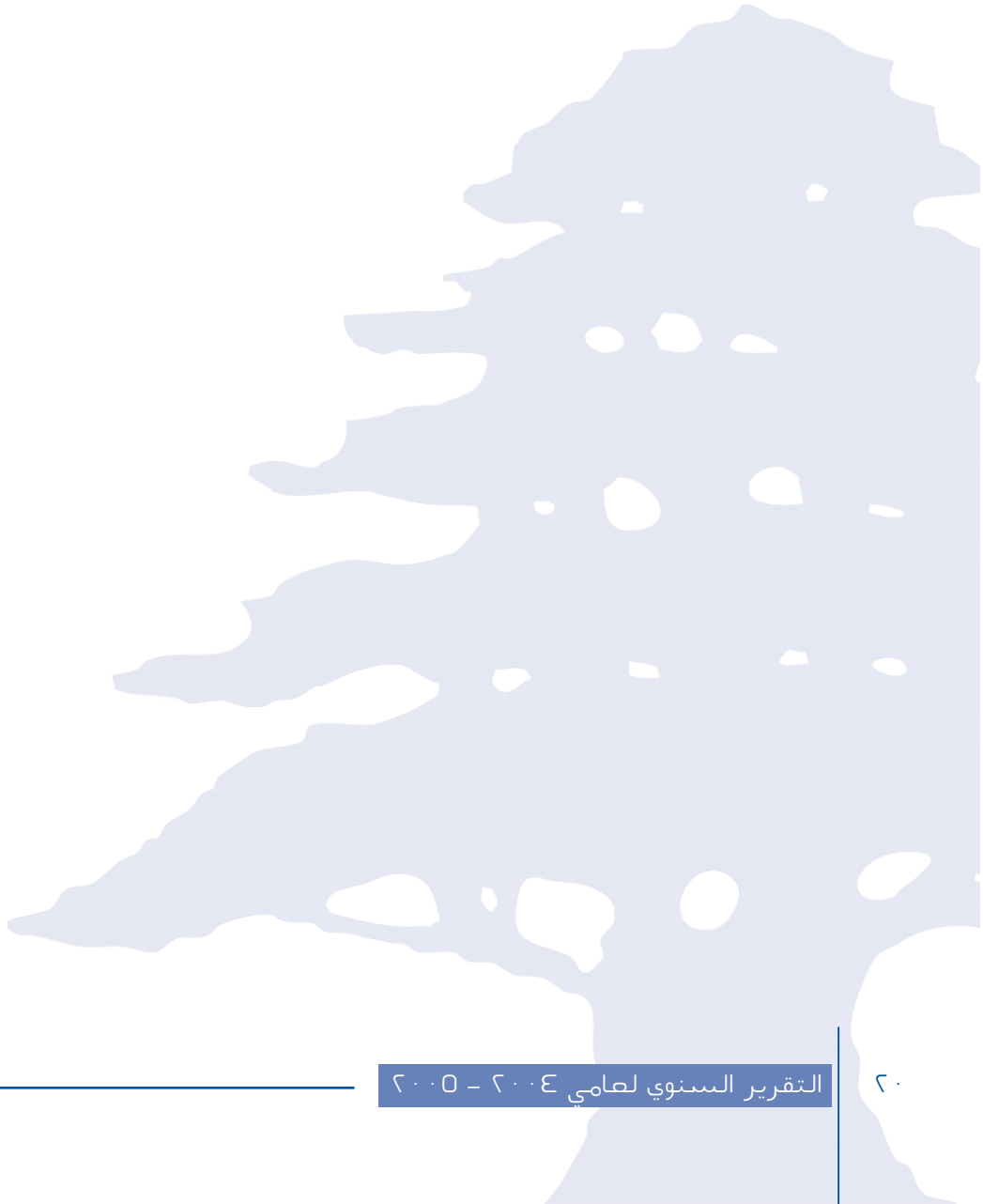

التوقعات لعامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

يقاس الاداء المنتظر لعامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ على اساس اللائحة التالية من الاهداف الوطنية والمحصلات والنتائج والنشاطات المطلوبة كما هو وارد في الاتفاقية الموقعة بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أولاً ادارة تهتم بالمواطن

١ **التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات والادارات الرئيسة وتنفيذها:**

١ خطة تبسيط الاجراءات الادارية

٢ احداث مكاتب استقبال في الادارات العامة

٢ **استراتيجيات ومخططات هيكلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

١ الاستراتيجيا الإلكترونية الوطنية

٢ الخريطة الاساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي

٣ **إنشاء ادارة متجاوبة مع إحتياجات المواطن**

١ قانون وسيط الجمهورية

٢ مشروع قانون وسيط الطفل

٣ برنامج «افكار» لدعم المجتمع المدني اللبناني

٤ إنجاز الصيغ النهائية بشرعات المواطن ورفعها الى مجلس الوزراء

ثانياً تقليص حجم الإدارة وتكلفتها

١ **مشروع قانون جديد يتعلق بالفائض لدى الادارات والمؤسسات العامة**

ثالثاً تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

١ **إدارة تركز على النتائج – خطة تطوير الاداء المؤسسي**

١ **برنامج إدارة الفواتير في مؤسسة كهرباء لبنان**

٢ **حملة التوعية البيئية**

٣ **تطوير أداء دائرة الضريبة على الأملاك المبنية في مديرية الواردات في وزارة المالية وفي وزارة البيئة**

٤ **تطوير أداء مصلحة التدقيق والبحث عن التهريب – إدارة الجمارك**

٥ تحسين خدمات المواطنين ومكننة إدارة المخازن وبعض الأعمال الإدارية والمالية في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان

٦ تطوير برنامج تطبيقي للتنمية الريفية في وزارة الشؤون الاجتماعية

٧ تنمية السياحة المحلية في وزارة السياحة

٨ تطوير أداء المؤسسة العامة للإسكان

٩ تكييف وتوسيع نطاق نظام إدارة المعاملات وسير العمل في وزارة الصحة العامة

٢ مشروع قانون يرمي إلى تحديد مهام ومسؤوليات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

٣ مشروع «وضع استراتيجيا للموارد البشرية في وزارة المالية – المعهد المالي»

٤ مشروع «وضع استراتيجيا التواصل» في وزارة المالية – المعهد المالي

٥ تحسين الخدمة المقدمة إلى مكلفي وزارة المالية

٦ مخطط توجيهي شامل لوزارة الإقتصاد والتجارة

٧ احداث وزارة للتخطيط

٨ مشاريع دعم قدرات البلديات في وضع مشاريع تنموية محلية

٩ مشروع الدعم المؤسسي لوزارة العمل والمؤسسة الوطنية للإستخدام

١٠ مشروع دعم تطوير القضاء في لبنان

١١ مشروع توصيف وتصنيف الوظائف

١٢ نظام حديث لتعيين القيادات العليا

١٣ التركيز على الرقابة المؤخرة والتدريب في ديوان المحاسبة

١٤ مراقبة أداء الادارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي

١٥ تحديث ومكننة مؤسسات الرقابة والوزارات والمؤسسات الرئيسة

تطبيق مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١ دورة المشروع – ***Procycle (OMSAR)***

٢ تزويد مؤسسات مختلفة بالتجهيزات المكتبية – ٢٠٠٤

٣ تزويد مختلف المؤسسات بأجهزة ضبط الدوام

٤ تركيب المعدات ومدّ الشبكات في مختلف المؤسسات العامة

٥ تركيب المعدات في مختلف المؤسسات العامة

٦ مكننة إدارة الإحصاء المركزي

٧ تزويد المؤسسة العامة للإسكان بالأجهزة وببرامج متخصصة وتحديث الشبكة

٨ تحويل الميكروفيلم إلى الصيغة الرقمية في مؤسسة المحفوظات الوطنية

٩ تأمين التجهيزات لوحدة «مشروع الدعم الإداري والفني» في إطار دعم البلديات

١٠ إنشاء شبكة للبنية التحتية في التفتيش المركزي

١١ مكننة الهيئة العليا للتأديب – المرحلة ١

١٢ نظام إدارة/أرشفة ومتابعة سير الوثائق– رئاسة مجلس الوزراء

١٣ نظام ادارة الوثائق (*DMS*) ونظام ادارة المكتبات (*LMS*) في مجلس النواب (المرحلة ٢)

١٤ تأمين احتياجات البنية التحتية الشبكية والمعدات/البرامج – IDAL

١٥ تأمين احتياجات البنية التحتية الشبكية والمعدات/البرامج– تعاونية موظفي الدولة

١٦ تأمين احتياجات البنية التحتية الشبكية والمعدات/البرامج– السجل التجاري

١٧ تأمين احتياجات البنية التحتية الشبكية والمعدات/البرامج–المختبر المركزي للصحة (وزارة الصحة العامة).

١٨ نظام إدارة الوثائق– مجلس شورى الدولة

١٩ نظام إدارة الوثائق، نظام إدارة الموارد البشرية، نظام إدارة الموازنة أجهزة ملائمة– المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٠ مكننة تراخيص العمل في وزارة العمل

٢١ التصوير وإدارة الوثائق وإنشاء نظام جغرافي معلوماتي في وزارة الثقافة

٢٢ مكننة مديرية الوقاية في وزارة الصحة العامة – وحدة ترصد الأوبئة

٢٣ مكننة مركز التوثيق في المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS):

٢٤ تطوير برنامج تطبيقي لنظام معلوماتي جغرافي وقاعدة بيانات في المركز الوطني للاستشعار عن بعد

٢٥ مكننة عملية مراقبة وتسجيل السيارات العابرة للحدود اللبنانية في مديرية الجمارك العامة:

٢٦ الشبكة اللبنانية الرقمية في بلاد الإنتشار (LDDN)

٢٧ تأمين أجهزة كومبيوتر لجميع المواطنين (PC4all)

٢٨ مؤتمر قمة عالمي حول المجتمع المعلوماتي (WSIS)

٢٩ تطوير نظم لدعم المشاريع في مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة.

٣٠ تطوير معايير ليتم اعتمادها في كافة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام في لبنان.

٣١ إنشاء بنية تحتية ومركز للبيانات في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء:

٣٢ نظم إدارة الوثائق والموارد البشرية في وزارة الشؤون الاجتماعية

٣٣ إنشاء نظام جغرافي معلوماتي ونظام لإدارة المستندات (GIS + DMS) في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

٣٤ إنشاء نظام المعلوماتية الجغرافية ونظام إدارة المستندات في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

٣٥ فريق المساندة الفنية والمساعدة في المؤسسات الحكومية

٣٦ المكتب المركزي للمعلومات الإدارية والموقع الالكتروني للمعلومات

٣٧ تزويد المعهد الوطني للإدارة بمعدات ورزم برامج

٣٨ مشاريع المساعدة الفنية لمختلف المستفيدين

٣٩ مشروع إدارة الملفات إلكترونيًا وعبر خطوط اتصالات آمنة تربط وزارة الخارجية والمغتربين في بيروت بالسفارة والقنصلية اللبنانية في فرنسا

٤٠ مخطط توجيهي لتطوير البنية التحتية المعلوماتية وبرامج النظم التطبيقية في القطاع القضائي (وزارة العدل)

٤١ تكييف وتوسيع نطاق نظام إدارة المعاملات وسير العمل في وزارة الصحة العامة

٤٢ غرفة للتدريب السمعي البصري وللمؤتمرات في وزارة العدل

٤٣ مشروع تعزيز حقوق المرأة والطفل عبر المعلوماتية

٤٤ إنشاء مراكز اتصال معلوماتية متعددة الأغراض للعموم في مراكز خدمات اجتماعية

١٦ التدريب وبناء القدرات

١ تدريب معلوماتي لموظفي الوزارات والمؤسسات العامة: المرحلة ١ و ٢

٢ برامج تدريب اداري مختلفة

٣ ندوات التدريب الموجهة لكبار القياديين الإداريين

رابعاً تحديث التشريعات

١ تفعيل العمل في قطاع النقل المشترك

٢ مشروع قانون أحكام المعاملات الالكترونية

رسالة الإدارة

في عالم متغير باستمرار تحكمه وتتحكم به المتغيرات الاقتصادية، أخذت الإدارة الحديثة، منحى جديداً، يركز على الإنتاجية والالتزام بمبادئ الجدوى والفعالية والاقتصاد. أي تقديم خدمة سريعة للمواطنين، بنوعية جيدة وبكلفة متدنية.

ان علاقة الإدارة بالمواطن، باتت تستقطب مختلف المفاهيم الحديثة في الإدارة العامة، وهذه العلاقة تختصر تحت شعار «**إدارة عامة في خدمة المواطن**».

هذا المفهوم ينقلنا من إدارة تكتفي بتنفيذ المهام المحددة في النصوص القانونية إلى إدارة عصرية، تعتمد التخطيط الإستراتيجي وتحديد الأهداف وتحاسب نفسها على النتائج المحققة إدارياً وفي نهاية كل سنة، كما تقيّم أجهزة الرقابة أداءها المؤسسي باعتماد مؤشرات قياس أداء دقيقة وموضوعية. ان العلاقة الجديدة بين الإدارة والمواطن والتي نسعى إلى ترسيخ مفهومها تعزز ارتباط المواطنين وثقتهم وولائهم للدولة وتشجع مناخات الاستثمار ومجالات تدفق رؤوس الأموال ودفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام.

ولأن الإدارة الحديثة، هي إدارة تخطيط وتحقيق نتائج، فلقد وضعنا لأنفسنا، أربعة أهداف عامة نجهد إلى تحقيقها، في حدود الوقت والإمكانات المتاحة لنا.

ان التقرير الذي نضعه بين أيديكم، عن انجازات عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، يخرج عن مألوف التقارير السابقة، وهو يلتزم بالتوجهات العامة لتعميم دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢، حول صياغة التقارير الرسمية، محددين الأهداف الرئيسية، مركّزين على النتائج المحققة، بمنهجية واضحة مختصرة ومبسّطة.

وهذه الأهداف هي:

أولا – إدارة تهتم بالمواطن

ثانيا – تقليص حجم الإدارة و تكلفتها

ثالثا – تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

رابعا – تحديث التشريعات

الإنجازات في العامين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

أولاً ادارة تهتم بالمواطن

١ التركيز على مشاريع تبسيط المعاملات في القطاعات والوزارات والادارات الرئيسة وتنفيذها:

١ خطة تبسيط الإجراءات الإدارية

خلفية المشروع:

كان لا بد من مقاربة جديدة لملف تبسيط الإجراءات الإدارية للمعاملات الأساسية التي تهم شريحة كبيرة من المواطنين، تقضي بوضع الإدارات والمؤسسات العامة كافة أمام مسؤولياتها، والطلب إليها اتخاذ موقف ايجابي ومبادر، وإيلاء هذا الملف أقصى الاهتمام انطلاقاً من واجبها في تقديم خدمات إلى المواطن بمستوى رفيع من النوعية والدقة والسرعة.

وتقوم هذه المقاربة الجديدة على تأليف لجنة في كل إدارة عامة ينضم إليها مراقب أو مراقب أول من إدارة الأبحاث والتوجيه وخبير معلوماتي من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

نطاق العمل:

تمّ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥١ تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٣ «تكليف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبالتنسيق مع الوزراء المختصين، ورفع الاقتراحات المناسبة إلى مجلس الوزراء من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وذلك خلال مهلة شهر». وهذا القرار جاء أثر سلسلة من القرارات والتعاميم المماثلة والصادرة عن مجلس الوزراء.

وتنفيذاً للقرارات والتعاميم السابقة المبينة أعلاه، تم إعداد العديد من الدراسات التنظيمية التي تهدف إلى تبسيط عدد من المعاملات الأساسية من قبل إدارة الأبحاث والتوجيه، أو اللجان المختصة، أو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، أو المؤسسات الإستشارية الدولية والمحلية خلال الثلاث عشرة سنة المنصرمة.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج المحققة لم تكن على مستوى الطموحات، لذلك يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ما هي الأسباب التي حالت دون تطبيق هذه الدراسات؟

إن الجواب عن هذا السؤال متعدد ومتشعب ويعود إلى جملة أسباب قد يكون أهمها:

أ. ضخامة المهمة التي تتعلق بمئات المعاملات الأساسية ذات الإجراءات المعقّدة والطويلة والتي يعاني المواطنون في انجازها.

ب. عدم الجدية في التعاطي مع موضوع تبسيط الإجراءات لجهة تطبيق الدراسات

والاقتراحات التي وضعت سابقاً، نتيجة التراخي في ممارسة السلطة الرئاسية على المرؤوسين وإعطاء أقصى الأهمية لمعاملات المواطن، وبالتالي عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الدراسات.

ان دليلنا على ان الادارة اللبنانية قادرة على تحديث اجراءاتها، عندما يتخذ القرار الصارم والحازم، هو ما لوحظ مؤخراً من نجاح بعض الإدارات والمؤسسات العامة، في إعادة تنظيم بعض معاملاتها وتبسيطها، مستعينة احياناً في استلام معاملات المواطنين وإعادتها اليهم، بعد انجازها، بوسائل سريعة منها تبسيط اجراءات جوازات السفر في الأمن العام.

ج. عدم تحديد الجهة المسؤولة عن متابعة تطبيق هذه الدراسات، وكذلك غياب الآلية المحددة لمساعدة الإدارات والمؤسسات العامة المعنية، على تطبيق هذه الدراسات.

د. غياب تحديد دقيق لمهام ومسؤوليات مختلف الوظائف بسبب عدم وجود توصيف للوظائف وتوزيع للمسؤوليات معتمد في الادارات والمؤسسات العامة كافة.

ه. عدم تأمين البنى الادارية المناسبة لمواكبة تنفيذ هذه الدراسات، واهمها احداث مكاتب استقبال تقدم للمواطن بشفافية ووضوح ما يحتاجه من معلومات وايضاحات ومساعدة في انجاز معاملته.

و. عدم وجود دليل تطبيق يوضح الإجراءات المرتبطة بكل معاملة لجهة تحديد المستندات اللازمة، والمراحل والعمليات التي تمر بها، ومكان تقديمها واستلامها، والرسوم المتوجبة، والمهلة المحددة التقريبية لانجازها.

كما نشير في هذا السياق إلى أن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وتنفيذاً للقرارات والتعاميم التي أوكلت إليه مهمة تسهيل المعاملات الإدارية وتبسيط إجراءاتها عمل على الخطين المتوازيين التاليين:

– إجراء إحصاء أوّلي لمعاملات المواطنين، وقد بلغت لغاية تاريخه ٤٥٢٥ معاملة في الإدارات والمؤسسات العامة، وقد جرى توضيح إجراءاتها وتحديد مستنداتها على الموقع الذي انشأناه في مكتبنا والذي يمكن الاطّلاع عليه من قبل المواطنين www.informs.gov.lb .

– التقدم باقتراحات عملية لتبسيط بعض المعاملات الأساسية في بعض الإدارات العامة المعنية.

وسعياً لمعالجة ملف تبسيط الإجراءات الإدارية بصورة جذرية اقترحت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية خطة عمل تتألف من ثلاث مراحل هي:

– قرار مبدئي يصدر عن مجلس الوزراء (أولاً)

– روزنامة التنفيذ (ثانياً)

– المبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها (ثالثاً)

أولاً: في صدور قرار مبدئي عن مجلس الوزراء يتضمّن:

١. الطلب من الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى اعطاء اقصى الاهتمام لموضوع تبسيط الاجراءات لديها والمبادرة الى تشكيل فريق عمل داخلي برئاسة المدير العام في الإدارة او المؤسسة العامة أو رئيس الوحدة الادارية في البلدية.

٢. تشكيل لجنة عليا لتبسيط الإجراءات برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تكون مسؤولة عن إدارة ملف تبسيط الإجراءات ومتابعة الموضوع مع فرق العمل المشكلة لهذه الغاية في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى.

٣. اعتماد الدليل العملي المبسّط الذي أعدّه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والمتضمن المبادئ الاساسية والتقنيات التي يمكن الاسترشاد به في عملية تبسيط الاجراءات.

٤. اقرار مشروع توصيف وظائف الملاك الاداري العام في مختلف الادارات العامة. هذا المشروع الذي بدأنا، بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية والإدارات المعنية، بمراجعة شاملة ونهائية للاستمارات بغية الاستفادة منها ووضعها موضع التنفيذ.

٥. الطلب الى الادارات والمؤسسات العامة كافة وضع دليل قانوني يتضمن كافة النصوص القانونية والتنظيمية والتعاميم والمذكرات النافذة لدى كل منها، ووضعه بتصرف العاملين، لمساعدتهم على الرجوع بسهولة الى النصوص النافذة عند دراسة المعاملات لانجازها مما يسهل عليهم عناء التفتيش والبحث عن النصوص المبعثرة.

ثانياً: في روزنامة التنفيذ

١. يعهد إلى فريق العمل المشكل في كل من الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى، في مهلة أقصاها شهران، القيام بالمهام التالية:

* إجراء جردة بالمعاملات.
* تحديد المعاملات الأساسية التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.
* تحضير ملف خاص بكل معاملة أساسية، يتضمن النصوص التي لها علاقة بالموضوع، والمستندات المطلوبة من المواطن، وذكر قيمة الرسم أو الطابع المالي المتوجب دفعه.
* وضع مصور يعكس خط سير كل معاملة، ويبرز المراحل الحرجة التي تمر بها أو «عنق الزجاجة» التي تشكل عامل تأخير أو تعقيد في إنجازها، ودرس الحلول والمعالجة اللازمة لها.
* إعداد الاقتراحات لتبسيط إجراءات المعاملة، واختصار مهلها ومراحلها لإنجازها ويستحسن التقدم باقتراحات عمليّة تتسم بالابتكار والتجديد يمكن اعتمادها سريعاً ويكون لها انعكاس إيجابي لدى الجمهور.
* درس نماذج المطبوعات الخاصة بالمعاملة، وتقديم الاقتراحات المناسبة لتعديلها أو

تبسيطها أو دمجها أو استبدالها بنماذج جديدة إذا لزم الأمر ومكننتها عند المقتضى.

٢. تتلقى اللجنة العليا لتبسيط الاجراءات برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، من فرق العمل المشكلة في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى، نتيجة اعمالها ومقترحاتها، فتدرسها وتناقشها وتحيلها، في حال الموافقة عليها، الى:
* الوزير المختص، مقترحة اعتمادها والعمل على اصدارها بقرار منه (سنداً إلى احكام الفقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢)، يحدد فيه الأصول الواجب اتباعها في كل نوع من المعاملات والمهل الواجب انجازها فيها.
* رئيس مجلس الإدارة في المؤسسة العامة أو رئيس البلدية، مقترحة اعتمادها والعمل على اصدارها بموجب تعاميم أو مذكرات خدمة، لوضعها موضع التطبيق.

ثالثاً: في المبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها:
تم تضمين المبادئ الأساسية والتقنيات التي يمكن الاسترشاد بها، في عملية تبسيط الإجراءات، الدليل العملي المبسّط المشار إليه أعلاه.

تجدر الإشارة إلى أن وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أعد تقريراً بهذا المعنى جرى عرضه على مجلس الوزراء، الذي قرر الموافقة على الاقتراحات الواردة فيه، على أن يكون فريق العمل الداخلي في الإدارة العامة برئاسة الوزير المختص وفي المؤسسة العامة برئاسة رئيس مجلس الإدارة وفي البلدية برئاسة رئيس البلدية. وقد اتخذ مجلس الوزراء القرار رقم ١٠٦ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩، باعتماد هذه المقترحات بما فيها آلية العمل ودليل العمل المبسّط الذي جرى إعداده، وطلب إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات العمل على تنفيذها.

٢ احداث مكاتب استقبال في الادارات العامة

خلفية المشروع:
تضمن المرسوم الإشتراعي رقم ١١١ الصادر في ١٢ حزيران ١٩٥٩ (تنظيم الإدارات العامة) في مادته الخامسة إنشاء ديوان في كل مديرية عامة يرتبط بالمدير العام ويتولى، من بين المهام المناطة به، المهام العائدة للمراجعات والشكاوى.
وقد صدر لاحقاً المرسوم رقم ٢٨٩٤ صادر في ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ (تحديد شروط بعض أحكام المرسوم الإشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق بتنظيم الإدارات العامة وشروط الارتباط بين مختلف أجهزتها) وقد تضمنت المادة ٩ منه تفصيلاً لمهام

المراجعات والشكاوى فنصت على ما يلي:

المادة ٩ – تشمل المراجعات والشكاوى:

– تلقي مراجعات أصحاب المصالح وشكاويهم، وإحالتها إلى المراجع المختصة، وترقب نتائجها.

– عرض سجل المراجعات والشكاوى مرة على الأقل في الشهر على رئيس الإدارة وعلى المفتش الإداري المختص للإطلاع والتأشير.

– إبلاغ أصحاب العلاقة، عند الاقتضاء، بالنتائج التي تقترن بها مراجعاتهم وشكاويهم.

يتبيّن مما تقدّم أن النصوص المشار إليها أعلاه لم تلحظ ضمن المهام التي جرى تعدادها مهمة أساسية تتعلق باستقبال المواطنين وتقديم المعلومات والإتصالات التي يحتاجونها بالنسبة لتعاملهم مع الإدارة، علماً بأن هذه المهمة أضحت سمة بارزة من سمات الإدارة العامة الحديثة التي تهدف إلى تطوير علاقات إيجابية مع المواطنين مبنية على الثقة والاحترام دعامتها الشفافية والوضوح، وتعريف المواطنين حول مسالك الإجراءات العائدة لمعاملاتهم ومساعدتهم على إنجازها.

إن اعتماد هذا التوجه في الإدارة العامة في لبنان بات ضرورياً في وقت تسعى فيه الدولة لتنفيذ برامج ومشاريع لتطوير الإدارة العامة وتحديثها وهو يلبي طموحات المواطنين ومطالبهم الملحة في تسريع إنجاز معاملاتهم وتحسين نوعية ومستوى الخدمات الإدارية.

نطاق العمل:

بما أن النصوص الراهنة تحتاج إلى بعض التعديلات لتتلاءم مع مقتضيات العصر وتطور مفاهيم الإدارة العامة الحديثة، بحيث يصار إلى تجاوز المفهوم القائم على ترقب وانتظار مراجعات المواطنين أو شكاويهم عندما تصادفهم صعوبات أو عراقيل معينة في إنجاز معاملاتهم، إلى مفهوم أكثر ايجابية يقوم على المبادرة والتحرك باتجاه المواطنين واستباق المشكلات التي يمكن أن يواجهوها، وذلك من خلال التشديد على وظيفة استقبال المواطن، ووضع كافة المعلومات المفيدة بتصرفهم وتقديم مختلف أشكال المساعدة والعون لهم في إنجاز معاملاتهم، وبالتالي تلبية طموحاتهم في تأمين الخدمات العامة بفعالية وجودة.

لذلك، تمّ إعداد دراسة وافية حول المسؤوليات التي يفترض بمكتب الإستقبال في الإدارات العامة أن يضطلع بها، ومهام كل من فريق العمل في هذا المكتب. وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع مرسوم يرمي إلى تعديل المادة ٩ من المرسوم ٢٨٩٤ تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ لجهة إضافة مهمة جديدة على مهام المراجعات والشكاوى المنصوص عنها في هذه المادة، ألا وهي مهمة: «استقبال أصحاب العلاقة وتقديم المعلومات والإيضاحات التي يحتاجونها حول المسالك والإجراءات الإدارية المتعلقة بمعاملاتهم والمراحل التي قطعتها ومساعدتهم على إنجازها»، بما يؤمن الإطار القانوني الذي يتيح لاحقاً إحداث مكاتب استقبال في

الإدارات العامة، تتولى ممارسة هذه المهمة الجديدة.
وقد صدر المرسوم رقم ١٥٧١٢ بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

التمويل:
تمّ تمويل إنشاء مكتب استقبال نموذجي من هبة الإتحاد الأوروبي في وزارة السياحة يهدف الى تزويد السواح والمواطنين بالمعلومات التي يحتاجون اليها حول المواقع السياحية والانشطة المتصلة بالقطاع السياحي. وقد شمل الدعم الذي قدّمه مكتبنا تزويد وزارة السياحة بمفروشات وتجهيزات مكتبية بقيمة ١٠،٠٠٠ يورو.

٢ استراتيجيات ومخططات هيكلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١ الإستراتيجيا الإلكترونية الوطنية

الخلفية:
سوف تؤسس الإستراتيجيا الإلكترونية الوطنية في لبنان، التي تم وضعها في العام ٢٠٠٣، إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية الوطنية، لجعل البلاد في أفضل موقع يتيح لها التنافس على صعيد الاقتصاد العالمي، والالتحاق بالمجتمع المعلوماتي، وتوجيه كل من القطاعين العام والخاص في لبنان وتعزيز التكامل بينهما. في هذا الاطار للشراكة تخاطب الإستراتيجيا الإلكترونية الوطنية إنشاء مجتمع معلوماتي متماسك وموحّد، وصناعة معلوماتية مركّزة وعالية المستوى تتجه نحو التصدير. وتشكّل هذه الوثيقة أساساً لكافة المشاريع الوطنية وتتمّةً لما تم إنجازه حتى اليوم.
ينبغي أن تساهم هذه الاستراتيجيا الإلكترونية، متى تم تطبيقها، في تنمية ملحوظة للموارد البشرية وفي تقليص الفقر وتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الظروف الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الاستثمارات المحلية والخارجية. ولهذه العوامل السابق ذكرها تأثير كبير على القطاعين العام والخاص كما على المواطنين، إذ تؤدي إلى ازدياد فرص العمل مع ارتفاع في الأجور، وازدياد الطلب على مهارات فنية جديدة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجالي التربية والتدريب وتقوية الروابط التجارية والاقتصادية مع اللبنانيين في بلاد الانتشار، وتحسين الإنتاجية التجارية وإنشاء فرص عمل جديدة، وبلوغ المناطق الريفية ووسم القطاعات التجارية والخدماتية الأساسية. وقد حدّدت الاستراتيجيا ٢٧ برنامجاً و٧٨ مشروعاً لمخاطبة السياسات المطلوبة وأهدافها. ولا يمكن تطبيق مختلف البرامج والحلول والتوصيات الواردة في وثيقة الاستراتيجيا الإلكترونية إلا بشكل مستدام ومن خلال تأييد ومشاركة كافة المعنيين على نطاق واسع، وبقيادة الحكومة. وسوف يشارك في عملية

التطبيق أطراف أساسية مختلفة مثل القطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية أو المؤسسات غير الحكومية.

٢ ورشة العمل المتعلقة بالاستراتيجيا الإلكترونية

الخلفية:

نظم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ورشة عمل وطنية في أيار ٢٠٠٤، وذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرعه الإقليمي ICTDAR .

تهدف الورشة إلى تبادل المعلومات والخبرات من خلال جمع كافة الخبراء وصانعي القرار الذين يعملون، كل في بلده، على تطبيق الإستراتيجيات الإلكترونية.

إن هذه الورشة التي تتضمن مشاريع عديدة تعكس مقاربات مختلفة، سوف تشكّل فرصة مثالية تتيح لكافة الجهات التعلم من تجارب الغير لتطوير أعمالها الخاصة.

علاوة على ذلك، يرى المنظمون أن جمع الخبرات الناتجة عن أنشطة مختلفة تدعم الغايات والأهداف نفسها، يمكن أن يؤدي إلى استخراج شكل معين لأفضل الممارسات التي يمكن تضمينها في بيئات وخلفيات متباينة، كما يتم تصويرها من قبل الأطراف المشاركة المقترحة.

من النتائج التي خرجت بها ورشة العمل تقرير حول الخبرات الناتجة عن المشاريع مع التعليق على مواطن قوة وضعف كل من المقاربات الملحوظة، إضافة إلى تأمين معطيات مفيدة على صعيد التخطيط وصنع القرار سواء على المستوى الحكومي أو بين مؤسسات معنيّة أخرى في القطاع الخاص وفي المجتمع المدني، وعلى صعيد تعزيز قدرة المشاركين على تطوير مبادراتهم الخاصة في إطار الإستراتيجية الإلكترونية الوطنية.

نطاق العمل:

* سياسات واستراتيجيات تدعم الإستراتيجيات الإلكترونية الوطنية
* شراكات عامة/خاصة تتيح إنشاء استراتيجيات إلكترونية وطنية
* تنمية الموارد البشرية
* إنشاء البرامج التطبيقية والمضامين
* التجارب الدولية على صعيد الإستراتيجيات الإلكترونية الوطنية
* استخدام البنية التحتية
* أوجه قانونية

الوضع:

تم عقد مؤتمر لمدة يومين في بيت الأمم المتحدة في ٢٧ و٢٨ أيار ٢٠٠٤، لعرض ورقة العمل ومناقشتها مع اختصاصيين من القطاعين العام والخاص.

إطلاق المشروع:

تلا ورشة العمل الوطنية صياغة مشروع «إطلاق الإستراتيجيا الإلكترونية الوطنية في لبنان» مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف هذا المشروع إلى وضع أسس لمجتمع وطني إلكتروني تشمل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأطر المؤسسية والقانونية، والموارد البشرية، من منظور كل من المستفيد من الخدمة ومورّدها.

سوف يتضمن المشروع سلسلة من النشاطات التي ترمي إلى ما يلي:

١. ازدياد نسبة القبول والتأييد لضرورة تطوير الأهلية الإدارية والأطر التشريعية والموارد البشرية سعياً إلى تحقيق رؤيا الاستراتيجيا الإلكترونية.

٢. تحديد احتياجات المساندة الفنية التمهيدية ومبادرات التنفيذ سعيا إلى تطبيق البرامج الملائمة.

٣. مراقبة التطورات من خلال إنشاء قاعدة بيانات وآليات شبكية وطنية.

٤. جعل منهجية الاستراتيجيا الإلكترونية في الدول العربية نموذجاً تحذو حذوه المنطقة.

الوضع:

* تم إنهاء ورشة العمل في أيار ٢٠٠٤ ويمكن العثور على تفاصيل ورشة العمل عبر موقع www.e-gateway.gov.lb

* وافق مجلس الوزراء على مشروع «إطلاق مشروع الاستراتيجيا الإلكترونية الوطنية في لبنان» في تموز ٢٠٠٤ ووقّع عليه كل من وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية نيابة عن الحكومة اللبنانية، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك نهار الاثنين الواقع فيه ١٦ آب ٢٠٠٤ في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بحضور مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد مارك مالوش براون.

وفي العام ٢٠٠٥، تم تطوير خطة تنفيذية مفصّلة بالتنسيق المباشر مع كافة الجهات المعنية من الإدارة العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي. خاطبت هذه الخطة برامج ومشاريع تندرج في إطار المسارات السبعة للاستراتيجية الإلكترونية الوطنية:

إنشاء البنية التحتية

إنشاء السياسات الوطنية

الإنتاج المعلوماتي

تطوير القدرات البشرية

التنمية الاجتماعية

تطوير الأعمال والاقتصاد
الحكومة الإلكترونية.

تم الإعلان عن نتائج الخطة بما فيها المشاريع التي تم تحديدها على أنها مشاريع ذات أولوية (٤٠ مشروعاً) إضافة إلى التوصيات العامة للتنفيذ أثناء مؤتمر وطني عُقد في تشرين الثاني ٢٠٠٥ برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة.

الكلفة:
٥٠,٠٠٠ دولار أميركي (إطلاق مشروع الاستراتيجيا الإلكترونية الوطنية في لبنان).

الجهات الممولة:
هبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ICTDAR ، الجمعية المهنية المعلوماتية (ورشة العمل)
هبة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (إطلاق مشروع الاستراتيجيا الإلكترونية الوطنية في لبنان).

٣ الخريطة الاساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي

خلفية المشروع:
نظراً لتنوع المشاريع الوطنية في مجال النظم الجغرافية المعلوماتية، تبرز الحاجة إلى تسهيل التنسيق بين جميع الإدارات والمؤسسات المعنية في القطاع العام، وذلك من أجل استكمال العمل في النظام الجغرافي المعلوماتي الذي بدأ من قبل وتفادي أية ازدواجية. في هذا السياق يعمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومديرية الشؤون الجغرافية وهي المؤسسة التي أوكلتها الحكومة العمل على النظام الجغرافي المعلوماتي، على تأسيس خريطة أساسية وطنية لنظام جغرافي معلوماتي يمكن استخدامها كمرجع للقياس من قبل كافة هيئات القطاع العام وغير العام.

نطاق العمل:
يقتضي إنشاء الخريطة الأساسية للنظام الجغرافي المعلوماتي تدريب الموارد البشرية وتحسن التسهيلات في مديرية الشؤون الجغرافية. وسوف يأخذ المشروع الذي يجري إعداده حالياً بعين الاعتبار تأمين تجهيزات متخصصة للنظام الجغرافي المعلوماتي وشراء Satellite Imagery والتدريب ذو الصلة لموظفي مديرية الشؤون الجغرافية.

الوضع:
تم اعداد دفتر الشروط الفني عام ٢٠٠٤، وتمّت عملية المناقصة خلال العام ٢٠٠٥ وقد أنجز الجزء الأكبر من العمل في الفصل الاخير من العام ٢٠٠٥ وسينتهي العمل في المشروع خلال آذار ٢٠٠٦.

الكلفة:
٢٧٠,٠٠٠ دولار أميركي

الجهة الممولة:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣ إنشاء ادارة متجاوبة مع إحتياجات المواطن

١ قانون وسيط الجمهورية

خلفية المشروع
غالباً ما يشعر المواطن بأنه عاجز ومغلوب على أمره إزاء الجهاز الإداري الذي بات بالغ الثقل والتعقيد، مما حدا بأكثر من مئة وعشرين دولة في العالم، ككندا ونيوزيلندا ودول أوروبية وافريقية وعربية عديدة، إلى اعتماد مؤسسة وسيط الجمهورية. وكانت السويد السباقة في إنشائه في العام ١٨٠٩، واشتهر في العالم بالتسمية السويدية Ombudsman، وعرف في اسبانيا تحت اسم Defensor del pueblo (المدافع عن الشعب)، وجرت ترجمته الى الفرنسية بكلمة Médiateur, والى العربية بكلمة الموفق في تونس والوسيط في لبنان.

نطاق العمل
أعدت لجنة من الإختصاصيين، مشروع قانون وسيط الجمهورية مستفيدة من التجارب الدولية في هذا المجال، ومن الملاحظات التي تجمعت لدينا من مناقشة المشروع في أكثر من ورشة عمل ويمكن، بإيجاز، عرض أهم النقاط التي تضمنها مشروع الوسيط:
– إن وسيط الجمهورية هو شخصية مستقلة لا تتلقى التعليمات من أي سلطة وتنحصر مهامه بالسعي لتسهيل معاملات المواطن مع الإدارة، ومساعدته على نيل حقوقه والوصول إلى الخدمات العامة بسرعة، وحل الخلافات التي قد تنشأ عن هذا التعامل نتيجة الإهمال أو البطء أو الإستنسابية التي ترافق تطبيق النصوص، وتقريب الإدارة من المواطن عبر تبسيط الإجراءات وتأمين شفافيتها وتخفيف القيود التنظيمية، وتنمية إحساس المواطنين بأن حقوقهم مصانة في حمى القانون والمؤسسات، مما يحسن صورة الدولة لديهم، ويصون حقوقهم وحرياتهم، ويعزز مرتكزات الحكم الصالح والانتماء الوطني والنظام الديموقراطي.
– يعود للوسيط العمل على معالجة المراجعات والشكاوى بمختلف الطرق التي يراها ملائمة

ضماناً لحقوق كل المواطنين والمقيمين على الأراضي اللبنانية، ومنها عقد اللقاءات بين صاحب الطلب والإدارة المعنية وتقريب وجهات النظر بينهما، واقتراح التوصيات والحلول والتسويات الملائمة التي لا تتناقض مع القانون وتتوخى العدالة والإنصاف، لاسيما عندما يؤدي التطبيق الحرفي للقانون إلى ظلم او إجحاف.

– يمكن للوسيط أن يتدخل عفواً أو بناءً على طلب أي من النواب أو اللجان النيابية في المسائل التي تتعلق بالمصلحة العامة، حين لا تعمل الإدارة المعنية وفقاً للأهداف التي أنشئت من اجلها، فيتقدم باقتراحات من شأنها تصويب الخلل التنظيمي في الإدارة.

– كما يمكن للوسيط في معرض قيامه بمهامه أن يعلم الهيئات الرقابية المختصة بأي خطأ أو تقصير أو تقاعس يلاحظه لدى الموظفين أو العاملين أو من الإدارة المعنية، وان يطلب من الهيئات الرقابية القيام بأعمال التحقيق ضمن إطار صلاحياتها.

– بمقدور الوسيط أن يطلب من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل تزويده بالدراسات المناسبة.

– على الإدارة والعاملين فيها تسهيل مهمة الوسيط وتقديم جميع المعلومات والإيضاحات والمستندات التي يطلبها، ولا يجوز للإدارة التذرع بوجهه بسرية المعلومات والمستندات، باستثناء تلك التي يحظر القانون صراحة نشرها أو الإطلاع عليها أو التداول بها.

– وتمكيناً للوسيط من القيام بدوره على أكمل وجه يجب أن تتوافر له الشروط التالية:

١– تفرغه لمسؤولياته ومهامه وحماية استقلاليته التامة من أي تدخل أو ضغط من أية جهة كانت.

٢– تحصينه ضد إمكانية ملاحقته أو تعقبه أو توقيفه أو محاكمته او سجنه بسبب الآراء التي يبديها أو الأعمال التي يقوم بها والمتعلقة بممارسة مهامه أو بمعرضها إلا بموجب إذن بالملاحقة يتخذه مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين، أو في حالة الجرم المشهود.

٣– تخويله صلاحية تحديد وظائف الجهاز المعاون له وعددها وشروط التعاقد عليها ومهامها والتعويضات العائدة لها بموجب نظام خاص يقترحه ويرفعه إلى مجلس الوزراء.

٤– وضعه مشروع موازنته التي يلحظ فيها الاعتمادات التي يحتاجها بما فيها مخصصاته ومخصصات نوابه والتعويضات العائدة للجهاز المعاون، وذلك ضمن بند خاص في موازنة رئاسة مجلس الوزراء.

– من جهة أخرى لا يجوز للوسيط التدخل في مسار القضاء، ولا يقطع الطلب المقدم إليه المهل الإدارية والقضائية، ولا يحق له الطعن بأي قرار قضائي. الا انه في حال عدم تنفيذ حكم قضائي مبرم يستطيع الوسيط دعوة الإدارة المعنية إلى الانصياع للحكم في مهلة معقولة

يترك له أمر تحديدها. ويستمر عمل الوسيط بموازاة أي مراجعة ادارية او قضائية عائدة لنفس موضوع الطلب.

– يضع الوسيط تقريراً سنوياً، وإذا اقتضى الأمر تقارير خاصة، يضمنها توصياته واقتراحاته والحالات التي لم تتجاوب فيها الادارة في حال حصولها. وترفع هذه التقارير إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، وتنشر حكماً في الجريدة الرسمية.

– لا بدّ من ان يتمتع الوسيط بعدة صفات وفي مقدمها صفة الاستقلالية وعدم ارتباطه بأي التزامات تؤثر بشكل من الإشكال على استقلاليته. فلا يحق له الجمع بين منصبه وأي منصب أو وظيفة أومهمة رسمية أو مهنة خاصة مهما كانت، باستثناء التعليم الجامعي. ولا يحق له إبداء الرأي أو إعطاء الاستشارات في الأمور التي يمكن أن تعرض عليه خارج إطار ممارسته مهامه. ولا يجوز له أن يرشح نفسه للانتخابات النيابية أو البلدية قبل انقضاء سنتين على إنتهاء ولايته.

النتيجة

لقد أقر المجلس النيابي، مشروع وسيط الجمهورية، وصدر القانون رقم ٦٦٤ تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٥.

ونشير أخيراً إلى أن مشروع قانون وسيط الجمهورية هو نتاج العديد من اللقاءات والمؤتمرات التي انعقدت في لبنان حول هذا الموضوع، ومنها المؤتمر الدولي الذي نظمه معهد حقوق الانسان في نقابة المحامين في بيروت ٨–٩ ايلول ٢٠٠٠ تحت عنوان «الوسيط: شمولية المؤسسة وميزاتها»، والمؤتمر الذي دعا إليه وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في ٣ و ٤ حزيران ٢٠٠٢، وقد شارك فيه تسعة عشر وسيطاً من مختلف انحاء العالم تدارسوا خلاله مشروع القانون الذي اخذ من تجارب العالم في هذا المضمار، فتحاشى كل ما برز عبر الممارسة من سلبيات وثغرات، واعتمد كل ما ظهر من ايجابيات.

وقد أعدّ مكتب وزير الدولة لشوون التنمية الادارية الصيغة النهائية للمرسوم التطبيقي لقانون وسيط الجمهورية.

٢ مشروع قانون وسيط الطفل

خلفية المشروع

بعدما لاقت فكرة «وسيط الجمهورية» قبولاً لدى معظم القيادات السياسية والإدارية، كما لدى المجتمع الأهلي، تبلورت فكرة إنشاء وسيط للطفل تناط به، مهام:

١– الدفاع عن حقوق الأطفال بكافة الوسائل التربوية والإعلامية والقانونية لا سيما الوساطة والتفاوض واقتراح مشاريع النصوص القانونية اللازمة.

٢– السعي إلى التعريف بحقوق الطفل عبر الندوات وورشات العمل والدورات التدريبية ونشر الثقافة التربوية والقانونية والصحية اللازمة.
٣– العمل على حماية الأطفال الضعفاء والمهمّشين والمنبوذين والمعوقين باعتماد وسائل البحث والتنسيق على استكشاف الحالات الفردية وتوجيهها نحو المرجعيات والمؤسسات الاجتماعية والتربوية والصحية التي يمكن أن ترعاهم ومتابعة حالاتهم والسعي إلى تأمين الموارد اللازمة لذلك.

نطاق العمل

جرى تأليف لجنة من الإختصاصيين والعاملين في حقل الرعاية الإجتماعية وطب الأطفال، ورعاية الأحداث وأعدت مشروع قانون لوسيط الطفل، أبرز ما جاء فيه:
– يتلقى وسيط الطفل المراجعات من قبل الأطفال أو عائلات الأطفال أو من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية التي ترعاهم أو حتى من خلال مندوبين محليين يكلفهم، الوسيط، بهذه المهمة.
– يستفيد من خدمات وسيط الطفل كل طفل يعيش في حالة تعيق نموه وتشكل خطراً على توازنه.
– لا ينوب وسيط الطفل عن الخدمات المختصة التي توفرها الإدارات الرسمية أو الجمعيات أو الهيئات المعنية بالأطفال كالمجلس الأعلى للطفولة بل هو يكمل دورها ويتدخل عندما تقصر هذه الجهات أو تعجز عن القيام بمهامها فيوفر الآلية المناسبة لحماية الأطفال والدفاع عن حقوقهم.
– لا تعارض بين مهام وسيط الطفل ووسيط الجمهورية.

٣ برنامج «أفكار» لدعم المجتمع المدني اللبناني

خلفية البرنامج

في موازاة الجهود والبرامج القائمة لتطوير الإدارة العامة في لبنان، يمثل تعزيز قدرات المجتمع المدني اللبناني ودعم طاقاته في مجالات التنظيم والحوار والحركة جزءا أساسيا من عملية الإصلاح والتنمية انطلاقا من أن هذا المجتمع يشكل ضلعا من أضلاع المثلث الوطني للدولة إلى جانب القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم مما يتمتع به المجتمع المدني اللبناني من تنوع وديناميكية في ظل حرية في الحركة ناجمة عن سماح القانون اللبناني بتشكيل الجمعيات منذ العام ١٩١٩، فان الدور الذي يلعبه على مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية وعلى صعيد تعزيز دولة الحق يحتاج إلى مزيد من التفعيل. ومن شأن هذا التوجه أن يرسمل المهارات الفنية التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية من العمل الميداني على الصعيد التنموي في مجالات تحديد السياسات العامة القطاعية وتنفيذها. كما يمكنه أن يعزز

المبادرات القائمة على احترام حقوق الإنسان والهادفة إلى تعميق الديموقراطية وتطوير القوانين وتعزيز ثقافة السلام والمصالحة الوطنية.

نطاق العمل

مثل برنامج أفكار مشروعا نموذجيا يتم تحقيقه بالتعاون بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والاتحاد الأوروبي. وهدف إلى دعم قدرات المجتمع المدني اللبناني وتعزيز الحوار والتواصل بين مختلف قواه وذلك عبر تشجيع مبادرات المنظمات غير الحكومية تمويلا ودعما فنيا وتقنيا. وصبت هذه المبادرات في ثلاثة مجالات هي:

١– تعزيز دولة الحق والمؤسسات.

٢– المصالحة والحوار بين المجموعات والطوائف.

٣– دعم المجموعات المهمشة عبر مساعدة ذات بعدين: اجتماعي وحقوقي.

الكلفة

مليون يورو.

مصدر التمويل

الاتحاد الاوروبي.

الوضعية

I - خلال العام ٢٠٠٤

على اثر توقيع اتفاق مالي بين مكتب وزير التنمية الإدارية والاتحاد الأوروبي في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٤، وبعد عملية استدراج للعروض واكبتها حملة إعلامية قام بها فريق برنامج أفكار، اختارت لجنة مؤلفة من خبراء في مكتب وزير التنمية الإدارية ومراقبين من الإتحاد الأوروبي ستة عشر مشروعا لست عشرة منظمة غير حكومية لبنانية يتم تمويلها من هبة الاتحاد الأوروبي بمبلغ يراوح ما بين ٢٥ ألف و٥٠ ألف يورو للمشروع الواحد. وتنفذ هذه المشاريع في فترة اثني عشر شهرا كحد أقصى بمواكبة مكتب وزير التنمية الإدارية و الاتحاد الأوروبي.

والجمعيات الفائزة بالتمويل هي:

– الجمعية اللبنانية للانتخابات الديموقراطية ويتركز مشروعها على «رفع قدرة الصحافيين على تغطية الانتخابات النيابية».

– جمعية الشباب للتوعية الاجتماعية وتقوم بـ «حملة وطنية للقيادة السليمة».

– مؤسسة رينه معوض ويندرج مشروعها تحت عنوان «توعية الشباب حول الديمقراطية وحقوق الانسان».

– اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة وتعمل على «التوعية حول صورة المرأة في الكتب المدرسية».
– جمعية خدمات التطوع وعملها على تنفيذ «مشروع التعلم لخدمة الغير في المدارس اللبنانية».
– الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية وعنوان مشروعها «تدريب منظمين اجتماعيين غير طائفيين».
– المؤسسة العربية للصورة وتنتج مؤلفا وفيلما حول عودة المهجرين الى قراهم في الجبل تحت عنوان Mes Ententes.
– على بعد أمتار وحمل مشروعها عنوان «الآخر انتاج اجتماعي وثقافي» لتدريب الشبان على النتاج الفني عن قيم التنوع والتسامح وقبول الآخر.
– مجمع الكنائس للخدمة الاجتماعية في لبنان وتسعى الى «حوار بين شبان لبنانيين وشبان فلسطينيين في سبيل حل النزاعات».
– سكون ولها «برنامج الوقاية من الادمان على المخدرات لدى الشباب».
– الجمعية اللبنانية للاوتيزم–التوحد– وتعمل لحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والاطفال المصابين بالتوحد
– منتدى المعاقين في لبنان الشمالي ومشروعه ينظم «حملة وطنية لتطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ المتعلق بالمعوقين».
– جمعية التخلص من الجذام والأمراض المنسية في لبنان ويركز المشروع على «حقوق المصابين بالجذام ودمجهم في المجتمع».
– جمعية العناية بأطفال الحرب ويتناول مشروعها تحسين اساليب مرافقة الاطفال المعنفين جنسيا.
– حركة السلام الدائم ويندرج مشروعها تحت عنوان «عدالة الخارجين على القانون».
– الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة ومشروعها «مساعدة النساء المعنفات واولادهن ودعم المجتمع المدني اللبناني».

من جهة ثانية ، وعلى اثر استدراج للعروض (appel d'offres) جرى اختيار جمعية ايمرجانس الأوروبية لتقديم المساعدة التقنية اللازمة للجمعيات وتنظيم نشاطات متصلة بالبرنامج من اقامة دورات تدريب تقني لممثلي الجمعيات وتنظيم لقاءات حوار بين مختلف قوى المجتمع المدني ووضع قاعدة بيانات حول هذا المجتمع.

II - خلال العام ٢٠٠٥

– متابعة ميدانية لتنفيذ المشاريع:

استمر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع خبراء جمعية ايمرجانس الأوروبية في العمل على النشاطات المقررة لبرنامج أفكار. وتابع ميدانيا المشاريع الفائزة بالتمويل فرافق سير عملها وساهم في حل المشكلات والعقبات الطارئة أمام تنفيذها وشارك في نشاطاتها.

– حلقات تدريب لممثلي الجمعيات:

تم تنظيم ثلاث دورات تدريبية خلال هذا العام من أصل أربع مقررة في البرنامج لممثلي الجمعيات الفائزة. وقام خبراء محليون وأوروبيون بتنظيم مضامين هذه الدورات ونقلها الى المشاركين وانتدب الخبراء المحليون المشاركون فيها لمواكبة الجمعيات المهتمة بزيادة خبراتها بشكل فردي. وقد حملت حلقات التدريب العناوين الآتية:

١– تدعيم المنظمات غير الحكومية : تطوير الجانب التنظيمي وإدارة الموارد البشرية وإدارة المشاريع وتطبيقها

٢– العمل ضمن شبكات ومجموعات: نشاطات الدفاع (advocacy) وممارسة الضغوط (lobbying)

٣– التواصل: الحوار والتفاوض ومنهجية التواصل وأدواته.

لقاءات الحوار:

عقدت خمس لقاءات حوارية شارك فيها تباعا وزيرا التنمية الإدارية د. طارق متري وجان اوغاسابيان وممثلون عن عدد من الوزارات وقوى المجتمع المدني وإعلاميون وأكاديميون وهدفت هذه اللقاءات إلى معرفة اكبر لكيفية عمل هذه المنظمات واهم المشكلات التي تواجهها. اما عناوين هذه اللقاءات فهي التالية:

١– الممارسة الديموقرطية في المنظمات غير الحكومية

٢– دور المنظمات غير الحكومية في الحوار بين المجتمعات

٣– دور المنظمات غير الحكومية ومساعيها لتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق المعوقين

٤– الشبكات والشراكات: نعمة للمنظمات غير الحكومية أم نقمة؟

٥– دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون ٤٢٢ حول عدالة الأحداث.

كذلك نظم برنامج أفكار نقاشا تحت عنوان «أفكار: مشروع للمجتمع المدني» وذلك من ضمن اللقاءات المفتوحة لذكرى مرور عشر سنوات على اتفاق برشلونة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وركز على تجربة الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني عارضا للخلاصات الأولى التي تم التوصل إليها بعد أكثر من سنة على إطلاق مشروع أفكار.وشارك في النقاش أكاديميون وإعلاميون وممثلون عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

قاعدة بيانات حول المجتمع المدني:

جرى العمل بالتعاون مع الجمعية الأوروبية (ايمرجانس) على إقامة قاعدة للبيانات هدفها إعطاء صورة دقيقة عن وضع المجتمع المدني اللبناني من خلال تكوين منظماته الأهلية وطريقة عملها والدور الذي تلعبه.

الإعلام والنشر:

شكل الإعلام والنشر جزءا مهما من عمل برنامج أفكار:

١– على مستوى المشاريع الممولة حيث ارتكز عدد كبير منها على دور الحملات الإعلامية والمنشورات في إظهار أهمية العمل على قضية معينة وإشراك المجتمع المدني بكافة قواه تحقيقا للأهداف التي يتبناها كل مشروع ممول.

٢– على مستوى برنامج أفكار ككل حيث رافق موقع أفكار على الانترنت خطوات البرنامج ونشاطات المشاريع التي يمولها.

٣– ومن المقرر صدور دراسة تلخص نتائج البرنامج ككل بالإضافة إلى ملخص عن اللقاءات الحوارية ودليل عملي للتدريب حول المواد التي جرى العمل عليها.

الكلفة

مليون يورو.

مصدر التمويل

الاتحاد الاوروبي.

ملاحظة: ادى نجاح برنامج افكار ١ الى العمل على ارساء برنامج افكار ٢ الذي يموله الاتحاد الاوروبي بمبلغ ٣ مليون يورو. وشهدت نهاية العام ٢٠٠٥ بداية العمل للتحضير لهذا البرنامج.

٤ انجاز الصيغ النهائية لشرعات المواطن القطاعية ونشرها

الخلفية:

من الأسباب الكامنة وراء إصدار الشرعات المتعلقة بالصحة والبيئة والتربية والتراث والسلامة العامة والمال العام، تحسين علاقة المواطن بالإدارة العامة وتشجيع الديمقراطية في القطاع العام وتحقيق الشفافية وحماية المواطن من الاستخدام التعسّفي للسلطة وتطبيق نظام المساءلة.

وعلى الرغم من تركيز هذه الشرعات على حقوق والتزامات المواطن، فهي لا تقتصر على كونها وسائل تثقيفية وإنما تسهم في وضع مبادئ مفصّلة مع آليات محددة للتنفيذ.

وهنا تكمن أهمية عرض ومناقشة هذه الشرعات في ورش العمل التي تجمع كل الجهات المعنية– ولا سيما مؤسسات المجتمع المدني– وذلك للأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة والتوعية إلى ضرورة الالتزام بمضمونها. وقد رفعت المسودات الأخيرة لهذه الشرعات إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها.

نطاق العمل:

أُعِدَّت شرعات المواطن المتعلقة بالتراث، المال العام والسلامة العامة من قبل ثلاث لجان مؤلفة من خبراء من كل من القطاعين العام والخاص كما نُسِّقت من قبل خبير وطني. وقد نوقشت هذه الشرع في ثلاثة ورش عمل في كانون الثاني وشباط وأذار٢٠٠٤ حضرتها كافة الإدارات والمؤسسات العامة إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني المعنيّة بمواضيع الشرعات. وقد رفعت هذه الشرعات إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها.

■ شرعة التراث

نطاق العمل:

تشكّل عملية الحفاظ على التراث اللبناني بكل ما يمثّله من قيم مادية وفكرية وثقافية مسؤولية بالغة الأهمية في وقتنا الراهن إذ أن العديد من عناصره قد تتعرض للتلف أو التدمير أو لأن تصبح في طيّ النسيان نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة. وتسعى الأمم اليوم في كل أنحاء العالم إلى الحفاظ على تراثها وإبراز مدى أهميته وقيمته عبر مختلف البرامج والسياسات ولا سيما عن طريق إدخال أوجه تراثية مختلفة عبر المجتمع الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر جهود مشتركة من قبل كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التربوية ووسائل الإعلام والمواطنين.

تشمل المحاور الأساسية للشرعة ما يلي:

* **التراث في الحياة اليومية** الذي يتناول النقاط التالية:
– واجب العائلة في توعية أبنائها إلى التراث الوطني والعادات والتقاليد.
– التزام المؤسسات التربوية بإعداد برامج تربوية ذات صلة وتشجيع الأبحاث والدراسات وغرس حس الاحترام للعادات والتقاليد.
– التزام وسائل الإعلام ودورها الحيوي في إطلاق حملات توعية بهذا الشأن.
* **حماية التراث**: المشاركة والتماسك. يتناول هذا المحور الواجبات المختلفة التي تقع على السلطة المركزية، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية.
* **خصوصية وشمولية التراث**: باتت المنتجات اللبنانية التقليدية اليوم مهددة نظراً للمنافسة التي لا تخضع لأية قيود ولهيمنة التقاليد الخارجية، الأمر الذي يدعو بشدّة إلى إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على مؤشرات جغرافية بالنسبة للمنتجات اللبنانية المحلية، وإلى حماية هذه المنتجات واعتماد نظام خاص للتعيينات الجغرافية في ما يتعلق بالمنتجات اللبنانية وذلك ضمن إطار منظمة التجارة العالمية والإتحاد الأوروبي.

الوضع:
عُقدت ورشة العمل في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٤ في قصر اليونيسكو وحضرها عدد من الوزراء ورئيس بعثة الإتحاد الأوروبي والإدارات والمؤسسات العامة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمواضيع الشرعات. وقد تمت إعادة مسودة الشرعة إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حيث تم تعديلها لتتضمن تعليقات وملاحظات تم إطلاقها أثناء المناقشات. وقد رُفعت النسخة المعدّلة مع الشرعات السابقة ، إلى اللجنة المؤلفة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، من قاضيين من مجلس شورى الدولة وخبير في الادارة العامة لدراسة وإعادة صياغة وتوحيد منهجية العمل. وقد رفعت المسودة النهائية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها.

الجهة الممولة:
الإتحاد الأوروبي.

■ **شرعة المال العام**

نطاق العمل:
هذه الشرعة موجهة بصورة عامة إلى الإدارة العامة وتشمل الموظفين وأي شخص يتقاضى راتباً أو تعويضاً من الأموال العامة، وأي شخص ينفق أو يدير الأموال العامة وأي مواطن مكلّف وأي مواطن منتفع من الخدمات العامة، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية مثل المؤسسات التثقيفية والتربوية والنقابات.

وتسعى الشرعة إلى تشجيع التوجه الديمقراطي للإدارة العامة في التعاطي مع المواطن كمكلّف ضريبياً وكمستفيد من الخدمات العامة. تتضمن المحاور الأساسية للشرعة ما يلي:

* **الأموال العامة في الحياة اليومية**: إن أي نشاط مالي تقوم به الحكومة يشكّل مصلحة مباشرة للمواطن. من هنا، تشكّل مشاريع التنمية المتدنية المستوى تعبيراً واضحاً عن سوء إدارة الأموال العامة التي تؤثر إلى حدّ بعيد على نوعية حياة المواطن.
* **بناء مواطنية ضريبية**: إن أي مواطن يساهم في دفع الضريبة له الحق في المشاركة والمحاسبة في الحياة العامة. فالسياسة، بمفهومها العام، هي إدارة الشأن العام بما يخدم مصلحة المواطن الذي يدفع الضريبة والذي تبدأ توعيته لهذه الضريبة في المنزل والمدرسة والمجتمع.
* **فلسفة الرقابة**: تشكّل الرقابة مبدأً ديمقراطياً أساسياً لتنفيذ الموازنة يتم اللجوء إليه لضمان عدم تجاوز السلطة التنفيذية حدود الإنفاق المقررة لها من قبل السلطة التشريعية.
* بناء ثقة المواطن: ينبغي أن يكون المواطن واثقاً تماماً من أن الضرائب التي يدفعها تُستخدم بفعالية للصالح العام.

الوضع:

عُقدت ورشة العمل في ٢٤ شباط ٢٠٠٤ في قصر اليونيسكو وحضرها عدد من الوزراء ورئيس بعثة الإتحاد الأوروبي وممثلين عن بعض الإدارات والمؤسسات العامة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمواضيع الشرعات. وقد تمت إعادة مسودة الشرعة إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حيث تم تعديلها لتتضمن تعليقات وملاحظات تم إطلاقها أثناء المناقشات. وقد رُفعت النسخة المعدّلة مع الشرعات السابقة ، إلى اللجنة المؤلفة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، من قاضيين من مجلس شورى الدولة وخبير في الادارة العامة لدراسة وإعادة صياغة وتوحيد منهجية العمل. وقد رفعت المسودة النهائية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها.

الجهة الممولة:

الإتحاد الأوروبي.

■ شرعة السلامة العامة

نطاق العمل:

تركّز الشرعة على ٦ محاور أساسية:السلامة العامة في الحياة اليومية، عقود الأشغال العامة، ملاحقة ومعاقبة خارقي القانون، شكاوى المواطنين، السلامة العامة والحدّ من الأضرار عند وقوع الكوارث الطبيعية ونشر التوعية في ما يتعلق بالسلامة العامة.

إن الاستخفاف بقواعد السلامة العامة مرتبط بشكل مباشر بعوامل ثقافية ولا سيما القناعة بأن استخدام أجهزة ووسائل الوقاية يشوّه الصورة البطولية إلى يرسمها الشخص لنفسه. كما يظن الناس أن استخدام أجهزة مماثلة قد يعيق حركتهم ويؤخر إنجازهم لمهمة معينة أو حتى يخفف من دقة عملهم.

تخاطب الشرعة المؤلفة من ٣٢٧ مادة النقاط الأساسية التالية:

تشابك الصلاحيات في قضايا السير والطرقات؛ ضرورة إدراج معايير وإجراءات للسلامة العامة في عقود الأشغال العامة؛ ضبط تضارب المسؤوليات بين مختلف السلطات التنفيذية في عملية تطبيق القوانين المتعلقة بالسلامة العامة؛ إصدار قوانين مع جزاءات محددة يتم تطبيقها على خارقي القانون الذين يهددون السلامة العامة؛ إدراج مبادىء السلامة العامة ضمن مناهج المؤسسات التربوية بكل مستوياتها؛ التوعية إلى العواقب الوخيمة الناتجة عن إهمال قواعد السلامة العامة؛ إنشاء ذكرى جماعية وبناء تماثيل تذكارية في الأماكن العامة؛ تسريع الأحكام الصادرة عن المحكمة في القضايا المتعلقة بالسلامة العامة.

الجهة الممولة:

الإتحاد الأوروبي.

الوضع:

عُقدت ورشة العمل في ٣١ آذار ٢٠٠٤ في قصر اليونيسكو وحضرها عدد من الوزراء ورئيس بعثة الإتحاد الأوروبي وممثلين عن بعض الإدارات والمؤسسات العامة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمواضيع الشرعات. وقد تمت إعادة مسودة الشرعة إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حيث تم تعديلها لتتضمن تعليقات وملاحظات تم إطلاقها أثناء المناقشات. وقد رُفعت النسخة المعدّلة مع الشرعات السابقة ، إلى اللجنة المؤلفة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، من قاضيين من مجلس شورى الدولة وخبير في الادارة العامة لدراسة وإعادة صياغة وتوحيد منهجية العمل. وقد رفعت المسودة النهائية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها.

يسعى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية حالياً الى الحصول على تمويل خاص لنشر هذه الشرع ووضعها بتصرف المواطنين، والادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات ومنظمات المجتمع الاهلي والجامعات والمعاهد الرسمية والخاصة وسفاراتنا في الخارج، بعد ترجمتها الى اللغتين الفرنسية والانجليزية.

ثانياً | تقليص حجم الادارة وتكلفتها

١ مشروع قانون جديد يتعلق بالفائض لدى الادارات والمؤسسات العامة

خلفية المشروع:

على مدى عقود، شكّل موضوع الفائض، ولا يزال، أحجية للمسؤولين. الى أن صدر المرسوم رقم ٥٢٤ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ الذي حدّد الفائض في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، وكيفية الحاقهم وتسوية أوضاعهم.

إلا أن هذا المرسوم لم يحلّ المشكلة. وظلّت الإدارات والمؤسسات العامة، تفسّر الفائض «بما يفيض عن حاجاتها» لا بما يتوافق وأحكام المرسوم المشار إليه أعلاه.

نطاق العمل:

بالإستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١١، كلّف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وبالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية وإدارة الأبحاث والتوجيه، إعداد مشروع قانون لمعالجة موضوع الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة، وهذا ما تطلّب منا، الحصول على معطيات ومعلومات وافية عن الواقع الحالي للفائض في كل إدارة معنية بهذا الموضوع. وبعد صدور القرار رقم ٦٠ تاريخ ٢٠٠٤/١/٣٠ الذي ألح على إنجاز مشروع القانون المطلوب في مهلة وجيزة، جرى:

١. إعداد تقرير شامل عن الفائض، تمّ إيداعه جانب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابنا رقم ١٨٣/ص تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٤.
٢. تبني مشروع القانون الذي أعده مجلس الخدمة المدنية والذي يتضمن أحكاماً استثنائية خاصة بالموظفين والمستخدمين والمتعاقدين والأجراء وسائر العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة.

تناول تقرير الفائض، عرضاً لموضوع الفائض والإقتراحات التي رأينا ضرورة عرضها على مجلس الوزراء، وقد خلص التقرير إلى الإستنتاجات التالية:

أ. إن أوضاع الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى هي في حالة تغيّر يومي أما بسبب الاستقالة او الوفاة او بلوغ السن، وفقاً لما أمكن استنتاجه من المراسلات المتبادلة بين مجلس الخدمة المدنية والإدارات العامة والبلديات المعنية بهذا الشأن.

ب. إن ملف الفائض، لا يتناول عمال الفاتورة أو العمال بالساعة أو عمال المتعهد، وهؤلاء بحسب تقرير مجلس الخدمة المدنية المرفوع إلى دولة رئيس مجلس الوزراء برقم ٣٩/ص تاريخ ٢٠٠١/٢/١، يشكلون فائضاً قدره ٤٦٥٤ شخصاً.

ج. إن مفهوم الفائض تفسّره بعض الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، بشكل يختلف عن منطوق المرسوم رقم ٥٢٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ المتعلق «بتحديد الفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وكيفية إلحاقهم وتسوية أوضاعهم».

فبعض الإدارات العامة، تحدد الفائض: بما يفيض عن حاجتها. بالنظر لكون الملاكات العامة تشكو شغوراً في معظم الوظائف الملحوظة في ملاكاتها، لا سيما الفئات: الخامسة والرابعة والثالثة، وبالتالي فإن موقفها يختصر بالجواب التالي: أن لا فائض لديها.

في حين ان المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠، يحدد الفائض كما يلي، (وهنا نرى ضرورة التذكير بنص المادة الثانية منه).

« المادة الثانية– يعتبر فائضاً:

* جميع الموظفين المؤقتين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات في حال وجودهم والتي إنتهت المدة المحددة في النصوص القانونية التي أحدثت هذه الوظائف دون أن تجدد.
* المتعاملون في وزارة الإعلام وسائر الإدارات العامة بتاريخ نفاذ هذا المرسوم.
* أجراء التصفية أو الأجراء المستخدمون لتسميات واردة في أنظمة الأجراء النافذة لدى الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات المعتبرة تسميات تصفية وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤ وتعديلاته (النظام العام للأجراء).
* الأجراء الذين يزيد عددهم عن العدد الملحوظ لكل تسمية في أنظمة الأجراء النافذة في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات.
* كل متعاقد على وظيفة ملحوظة في الملاك وذلك بإستثناء الوظائف التي أجاز القانون ملأها بالتعاقد.
* المتعاقدون الذين تمّ إستخدامهم خلافاً لأحكام المرسوم رقم ١٠١٨٣ تاريخ ١٩٩٧/٥/٢ وتعديلاته بعد نفاذه».

وقد أحصينا عدداً إجمالياً للفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وبعض البلديات وفقاً لما تمّ حصره من اللوائح والإستمارات المودعة جانب مجلس الخدمة المدنية:

– مجموع الفائض في الإدارات العامة (من دون وزارة الاعلام) ١٩٤٠ شخصاً
– مجموع الفائض في وزارة الاعلام ١٣٦٣ شخصاً
– مجموع الفائض في المؤسسات العامة ١٥٨٣ شخصاً
– مجموع الفائض في ٥٢ بلدية ١١٥ شخصاً

المجموع العام ٥٠٠١ شخصاً

معالجة موضوع الفائض

فائض وزارة الإعلام وعدده ١٣٦٣ شخصاً

جرى توزيع فائض المتعاملين وفقاً لما يلي:

– ٦١٢ متعاملاً الحقوا بوزارة الإعلام، الا انه لم يجرِ التعاقد الا مع (٥٠٢) متعاملاً. كما رفض من بينهم ١٨ متعاملاً وجرى التريّث في بحث وضع ١٣ منهم. ولم يجرِ التعاقد مع الباقين بسبب تريث وزارة الاعلام في اتمام عملية التعاقد لحاجتها الى تعديل بعض الاسماء لجهة استبدالهم بآخرين لم ترد اسماؤهم في القرار رقم ١٢٥ الصادر عن مجلس الخدمة المدنية بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٥.

– ٢٦١ متعاملاً وزعوا على الإدارات أو المؤسسات العامة أو بعض البلديات ولم تبدِ هذه الجهات المعنية حتى تاريخه رأيها بهم. وأن مجلس الخدمة المدنية هو بصدد إعداد مشاريع كتب تذكيرية للإدارات المعنية لإصدار قرارات بإلحاقهم عند الإجابة.

– ٢٢١ متعاملاً صدرت قرارات بإلحاقهم في بعض الإدارات أو المؤسسات العامة أو البلديات ولم تصدر عقودهم حتى تاريخه، أو أن عقودهم لا تخضع لموافقة مجلس الخدمة المدنيّة.

– ٢١٤ متعاملاً صدرت قرارات بإلحاقهم ووافق مجلس الخدمة المدنية على مشاريع عقودهم.

– ٧٨ متعاملاً أعيدوا من الإدارات بعد توزيعهم عليها، إلى الفائض.

فائض الإدارات العامة وعدده ١٩٤٠ شخصاً

أبدت معظم الإدارات العامة حاجتها إلى الفائض لديها وبعضها بادر إلى تسوية أوضاعهم وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠، إلا انه يستنتج من تقرير مجلس الخدمة المدنية ومن ردود بعض الإدارات العامة أنها عمدت إلى تسوية أوضاع بعضهم وفقاً للتوزيع التالي:

* ٣١٦ فائضاً، تمت تسوية اوضاعهم في بعض الادارات العامة، وفق الاعداد التالية:

– رئاسة مجلس الوزراء	١٧
– التفتيش المركزي	٤
– وزارة الاشغال العامة والنقل	٢
– وزارة الثقافة – المديرية العامة للآثار	٦
– وزارة الصحة العامة	٥٩
– وزارة المهجرين	٢١٠
– وزارة الاقتصاد والتجارة	١٨

* ٤٤ متعاقداً في وزارة الصحة العامة، معتبرين من الفائض وفقاً لاحكام المرسوم رقم

٢٠٠١/٥٢٤٠، وقد سوّيت اوضاعهم بفعل تحويل المستشفيات الحكومية إلى مؤسسات عامة. (وفقاً لما جاء في كتاب وزارة الصحة العامة رقم ٣٥٠٨ تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩).

* ٥٦٤ أجيراً في وزارة الصحة العامة، تقترح الوزارة تسوية أوضاعهم أيضاً، بعد إنشاء المراكز الصحية في المناطق وإلحاق عدد كبير منهم، بهذه المراكز.
* ٢١٢ أجيراً في وزارة الزراعة بعضهم اعتبرته الوزارة فائضاً عن حاجتها وعددهم ٧٠ أجيراً وبعضهم الآخر تقترح الوزارة تسوية أوضاعهم وعددهم ١٤٢ أجيراً.
* ٢٥ فائضاً شطبت أسماؤهم أما بسبب الوفاة أو بسبب الاستقالة أو بلوغ السن حتى تاريخ إعداد تقرير مجلس الخدمة المدنية (تقرير رقم ٣٩/ص تاريخ ٢٠٠٢/٢/١).

فائض المؤسسات العامة وعدده ١٥٨٣ شخصاً

ارتأى مجلس الخدمة المدنية، التريّث في إجراء عملية توزيعهم، وذلك لحين جلاء ما ستؤول اليه الأوضاع بالنسبة لخصخصة بعض المؤسسات العامة، وكذلك لجهة تنفيذ القانون رقم ٢٠٠١/٢٢١ المتعلق بدمج وتنظيم مصالح المياه.

في ضوء الكتب المبلغة الينا، والتقارير الموضوعة في السابق يتبين ما يأتي:
– ان الفائض المقدّر من قبل مجلس الخدمة المدنية يبلغ ٥٠٠١ شخصاً.
– ان الفائض من بين العاملين بالفاتورة او بالساعة او عمال متعهد يبلغ ٤٠٥٥ شخصاً.

في الخلاصات والاقتراحات

١. إن ملف الفائض صعب وشائك ومعقّد وحساس، على الرغم من كل المعالجات التي جرت في السابق، ولا سيما الخطوات الجريئة التي أقدم عليها مجلس الخدمة المدنية.
٢. إن المقاربة القانونية والإدارية توجب سن مشروع قانون يضع إطار حل شامل وواضح في ضوء الواقع لمعالجة الفائض على أسس قانونية في جميع الإدارات والمؤسسات العامة، بما فيها معالجة أوضاع المتعاملين الذين لم تنظم لهم عقود أو لم تصدر في شأنهم قرارات إلحاق، أي الذين اودعت اسماؤهم بعض الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات ولم تبدِ هذه الإدارات حتى تاريخه رأيها بشأنهم، أو الذين أعيدت أسماؤهم إلى مجلس الخدمة المدنية وفي غالب الأحيان من دون تبرير موضوعي.
٣. غير ان المقاربة القانونية والادارية لا تفي كل الموضوع كامل حقه، لان مسألة الفائض لها جانب اجتماعي واضح لا يمكن اغفاله. فالدولة مضغوطة بين متناقضين: واجب تخفيض حجم القطاع العام ونفقاته وترشيد الانفاق، وواجب تحاشي الانعكاسات الاجتماعية لمثل هذا التخفيض، مما يعني بأن معالجة الفائض بصورة جذرية يفترض ضمان بدائل لتحاشي المزيد من التأزيم الاجتماعي وتوصلاً لتصور شامل ومتكامل للاصلاح الذي لا مفرّ منه تحت

طائلة الانهيار.

٤. كما ان موضوع موظفي الفئة الاولى الموضوعين بالتصرف يشكّل أيضاً حالة غير طبيعية لا يجوز الاستمرار فيها: فالموضوعون بالتصرف غير راضين، والخزينة تتحمل اعباءً مالية من دون مقابل. فلا بدّ من ان يتخذ مجلس الوزراء قراراً لمعالجة أوضاعهم عن طريق اضافة احكام خاصة بهم في صلب مشروع القانون المتعلق بالفائض أو عن طريق مشروع قانون مستقل.

بناءً عليه، فقد ارتأينا:

١. تكليف إدارة الأبحاث والتوجيه، بالتنسيق والتعاون مع المفتشين في كل من المفتشية العامة الادارية، والمفتشية العامة المالية القيام بمسح شامل لكل الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات بقصد تحديد حجم الفائض النهائي وفق مفهوم المادة (٢) من المرسوم ٢٠٠١/٥٢٤٠.

٢. بغض النظر عن حجم الفائض النهائي، الطلب الى مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون الذي يحدد احكاماً استثنائية خاصة بالموظفين والمستخدمين والمتعاقدين والأجراء، وسائر العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة وهو المشروع الذي جرى إعداده بالتعاون والتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية.

٣. تكليف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية برفع اقتراح لمعالجة وضع موظفي الفئة الأولى الموضوعين بالتصرف، واتخاذ القرار المناسب بشأن المدراء العامين والمدراء في المؤسسات العامة الذين انقضت المدة القصوى لوضعهم بالتصرف.

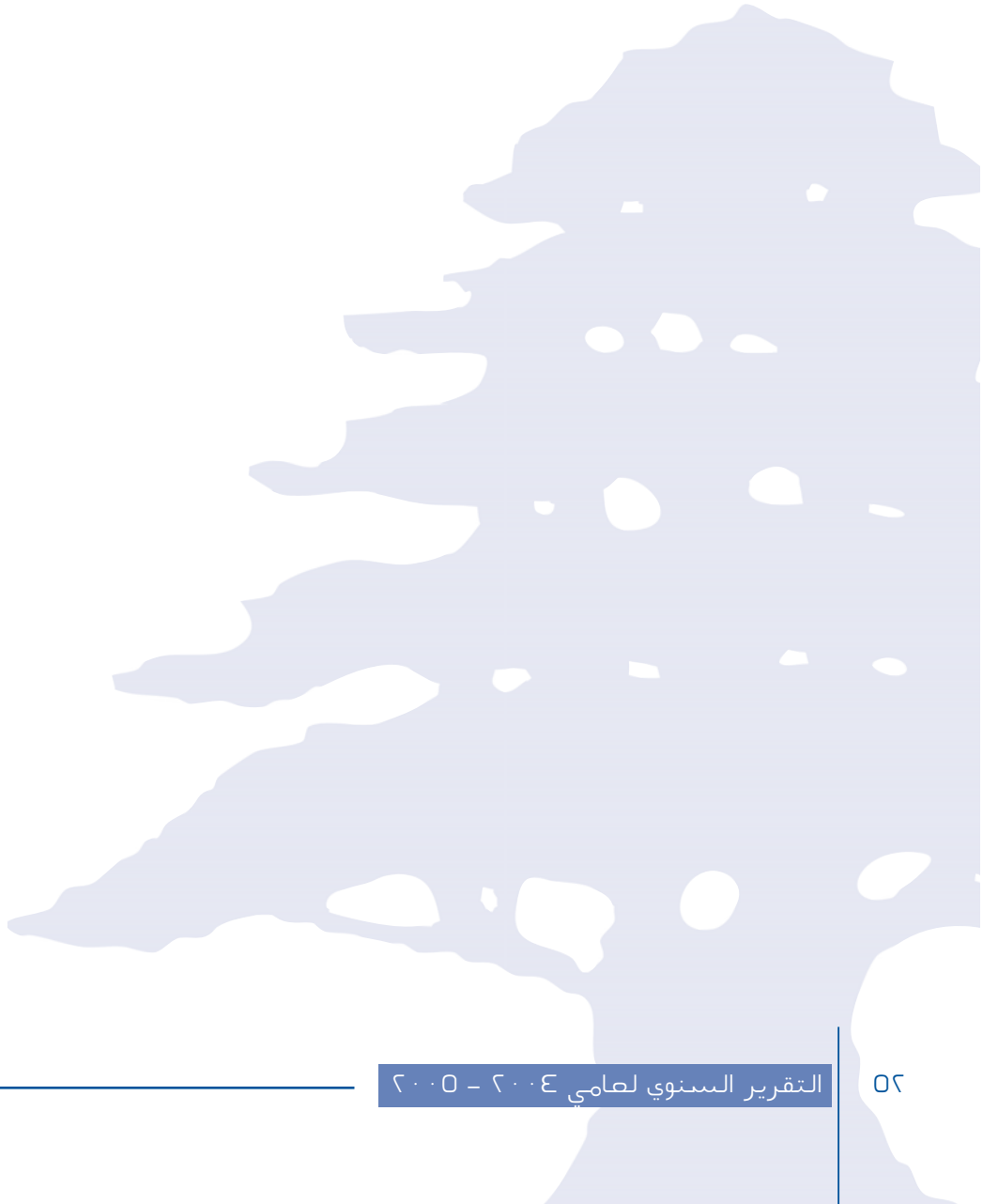

ثالثاً تطوير قدرات الإدارة وتعزيزها

إدارة تركّز على النتائج

يهدف هذا المشروع إلى إدخال منهجية جديدة وأساليب عمل متطورة في عملية التخطيط القصير والمتوسط المدى؛ كما ويشجع الإدارات الرسمية والمؤسسات العامة على أن تركز على النتائج بدلاً من الغوص بالإجراءات الإدارية الروتينية وإهمال ما يجب تحقيقه خلال فترة زمنية يتم تحديدها مسبقاً.

١ خطة تطوير الأداء المؤسسي

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بوضع دليل عمل منهجي لخطة تطوير الأداء المؤسسي (Performance Improvement Plan)، انطلاقا من واقع الإدارة اللبنانية، تم اعتماده وتطبيقه في ١٠ إدارات ومؤسسات عامة بدأً من العام ٢٠٠١.

نتج عن تطبيق هذا الدليل خطط عمل حددت الأهداف الرئيسية الواجب تحقيقها في هذه الإدارات والمؤسسات العامة خلال فترة زمنية محددة آخذة بعين الإعتبار الوسائل الواجب إعتمادها لمواكبة عملية التقدم في سير الأعمال بما في ذلك تحديد المؤشرات التي تساعد على التثبت من تقدم سير العمل لبلوغ أهداف الخطة التي تم اعتمادها.

وقد نتج عن خطط العمل التي وضعت مشاريع ونشاطات مختلفة منها بناء القدرات وتحسين العلاقة مع المواطن وتسهيل وتبسيط الإجراءات الداخلية وإدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وشراء تجهيزات معلوماتية، وتدريب موظفين، وغيرها من المشاريع، التي نورد لمحة موجزة عن بعضها في مؤسسة كهرباء لبنان، ووزارة البيئة، ومديرية الواردات، وادارة الجمارك في وزارة المالية وغيرها....

١ برنامج إدارة الفواتير في مؤسسة كهرباء لبنان

الخلفية:

واجهت مؤسسة كهربا لبنان، والتي هي واحدة من أكثر مؤسسات الدولة إحتكاكا بالمواطن، صعوبات جدية في عملية الفوترة.

وبناءً عليه أطلق مشروع تصميم نظام معلوماتي لإدارة الفواتير يهدف إلى تطوير أداء مؤسسة كهرباء لبنان لجهة قراءة العدادات بصورة آلية وإصدار الفواتير وجبايتها وإدارتها.

نطاق العمل:

تمّ تحديد دائرة بيروت ليتّم تطبيق المشروع النموذجي في إطارها على أن يجري تعميمه لاحقاً على سائر دوائر المؤسسة.

الوضع:
أنجزت الشركة المتعاقدة ما يترتّب عليها من مسؤوليات متصلة بالبرنامج وإختباره في أيار ٢٠٠٥، ويفترض بمؤسسة كهرباء لبنان إتخاذ الخطوات الضرورية لتشغيل النظام الجديد.

الكلفة:
٦١,٠٠٠ يورو.

الجهة المموّلة:
هبة الإتحاد الأوروبي.

٢ حملة التوعية البيئية

الخلفية:
يهدف المشروع إلى دعم قدرات وزارة البيئة في مجال التوعية والإرشاد.

نطاق العمل:
يشمل المشروع تصميم وإنتاج فيلمين مُخصّصين للعرض على شاشات التلفزة لا تتجاوز مدة عرض الفيلم الواحد ٤٥ ثانية. يسلّط الفيلم الأول الضوء على موضوع بيئي معيّن يخدم حملات التوعية البيئية التي تعتبر من المهام الرئيسية لوزارة البيئة.
أما الفيلم الثاني فيهدف إلى التعريف بوزارة البيئة وإيضاح دورها للرأي العام في حلّ المشكلات ومعالجة الشكاوى البيئية.
كما يشمل المشروع تصميم وطبع إعلانات بيئية يتم عرضها في وقت لاحق على لوحات إعلانية (Billboards) تتناول شعارات بيئية ملفتة للإنتباه، إضافة إلى تصميم وطبع ٥٠٠ ملصق إعلاني تستوحي الشعارات التي تروّجها الإعلانات البيئية المشار إليها.

الوضع:
تم الإنتهاء من تصميم الحملة الإعلانية بالكامل في كانون الأول ٢٠٠٥، وجرى تسليم المواد كافة إلى وزارة البيئة.

الكلفة:
٨٠,٠٠٠ يورو.

الجهة المموّلة:
هبة الإتحاد الأوروبي.

٣ تطوير أداء دائرة الضريبة على الأملاك المبنية في مديرية الواردات في وزارة المالية وفي وزارة البيئة

أ– الخلفية (مشروع الواردات):

تواجه دائرة الضريبة على الأملاك المبنية في مديرية الواردات صعوبات في التعرّف على جميع دافعي الضرائب والشاغلين الفعليين للأملاك المبنية في بيروت والإحتفاظ بسجلات حديثة خاصة بهم. وبالتالي، ثمة صعوبات في عملية التكليف بالضريبة مما يتسبب في تأخير صدور اللوائح الأساسية للتقديرات الضريبية وتؤدي بالتالي إلى تراكم الضريبة عن السنوات السابقة. ولم تثمر المحاولات السابقة لحل هذه المشكلة وما تزال هناك حاجة ماسة إلى تبادل المعلومات بين دائرة الضريبة على الأملاك المبنية وبلدية بيروت ومديرية الشؤون العقارية (يفترض استكمال هذا المشروع لاحقاً).

نطاق العمل:

الإعداد لبرنامج تطبيقي لمكننة المعاملات من تحليل وتصميم وتطوير وتدريب وتوزيع:

١– **وزارة المالية، مديرية الواردات – الضريبة على الأملاك المبنية:**

أ. نظام المعاملات ومتابعة سير العمل.

ب. نظام قاعدة بيانات لمديرية الواردات بأسماء المكلفين بضريبة الأملاك المبنية.

٢– **وزارة البيئة:**

أ. نظام المعاملات ومتابعة سير العمل.

ب. قاعدة بيانات الشكاوى

يشكّل نظام متابعة العمل في كل من الوزارتين المحرّك الأساسي لأي برنامج تطبيقي.

الوضع:

تم الإنتهاء من المشروع وبدأ تطبيقه.

الكلفة:

٩٦,٨٠٠ يورو.

الجهة المموّلة:

هبة الإتحاد الأوروبي.

ب- تدريب المراقبين في دائرة الضريبة على الأملاك المبنية على حسن خدمة المكلف

نطاق العمل:
تدريب ٦٧ مراقباً في دائرة الضريبة على الأملاك المبنية في بيروت وصيدا على تقنيات حسن خدمة المكلّف.

الوضع:
تم الإنتهاء من التدريب.

الكلفة:
٢٨,٩٢٥ يورو.

الجهة المموّلة:
هبة الإتحاد الأوروبي.

٤ تطوير أداء مصلحة التدقيق والبحث عن التهريب – إدارة الجمارك

الخلفية:
يرمي التوجه في لبنان الى تشجيع الإستثمار وتعزيز التجارة في السياسة الإقتصادية التي تنتهجها الحكومة اللبنانية خصوصًا من خلال تطبيق قانون الجمارك الجديد الذي وضع موضع التطبيق في ٢٢ نيسان ٢٠٠١. وقد تبنّى القانون مبادئ معاهدة كيوتو المعدّلة في شأن تبسيط الإجراءات الجمركية وانفتاحها وشفافيتها (المادة ٤).
إن تبنّي ضوابط حديثة عند المعابر الحدودية يجب أن يتم بالتوازي مع تنفيذ الضوابط الحديثة للتدقيق والبحث عن التهريب وتطبيق معايير لإدارة المخاطر في اختيار السلع التي ستخضع للتفتيش المادي من خلال الإستعانة بنظام «نجم» الممكنن.
إن ضخامة عدد البيانات الجمركية تجعل من غير المجدي مراجعة كافة التصاريح الجمركية كما هو الحال اليوم. لذلك، ثمة حاجة ماسة لتطبيق أساليب إدارة المخاطر في اختيار تلك المعاملات التي تنطوي على أعلى مخاطر التهرب لإخضاعها لأساليب المراقبة المادية، إضافة إلى تطبيق الإجراءات الحديثة في التدقيق المكتبي والتدقيق الميداني والغش التجاري. كذلك، من الأهمية بمكان أن يتمتّع مدققو الحسابات بالقدرة على الوصول الفوري إلى التصاريح الجمركية، ومن هنا تبرز الحاجة الماسة إلى وجود نظام حديث ومنظّم للأرشيف.

نطاق العمل:
ترمي خطة العمل إلى تعزيز وتطوير أداء مصلحة التدقيق والبحث عن التهريب ووضع إطار

جديد لتدقيق البيانات الجمركية. وهي تعتمد مقاربة حديثة قائمة على أساس إدارة المخاطر في اختيار البيانات الجمركية التي تنطوي على إحتمالات الخطأ والغش. كذلك، تدعو الخطة إل الإستعانة بالخبراء في تدريب المعنيين على مبادئ وأساليب إدارة المخاطر وتحديث إجراءات التدقيق المكتبي والميداني إضافة إلى إجراءات الغش التجاري. علاوة على ذلك، ترمي الخطة إلى تنظيم أرشيف الإدارة وإنشاء شبكة داخلية لتكنولوجيا المعلومات تربط ما بين مختلف وحدات المصلحة من أجل تسهيل تبادل المعلومات وتوفير سبل الوصول إلى قاعدة بيانات «نار» إضافة إلى المعلومات الخارجية ذات العلاقة المتوفرة عبر الإنترنت.

الوضع:

أنجزت كافة أشغال شبكة التوصيل الداخلي وتوفير أجهزة تكنولوجيا المعلومات. وخضع معظم موظفو الإدارة للتدريب على إستعمال الكمبيوتر. وقد عقدت دورتان متخصصتان في المعهد المالي بعنوان «المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي وأساليب التدقيق المحاسبي». وانتهى الخبير في الأساليب الحديثة للتدقيق المكتبي والميداني من تدريب ٤٠ موظفا من قسمي التدقيق المكتبي والتدقيق الميداني. كما تمّ الإنتهاء من التدريب على إدارة المخاطر «Risk Management Techniques» وتمّ شراء وتركيب نظام ممكنن للأرشيف والتخزين «Computerized Mobile Archiving System» .

الكلفة:

٨٨,٣٠٩ يورو.

الجهة المموّلة:

هبة الإتحاد الأوروبي.

٥ تحسين خدمات المواطنين ومكننة إدارة المخازن وبعض الأعمال الإدارية والمالية في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان

الخلفية

انطلاقا من القرار الذي قضى بدمج مصلحة مياه الباروك مع مصلحة مياه بيروت في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان كان لابد للمشروع أن يأخذ بعين الاعتبار واقع الحال في كل من المصلحتين على الصعيدين الإداري والتقني ليصار بعدها إلى إيجاد الحلول المناسبة مستفيدين من الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذا بالإضافة إلى تعزيز قدرات الموظفين من خلال إقامة دورات تدريبية تساعدهم على تطوير مهاراتهم

الإدارية والفنية.
نتيجة لهذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز أداء مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان تم تزويد مصلحة مياه بيروت (المركز الرئيسي وكافة الفروع في بيروت) ومصلحة مياه الباروك (المركز الأساسي في عاليه والفروع التابعة للشوف وبعبدا والمتن) بالأجهزة والبرامج المعلوماتية المتطورة لتأمين نظام لإدارة دقيقة للمخازن، ولمحاسبة المواد، وتحسين الخدمات للمواطن في ما يتعلق بجباية الإشتراكات وغيرها من الأنظمة المعلوماتية، كما تم تدريب الموظفين المعنيين على استخدام هذه البرامج بالإضافة إلى إقامة دورات تدريبية حول حسن خدمة المكلف وأصول المحاسبة وإدارة المخازن.

أ– نطاق العمل:

* تم استحداث نظام معلوماتي يتألف من برامج متخصصة لإدارة المخازن وترميز المواد وحصر الكميات وضبط حركة المواد من والى المخازن مع التنبيه إلى أي نقص في أي صنف من الأصناف.

كذلك يتضمن النظام المعلوماتي الجديد برنامج محاسبة للمواد متطور ومرتبط بالمخازن حيث تدون حركة المواد مباشرة مما يسهل عملية تلبية احتياجات الورش ومواقع الأعطال والتدقيق في التكلفة وضبط الكميات.

* تمّ استحداث نظام معلوماتي لإدارة شؤون الموظفين الكترونياً وآخر للرواتب والأجور مما يسهل عملية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة.
* كما تمّ إعداد برنامج معلوماتي للإشتراكات يساعد على عملية ضبط الإشتراكات في منطقة جبل لبنان ويساعد في عملية جباية المتوجبات.

الوضع:
بلغ مرحلة الصيانة

الكلفة:
١٤٩,٠٠٠ يورو.

الجهة الممولة:
هبة الاتحاد الأوروبي.

ب- تدريب ٤٠ موظف على مبادئ المحاسبة و٣٤ موظف على حسن إدارة المخازن

الوضع:
أنجز

الكلفة:
١٦,٥٠٠ يورو.

الجهة الممولة:
هبة الاتحاد الأوروبي.

ج- تدريب ٣٤ موظف على حسن خدمة المكلف

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
٢٨,٩٢٥ يورو (الكلفة تشمل تدريب ٦٧ مراقبا في دائرة الضريبة على الأملاك المبنية).

الجهة الممولة:
هبة الاتحاد الأوروبي.

٦ تطوير برنامج تطبيقي للتنمية الريفية في وزارة الشؤون الاجتماعية

الخلفية:
تشكّل التنمية الريفية احد العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية، وتسعى وزارة الشؤون الإجتماعية الى دعم جهود الأهالي على تنفيذ مشاريع مختلفة تكون الحاجة إليها من قبل المجموعات الريفية ضرورية وملحة وتساهم، فيما لو أنجزت، إلى تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، وتساهم في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فيها.
يهدف المشروع الذي جرى تنفيذه إلى تطوير برنامج تطبيقي للتنمية الريفية يساعد دائرة التنمية الريفية والوزارة على التخطيط على المديين القصير والمتوسط واختيار المشاريع المستحقة المقدمة من قبل البلديات والمجتمع المدني وفقاً لمعايير محددة تعتمد في كافة المشاريع المقدمة. يتضمن المشروع ايضاً تدريب العمال الاجتماعيين في دائرة التنمية الريفية والمراكز الاجتماعية في المناطق على كيفية دراسة ملف الطلبات المقدمة وتطبيق المعايير المستحدثة في عملية الإختيار.

نطاق العمل:

١. إعداد دراسة كاملة وبرنامج للتنمية الريفية على المدى القصير والمتوسط يساعدان الوزارة على تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المقدمة من قبل المواطنين. كذلك تطوير وتحديد المعايير التي تتيح للوزارة دراسة ملفات المشاريع المقدمة واختيار المشاريع الصالحة للتنفيذ من بين التي يقدمها المواطنين.

٢. تطوير وتحديد المعايير التي تتيح للوزارة اختيار المشاريع الصالحة للتنفيذ من بين التي تقدمها البلديات والمجتمع المدني.

٣. تدريب العمال الاجتماعيين في المصلحة والمراكز الاجتماعية في المناطق (٤٠ عامل اجتماعي) على دراسة وتقييم ملفات المشاريع المقدمة من المواطنين مع تطبيق نظام المعايير المقترح في عملية اختيار المشاريع.

الوضع:

تم رفع الدراسة والبرنامج الخاص للتنمية الريفية إلى وزارة الشؤون الإجتماعية؛ كما أنجز التدريب بالكامل من قبل إختصاصيين من حقل التنمية الإجتماعية.

الكلفة:

٧٠,٠٠٠ يورو.

الجهة المموّلة:

هبة الاتحاد الأوروبي.

٧ تنمية السياحة المحلية في وزارة السياحة

الخلفية:

في إطار الجهود التي تبذلها وزارة السياحة لتنمية السياحة المحلية، أدرج مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الدراسة المتعلقة باستكشاف فرص تعزيز الإقامة البديلة عن الفنادق، في إطار هذه الجهود، لما يساعد ذلك في تحقيق التنمية المحلية.

نطاق العمل:

شملت الدراسة التي نفذها خبير أوروبي بالتعاون مع وزارة السياحة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مسحًا للواقع الحالي للإقامة البديلةAlternative Lodging وبرنامجًا مستقبلياً للنهوض بهذا القطاع تضمّن خطوات محددّة قابلة للتنفيذ.

الوضع:

تم الإنتهاء من الدراسة في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٥ وقد تبنّتها وزارة السياحة التي ستعمد على الإستفادة منها عند تنفيذ برنامجها لدعم الإقامة البديلة في المناطق.

الكلفة:

٥٠,٠٠٠ يورو.

الجهة المموّلة:

هبة الإتحاد الأوروبي.

٨ تطوير أداء المؤسسة العامة للإسكان

الخلفية:

إن عملية البحث عن الملفات العائدة للمواطنين الذين حصلوا على قروض من المؤسسة هي عملية معقدة وتتطلب في بعض الأحيان الكثير من الوقت نظرًا لغياب نظام فعّال للأرشفة ولضغط العمل الذي يواجهه الموظفون. وفي كثير من الأحيان يلجأ الموظف في المؤسسة إلى المعلومات التي تم إدخالها سابقًا إلى أجهزة الحاسوب، وهي معلومات غير رسمية قانونًا لأنها لا تحمل أية تواقيع.

إن المشروع المقترح سوف يساهم في تنظيم الأرشيف وتخفيف الأعباء عن الموظفين فيما يختص بإبلا غ المواطن عن مراحل معاملاتهم، وإستكمال النواقص في حال وجدت، وزيادة قدراتهم الوظيفية عن طريق تأمين التدريب اللازم لهم.

نطاق العمل:

إن نطاق عمل المشروع يتمحور حول:

– إنجاز وضع نظام ممكنن للأرشيف مع التجهيزات اللازمة من خزائن متحركة آلياً، وكمبيوترات وبرامج معلوماتية يساعد في عملية إيجاد الملفات القديمة ضمن مهلة الخمس دقائق، آخذين بالإعتبار ضغط العمل الذي يواجهه الموظف.

– برنامج معلوماتي لسير المعاملات داخل المؤسسة.

– أجهزة معلوماتية حديثة لتشغيل البرامج المعلوماتية المتعلقة بسير المعاملات.

الوضع:

تم الإنتهاء من وضع النظام الممكنن للأرشيف أما برنامج سير المعاملات داخل المؤسسة وتأمين أجهزة المعلوماتية اللازمة فيجري بحث تمويلها من قبل مصادر أخرى غير هبة الإتحاد الأوروبي.

الكلفة:

٨٠,٠٠٠ يورو (للأرشيف الإلكتروني).

الجهة المموّلة:

هبة الإتحاد الأوروبي.

٩ تكييف وتوسيع نطاق نظام إدارة المعاملات وسير العمل في وزارة الصحة العامة

الخلفية:

يستخدم قسم المهن الطبية في وزارة الصحة العامة برنامجاً تطبيقياً لإدارة المعاملات وسير العمل لمعالجة طلبات الترخيص لمزاولة المهن الطبية ولإصدار مثل هذه الشهادات. وكان البرنامج التطبيقي المطوّر سابقاً لهذا القسم يُستخدم بتفاعلٍ وتعاونٍ وثيقين مع سائر الدوائر والأقسام مثل الديوان والأرشيف ووحدات مديرية الرعاية الطبية، إضافة الى المدير العام والوزير.

يهدف المشروع الجديد إلى تكييف وتوسيع نطاق نفس البرنامج التطبيقي المتعلق بإدارة المعاملات وسير العمل ليغطي المعاملات ومكننة سير العمل في الدوائر الإضافية التالية:

– قسم الصيدلة
– قسم المهن الطبية – قسم الإنشاءات
– مكتب المدير العام – في ما يتعلق بمعاملات الأقسام المذكورة أعلاه
– الديوان – كافة المعاملات الأخرى في الوزارة.

نطاق العمل:

يشمل المشروع تكييف وإعادة تصميم نظام معلوماتي سهل الاستخدام لإدارة العمليات وسير العمل والوثائق يرتكز على تطبيقات قواعد بيانات أوراكل، سعياً الى مكننة سير العمل ومتابعة ومراقبة المعاملات والإجراءات والعمليات والوثائق الصادرة عن الدوائر المعنية في وزارة الصحة العامة. وتضمن هذا المشروع إعداد أدلة للمستخدمين والإداريين كما وتدريب العاملين في الوحدات المعنية على التشغيل والاستخدام الملائم والفعال للنظام.

الوضع:

تم إنجاز المشروع في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥.

الكلفة :

٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.

مصدر التمويل:

هبة الإتحاد الأوروبي.

٢ مشروع قانون يرمي الى تحديد مهام ومسؤوليات وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

يلاحظ أن معظم المشاريع الإصلاحية التي جرى تنفيذها بعد عام ١٩٦٠ جاءت مجتزأة وتفتقر بشكل عام إلى الترابط والشمولية، لذلك بقيت محدودة التأثير لتحقيق نقلة نوعية على مستوى الإدارة العامة ككل، مما يطرح بالتالي ضرورة إنطلاق عملية الإصلاح الإداري من وجود رؤية شاملة ومتكاملة العناصر، وأن توضع لها خطة استراتيجية لتنفيذها.

وبديهي أن إصلاحاً بهذا العمق وعلى هذا الإتساع يتجاوز إمكانات وصلاحيات الأجهزة المركزية في الدولة، التي تتعاطى كل في نطاقها مع ملف إصلاح الإدارة وتطويرها.

وهذه الأسباب مجتمعة تدفع باتجاه إحداث وزارة للإصلاح(أو التنمية) الإدارية، أو تحديد دقيق لمهام ومسؤوليات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تمكنه من القيام بهذا الدور، للعمل على تنسيق عمل ونشاطات الأجهزة الرقابية التي يمكن أن تساهم بعمليات التغيير والتحديث، نظراً لأهمية الدور التوجيهي والتنسيقي الذي يمكن أن تتولاه الوزارة أو وزير الدولة، كقناة اتصال بين السلطة السياسية من جهة ومجموعة الأجهزة الرقابية المركزية الموجودة، التي أصبحت تعمل، وفي أغلب الأحيان، دون تنسيق كاف في ما بينها، لا سيما لجهة إعطاء الأولوية للعمل اليومي على حساب خطط التنمية الإدارية والتطوير.

إن المعطيات والأسباب التي تستوجب الاكتفاء في الوقت الحاضر بتحديد مهام ومسؤوليات واضحة لوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان، لا تقل بأهميتها عن تلك التي حدت بدول عديدة صناعية ونامية على حد سواء، التي أدركت أهمية إحداث وزارة للتنمية الإدارية أو وزارة للإدارة العامة، علماً بأن مبررات تحديد مهام ومسؤوليات واضحة لوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، قد تكون أكثر إلحاحاً، وتفوق بأهميتها وإلحاحها ما هو قائم في دول أخرى، وذلك لأسباب عديدة منها المشكلات ومواقع الخلل المزمنة والمعروفة التي تعانيها الإدارة العامة في لبنان، وأولوية توحيد وتنسيق وتوجيه الجهود والإمكانات كافة لدى أجهزة الرقابة المعنية باتجاه أهداف محددة.

إن موقع وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في السلطة السياسية تتيح له، الإطلاع على توجهات الحكومة في شأن تطوير وإصلاح الإدارة، وتحفيز الأجهزة المعنية بالإصلاح الإداري على ترجمة هذه التوجهات إلى خطط ومشاريع وبرامج، وتوزيع الأدوار بينها تأميناً

لتكاملها ودفعها في جهد مشترك بنّاء لتحقيق الأهداف المرسومة.

وتحقيقاً لهذه الغاية تم إعداد مشروع قانون يتضمن:

* تحديد مهام ومسؤوليات محددة لوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية يتولى بموجبها التنسيق والتعاون مع أجهزة الرقابة المركزية.
* إعداد المقترحات والمشاريع العائدة لصياغة التوجهات والسياسات الحكومية الرامية إلى تنمية وتطوير وإصلاح الإدارة العامة.
* إعداد الخطط والبرامج والدراسات والأبحاث لترجمة السياسات والتوجهات التي تقرها الحكومة، في إطار استراتيجيا شاملة للنهوض بالجهاز الإداري تراعي متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
* تنسيق ومتابعة جهود الأجهزة الرقابية المركزية لتأمين تلازمها مع خطط وبرامج تنمية وتطوير الإدارة العامة، ومراجعة الهيكل التنظيمي العام للإدارة العامة ومهام ومسؤوليات وتنظيمات الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات.
* السعي إلى تعزيز توجه الإدارة العامة نحو خدمة المواطن والاستجابة لاحتياجاته المتنوعة، وإنجاز معاملاته بسرعة وإتقان وبأقل كلفة.
* المساهمة في إعداد سياسات تنمية وإدارة الموارد البشرية بالتنسيق مع الإدارات المعنية ومجلس الخدمة المدنية وضمن منظور مستقبلي يضمن استقطاب أفضل العناصر البشرية ويحدد الاحتياجات إلى الوظائف المستقبلية في مختلف الحقول والإختصاصات ومجالات التدريب، وإعداد الأنظمة الملائمة لتحفيزهم وتقويتهم، وكذلك إدخال تقنيات المعلومات والإتصالات بشكل مكثّف في الإدارة العامة.

هذا، ويلحظ مشروع القانون إنشاء هيئة استشارية هي «الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح الإداري»، مهمتها تقديم المشورة في القضايا والشؤون العائدة للمواضيع المتعلقة بتنمية وتحديث وإصلاح الإدارة العامة بحيث تشكّل إطار مؤسسي تتفاعل فيه الآراء والأفكار التي تساعد على بلورة رؤية موحّدة للأسس والمبادئ التي يفترض أن تقوم عليها الإدارة الحديثة والتي تخدم توجهات الدولة في مختلف القطاعات.

٣ مشروع «وضع إستراتيجيا للموارد البشرية في وزارة المالية»

خلفية المشروع:

هذا المشروع هو واحد من عدة مشاريع ترمي إلى دعم إعادة بناء قدرات القطاع العام في لبنان من خلال برنامج المساعدة في إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية الذي يقوم الإتحاد الأوروبي بتمويله.

إن هدف هذا المشروع هو دعم عملية الإصلاح من خلال تحسين لإدارة الموارد البشرية في وزارة المالية (عن طريق المعهد المالي).

نطاق العمل

يتضمن هذا المشروع نشاطات تركز على تحديد مواطن الضعف والقوة في النظام الحالي ووضع إستراتيجية للموارد البشرية تضم مجموعة من السياسات في عدة مجالات إستراتيجية رئيسية تتعلق بالموارد البشرية، إضافة إلى إعداد خطة عملية تنطوي على توصيات مفصلة، ملموسة ومستدامة صالحة للتحويل إلى قرارات تنفيذية.

الوضع:

تم الإنتهاء من المشروع في كانون الأول من العام ٢٠٠٥

الكلفة

١٦٧,٠٧٥ يورو

الجهة الممولة:

هبة الإتحاد الأوروبي

٤ مشروع وضع استراتيجيا التواصل *Communication - Strategy* في وزارة المالية – المعهد المالي

الخلفية:

يساعد هذا المشروع على بناء قدرات المعهد المالي في مجال التواصل وهو من ضمن برنامج المساعدة في إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية الذي يقوم الإتحاد الأوروبي بتمويله.

يهدف هذا المشروع إلى دعم عملية الإصلاح من خلال تحسين التواصل الفعلي بين المعهد المالي– التابع لوزارة المالية، والمواطن في كل ما يتعلق ببرامج الإصلاح الكبرى التي يتم طرحها واعتمادها من قبل وزارة المالية.

نطاق العمل:

ان النشاطات المقررة في هذا المشروع تركز على تحليل مدى الإستيعاب الحالي لدى المواطن

لعمليات الإصلاح والتطوير التي قامت بها وزارة المالية ووضعية إنتاج المعلومات ونشرها في المعهد المالي، ووضع سياسة عامة للتواصل والتوعية تشدد على تحديد استراتيجيات ناجحة للتواصل تدعم برامج الإصلاح الرئيسية وتساند أوضاع الجماعات المعنية الرئيسية، كما وتعد خطة عمل للتواصل في المعهد.

الوضع:
تم الإنتهاء من هذا المشروع في كانون الأول من العام ٢٠٠٥.

الكلفة:
١٥٠,٠٠٠ يورو

الجهة الممولة:
هبة الإتحاد الأوروبي.

٥ تحسين الخدمة المقدمة إلى مكلفي وزارة المالية:
(Improving the Quality of services to Citizens)

الخلفية:
هذا المشروع هو من ضمن عدة مشاريع تهدف لإعادة بناء قدرات القطاع العام في لبنان من خلال برنامج المساعدة في إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية (ARLA) الذي يقوم الإتحاد الأوروبي بتمويله.
إن هدف هذا المشروع هو تأمين خدمات ذات نوعية وأكثر تجاوباً لاحتياجات ومطالب المواطن وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وإنشاء فرص لتأمين تواصل فاعل بين المواطن والإدارة العامة.

نطاق العمل:
ان النتائج المتوقعة من هذا المشروع هي تقييم الوضع الحالي للعلاقة بين المواطن ووزارة المالية، وإقتراح الحلول الملائمة لعلاقة أسهل وأوضح، هذا بالإضافة إلى التركيز على مفهوم Customer- orientation وقد تم التركيز في هذا الإطار على:
– الشفافية في الأعمال الإدارية
– تقديم الخدمات للمواطن آخذين بالإعتبار التجاوب السريع والخدمة الفاعلة وذات النوعية.
– سهولة وسرعة إنجاز المعاملات.
– خلق علاقة تقوم على الثقة المتبادلة بين المواطن والإدارة.
– إستخدام التقنيات الحديثة.

الوضع:
تم الإنتهاء من هذا المشروع في تموز من العام ٢٠٠٥.

الكلفة:
١٧٠,٠٠٠ يورو

الجهة الممولة:
هبة الإتحاد الأوروبي.

٦ مخطط توجيهي شامل لوزارة الاقتصاد والتجارة

الخلفية:
في إطار تحديث وتعزيز الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان تم انتقاء عدد من الوزارات ومن بينها وزارة الاقتصاد والتجارة لتحديد احتياجاتها وبناءً عليه تحضير مخطط توجيهي شامل يهدف إلى تطوير عمل الوزارة من خلال طرح مشاريع إدارية وتقنية.
ففي آذار من العام ٢٠٠٥ تم تأليف لجنة عمل مشتركة تضم ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وإدارة الأبحاث والتوجيه في مجلس الخدمة المدنية لتحضير هذا المخطط التوجيهي. وبناءً عليه تم تقديم النسخة التحضيرية الأولى في شهر تموز ٢٠٠٥ لوزارة الاقتصاد والتجارة التي أجرت بعض التعديلات عليها.
سلّط المخطط التوجيهي الضوء على مراكز الضعف والقوة في بنية وعمل الوزارة كما واقترح مشاريع إدارية وتقنية، و حدد القوانين والتنظيمات الواجب تعديلها بهدف دعم دور وزارة الاقتصاد والتجارة في إعادة تركيز وجود لبنان على الخارطة الاقتصادية.

نطاق العمل:
يؤمن المخطط التوجيهي الشامل تحليلاً مفصلاً للوضع الإداري والتكنولوجي الحالي في الوزارة ملقياً الضوء على مواقع الضعف والمخاطر الكامنة، مقترحاً توجيهاتٍ إدارية استراتيجية محددةً الغايات والاهداف مع تفصيل للسياسات القصيرة والطويلة المدى.
إضافة الى ذلك، يتضمن المخطط إطاراً معلوماتياً يحدد مواصفات البنية التحتية والمعدات والنظم المعلوماتية الملائمة للوزارة.
كما يحتوي على إطار خاص بالتدريب وبناء القدرات يلخص خطة تنمية الموارد البشرية المطلوبة ببعض التوصيات الداعمة في ما يتعلق بالبنية التنظيمية والإدارية وبناء القدرات والموازنة.
وينتهي المخطط التوجيهي الشامل بخطة تنفيذية تحدد أولويات المشروع والجدول الزمني للتنفيذ وخطوط الموازنة.

الوضع:
يخضع المخطط حالياً للدراسة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة.
وفي العام ٢٠٠٥، تم تطوير خطة تنفيذية مفصّلة بالتنسيق المباشر مع كافة الجهات المعنية من الإدارة العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي. خاطبت هذه الخطة برامج ومشاريع تندرج في إطار المسارات السبعة للاستراتيجية الإلكترونية الوطنية:
إنشاء البنية التحتية
إنشاء السياسات الوطنية
الإنتاج المعلوماتي
تطوير القدرات البشرية
التنمية الاجتماعية
تطوير الأعمال والاقتصاد
الحكومة الإلكترونية
تم الإعلان عن نتائج الخطة بما فيها المشاريع التي تم تحديدها على أنها مشاريع ذات أولوية (٤٠ مشروعاً) إضافة إلى التوصيات العامة للتنفيذ أثناء مؤتمر وطني عُقد في تشرين الثاني ٢٠٠٥ برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة.

٧ احداث وزارة التخطيط

خلفية المشروع:
تتزايد القناعة حول أهمية إعادة إحياء وزارة التصميم العام التي ألغيت بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ٥ تاريخ ٧٧/١/٣١ (إنشاء مجلس الإنماء والإعمار وإلغاء وزارة التصميم العام)، على أن يعاد تنظيمها كوزارة للتخطيط وفقاً للمفاهيم المعاصرة، وأن تؤخذ بالإعتبار التجربة السابقة لهذه الوزارة والمعوقات التي حالت دون قيامها بالدور المطلوب منها على الوجه الأكمل.
أما أبرز المعطيات والأسباب الموجبة التي تدعم هذا التوجه، فتتركزّ بشكل أساسي حول:
أ. غياب الرؤى الحكومية على مختلف الأصعدة.
ب. ضعف الخطط والبرامج المطروحة لعدم تماسكها وإنسجامها بل تضاربها أحياناً، فضلاً عن تشابك الصلاحيات وعدم وضوح الأدوار بين الجهاز المعني حالياً بالتخطيط والوزارات المختصة.
ج. عدم إستناد السياسات والخطط إلى تحليل وتوقعات مستقبلية، والى معطيات دقيقة وموضوعية يمكن الركون إليها.

يضاف إلى ذلك أن النهوض بمسؤولية التخطيط ليست مسألة تقنية بحتة، بل هي أيضاً موضوع سياسي بالدرجة الأولى؛ من هنا، أهمية إيجاد وزارة للتخطيط تتولى حصراً هذه المهمة، يرئسها وزير للتخطيط يشارك في مداولات مجلس الوزراء ويساهم في عملية إتخاذ القرار، عند طرح ملفات تتعلق بالخطط والبرامج في مختلف القطاعات.

وبديهي أن إحداث وزارة التخطيط وإعادة تفعيل دور الإدارات والمؤسسات العامة في مجال إعدادها للخطط والبرامج، يستوجب إعادة النظر في مهام مجلس الإنماء والإعمار، منعاً للتضارب بينها وبين مهام ومسؤوليات وزارة التخطيط.

نطاق العمل:

بالنظر إلى المعطيات التي أشرنا إليها آنفاً، قمنا بإعداد مشروع قانون بإنشاء وزارة للتخطيط مع الأسباب الموجبة له، وقد راعينا فيه حفظ دور أساسي للوزارات على اختلافها في إعداد الخطط والبرامج القطاعية.

إن هذا التوجه الجديد الذي نطرحه لوزارة التخطيط، يستند الى أدوار رئيسية هي التالية:

* **التخطيط الإستراتيجي**: بمعنى المساهمة في بلورة السياسات والتوجهات العامة التي تقرها الحكومة والعمل على التنسيق فيما بينها ضمن منظور تخطيط إستراتيجي، ودراسة وتحليل القضايا والمعضلات الكبرى والتحديات الأساسية التي تواجه المجتمع اللبناني وإقتراح المعالجات والإعداد للإصلاحات الضرورية لها.
* **التحليل المستقبلي**: بمعنى العمل على إعداد أو الإشراف على إعداد دراسات تحليلية مستقبلية في كافة المواضيع ذات الإهتمام العام المتعلق بمستقبل الوطن، ولتأطير سياسات الدولة من أجل هذه الغاية، القيام بمقارنات دولية وتحليل للتجارب الأجنبية.
* **التقييم**: بمعنى درس السياسات العامة والخيارات الوطنية الكبرى وتقييمها لإبراز جدواها الإقتصادية، والكفاءة في استعمال المال العام.
* **التشاور**: بمعنى أن تصبح الوزارة موقعاً مختاراً للحوار والتشاور، وتنظيم فرق عمل تضم القيادات السياسية المنتخبة والأفرقاء من القطاعات المختلفة الإقتصادية والإجتماعية وممثلي الإدارة العامة والخبراء، وذلك لمقارنة مختلف وجهات النظر والمقاربات المتنوعة للمعضلات الأساسية. على أن يصار إلى إعداد المنشورات والتقارير بنتيجة هذه المشاورات والمداولات بحيث تساهم في إثراء النقاش حول القضايا العامة الأساسية المطروحة.

النتيجة:

أعيدت صياغة مشروع القانون في ضوء الملاحظات التي أبداها كل من مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وإدارة الأبحاث والتوجيه. وقد رفعت الصيغة النهائية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

٨ مشاريع دعم قدرات البلديات في وضع وتنفيذ مشاريع تنموية: وضع مخططات تنمية محلية وتنفيذ مشاريع استثمار بلدية في مجال ادارة النفايات الصلبة

خلفية المشروع:

أقرّت الحكومة اللبنانية في ايلول ٢٠٠١ استراتيجية تنمية وتطوير الإدارة العامة وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي. وهذا الدعم مقدّم إلى أجهزة الرقابة المركزية، الإدارات المركزية، والبلديات، عبر برنامج الدعم التقني المعروف باسم برنامج آرلا ARLA (إعادة تأهيل الإدارة العامة في لبنان) من خلال هبة قيمتها ٣٨ مليون يورو، الذي ينفّذ خلال مدة ست سنوات وينتهي في نهاية عام ٢٠٠٥.

إن برنامج «دعم تنفيذ استثمارات بلدية في موضوع إدارة النفايات الصلبة» وكذلك «إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية» تمّ تطويرهما في ضوء طلبات ملحة عبّر عنها أعضاء المجالس البلدية خلال الزيارات التي قام بها مندوبون عن مفوّضية الإتحاد الأوروبي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في المحافظات كافة عام ٢٠٠١، والتي شملت ٣٠٠ بلدية.

وقد عرض العديد من رؤساء المجالس البلدية للمشاكل التي يواجهونها وما يتوقعونه من مساعدة. كما أظهرت هذه اللقاءات رغبة البلديات بالقيام ذاتياً بطرح رؤية للتنمية المحلية ووضع مشاريع موضع التنفيذ تتعلّق بإدارة النفايات الصلبة.

١ مشروع إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية

نطاق العمل:

بالنسبة لمشروع إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية فإن المشروع يدعم ١٢ تجمعًا بلديًا× ويهدف إلى وضع مخططات تنمية محلية لهذه المناطق مع ما يلزم من دراسات تقنية لمشاريع حيوية تتماشى مع قدرات وطاقات التجمعات وتشكّل في حال تنفيذها قاطرة للتنمية المحلية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي. ومن المقرر عرض هذه المخططات والدراسات على الجهات المانحة خلال طاولة مستديرة ينظّمها المشروع ليصار إلى تمويل تنفيذها.

يشترط المشروع إشراك المجتمع الأهلي في وضع هذه المخططات والدراسات وذلك لإرساء

× يضم التجمع الواحد من ٩ إلى ٣٢ بلدة ضمن النطاق الجغرافي الواحد.

حوار ديموقراطي ما بين أعضاء المجالس البلدية (المنتخبين) وممثلي هيئات المجتمع المدني، بما يضمن إستدامة هذا التوجه.

الكلفة:

٣,٢٠٠,٠٠٠ يورو.

الوضع:

إنتهى المشروع في كانون الأول ٢٠٠٥ .

الجهة الممولة:

هبة الإتحاد الأوروبي.

٢ برنامج دعم تنفيذ استثمارات بلدية في موضوع إدارة النفايات الصلبة

نطاق العمل:

في ١٨ ايلول ٢٠٠٣ تم توقيع ملحق للإتفاقية المالية لبرنامج آرلا يفتح المجال لإمكانية جديدة: تمويل مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في قطاع إدارة النفايات الصلبة بموازنة مهمة تصل إلى (١٠,٢ مليون يورو) لإتاحة مجال القيام بتطوير نوعي لعمل الإدارات المحلية وللخدمات التي تقدمها للجمهور.

وقد جرى تحديد الترتيبات العملية لكيفية استعمال هذه الموازنة في بروتوكول اتفاق وقع في ١٦ كانون الأول ٢٠٠٣، وهو يشرك بشكل وثيق كل من: وزارة الداخلية و البلديات، وزارة البيئة، مجلس الإنماء والإعمار وبعثة المفوضية الاوروبية ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، في استعمال هذه الموازنة.

نشير أخيراً إلى أن هذا التمويل يسمح بتغطية كافة نفقات المشاريع من: دراسات، بنى تحتية، تجهيزات وكلفة تشغيل...

الوضع:

قيد التنفيذ.

الكلفة:

١٤,٢٠٠,٠٠٠ يورو.

التمويـل:

هبة الإتحاد الأوروبي.

٩ مشروع الدعم المؤسسي لوزارة العمل والمؤسسة الوطنية للإستخدام

الخلفيـة:

يهدف المشروع الى مساعدة وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للإستخدام على تحقيق عمليتي التحديث وإعادة التنظيم بغية تحسين قدراتهما على تأدية مهامهما الأساسية بما فيه المساعدة في أعمال الإصلاح الهيكلي والوظيفي لكل من الوزارة والمؤسسة في تحسين أدائهما في مجال الخدمات للمواطن ولا سيَما من خلال تقنيات الإتصالات والمعلوماتية والتدريب. إن النتائج المتوخاة للمشروع تتلخص بصياغة إستراتيجية وسياسات جديدة في مجالي العمل والإستخدام، وتنظيم جديد لكلا الإدارتين، وإحداث مركز توثيق ومكتبة، ومكننة بعض المعاملات الأساسية.

أبـرز الإنجـازات:

– تحديد الوظائف الجديدة والسياسات لكل من الإدارة العامة والمؤسسة العامة.
– إعداد مشاريع قوانين ومراسيم تنظيمية ترمي إلى تحديث التشريعات وهيكلية وأنظمة وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للإستخدام.
– تحديد إطار لمشروع قانون جديد لقطاع العمل في لبنان، وعلاقات العمل المهنية.
– تحديد إطار جديد لتفتيش العمل.
– توصيات لتحسين خدمة إصدار إجازات العمل.
– استطلاع رأي المواطنين وقياس رضاهم حول الخدمات المقدمة من وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للإستخدام.
– تطوير المعايير لقياس وتحسين أداء تقديم الخدمات للمواطن.
– إنجاز مشروع بقيمة ٦٩ ألف يورو لشراء برامج وتجهيزات ومفروشات لتطوير وحدات تفتيش العمل وإنشاء مركز جديد للتوثيق في الوزارة.
– استفادة ١٠٥ موظف من الوزارة والمؤسسة العامة من برامج تدريب متخصصة وايفاد مجموعة منهم في رحلة دراسية إلى باريس وبروكسل، ومنح آخرين منح دراسية في فرنسا.
– اقتراحات لتطوير العلاقة بين وزارة العمل والنقابات العمالية وأرباب العمل.
– مراجعة دليل المهن في لبنان.
– تحديد أطر سياسة التدريب المهني.
– اقتراحات لتحسين سياسات الإتصال والتواصل في الوزارة.

الكلفـــة:

١,٦٠٠,٠٠٠ يورو.

مصدر التمويل:

الإتحاد الأوروبي.

١٠ مشروع دعم تطوير القضاء في لبنان

الخلفية والأهداف

يهدف مشروع تطوير القضاء في لبنان ضمن إطار برنامج ARLA إلى تقديم الدعم التقني لانتقاء فريق من الخبراء من لبنان وفرنسا لاعداد فريق من المدربين من العاملين حالياً في وزارة العدل ليقوموا بدورهم بتدريب المساعدين القضائيين في وزارة العدل وتزويدهم بالمهارات والتقنيات القانونية والإدارية والمالية لبناء قدراتهم في تحسين وتطوير فعاليتهم في أداء مهامهم ورفع مستوى الخدمات المقدمة إلى الجمهور.

كما يهدف المشروع إلى ايفاد قضاة إلى دول أوروبية لتعميق خبراتهم في الحقول المتعلقة بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في المحاكم الملحقين بها.

أما على المدى البعيد فالهدف هو انشاء وحدة إدارية تتولى التدريب المستمر للعاملين في وزارة العدل لا سيما المساعدين القضائيين وذلك في إطار معهد الدروس القضائية.

أبرز الانجازات

■ **تدريب المساعدين القضائيين في وزارة العدل**

تم تدريب /٦٤٣/ مساعداً قضائياً من خلال تنظيم ١٩ حلقة دراسية، وهذا العدد يشمل رؤساء أقلام (من الفئتين الثانية والثالثة) ورؤساء كتبة وكتبة (فئة رابعة).

■ **دورات دراسية للقضاة**

تم إيفاد عشرة قضاة خلال شهر حزيران ٢٠٠٥، في دورة دراسية إلى فرنسا وفق برنامج امتد على مدى أسبوعين وشمل المشاركة في محاضرات في المعهد الوطني للقضاء ودورات تدريبية في عدد من قصور العدل في فرنسا.

والهدف من هذه الدورة هو إتاحة المجال لتبادل الخبرات بين القضاة الأوروبيين والقضاة اللبنانيين لدعم قدرات ومؤهلات القضاة اللبنانيين في إدارة الوحدات الإدارية المرتبطة بالمحاكم وفق المعايير الأوروبية.

وفي ختام هذه الدورات نظّم القضاة تقارير حول القضاء المقارن، أودعت إلى المديرية العامة لوزارة العدل.

■ **دورات دراسية للمساعدين القضائيين**

تم إيفاد /١٤/ مساعداً قضائياً (رؤساء أقلام في دورة دراسية في أيلول ٢٠٠٥)، تم اختيارهم بصفتهم مدرّبين في إطار المشروع الحالي، وتابعوا دورة تدريبية في المعهد

الوطني للمساعدين القضائيين في فرنسا (Dijon).
والهدف من هذه الدورة التعرف على كيفية تصميم وإدارة المعهد الوطني لبرامج تدريب المساعدين القضائيين، في مسعى لتطوير دور معهد الدروس القضائية في لبنان في تدريب المساعدين القضائيين، وكذلك التعرف على الأنظمة المعلوماتية المعتمدة في الأنظمة القضائية الفرنسية. وقد تم إعداد تقرير بهذا المعنى أودِع المديرية العامة لوزارة العدل يتضمن نتائج هذه الزيارة والتوصيات الممكن اعتمادها.

■ **مؤلفات ومراجع في القانون الأوروبي**

تم انتقاء وتوريد مجموعة مؤلفات ومراجع في القانون الأوروبي بهدف إغناء مكتبة معهد الدروس القضائية وكذلك مكتبة هيئة التشريع والاستشارات.

الكلفـــة:
٦٩٨,٠٠٠ يورو.

مصدر التمويل:
الاتحاد الأوروبي.

١١ مشروع توصيف وتصنيف الوظائف

يرمي المشروع إلى وضع وتطبيق توصيف وظيفي حديث لجميع العاملين في القطاع العام بصرف النظر عن نوعية وظائفهم، إضافة إلى تبني تصنيفات للمراكز الوظيفية في القطاع العام على أساس تقييم يأخذ بالحسبان المقترحات المتعلقة بالهيكل التنظيمي الجديد لمختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية.
ولقد نشأ الاهتمام بالتوصيف والتصنيف الوظيفي كأحد أهم ركائز الإدارة العلمية الحديثة استناداً إلى الدراسات التحليلية والتنظيمية لمختلف الوظائف. في السابق، لم يكن هناك علاقة بين مهام الموظفين وتسميات الوظائف التي يشغلونها. أما التصنيف وفقاً للمقاربات الإدارية الجديدة فهو قائم كلياً على أساس الوظيفة. ويتحدد مستوى الوظيفة في التراتبية الإدارية وفقاً للمهام والخدمات المقدّمة، إضافة إلى الكفاءات المطلوبة بصرف النظر عن شاغل الوظيفة.
في هذا المجال، اتخذ مجلس الوزراء القرار رقم ١ بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩٤ الذي قضى بإنشاء لجنة مرتبطة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من مهامها الرئيسية وضع نظام شامل للتوصيف والتصنيف الوظيفي وسلم جديد للرواتب قائم على أساس احتياجات الوظيفة.
شملت المهام أعلاه جميع الوظائف والمراكز في الإدارة العامة ما عدا الأسلاك القضائية

والتعليمية والعسكرية. وقد أنجز فريق العمل التوصيف الوظيفي ل ١٥٠٠٠ وظيفة خلال ٢٠٠٢. وجرى إدخال البيانات وفقاً لبرنامج تكنولوجي متخصص. وقدمت النسخ الرئيسية لهذه التوصيفات إلى مجلس الخدمة المدنية.

في مطلع عام ٢٠٠٣، بدأ فريق العمل عملية تقييم الوظائف حسب مسؤوليات الوظيفة ومهامها الرئيسية. وقد استندت منهجية العمل إلى دليل للتقييم سبق أن أعدته لهذا الغرض مجموعة من الخبراء المحليين والأجانب.

ولقد تمّ تقديم تقرير مفصّل بنتائج التقييم التي حصل عليها الفريق وأرسلت هذه النتائج إلى مجلس الخدمة المدنية للإطّلاع عليها وإبداء الرأي بها.

وفي مطلع عام ٢٠٠٥، تمّ تعيين منسقين من قبل الإدارات المعنية لإطلاعهم على التوصيف المنجز بغية الموافقة عليه أو إعادة النظر به وفقاً للتغييرات المستجدة في هيكلية الإدارة ومهام الوظائف. ولقد أنجز فريق العمل في مكتبنا التدقيق النهائي في الاستمارات المتعلقة بتوصيف وظائف وزارة العمل بالتعاون مع قياديي الوزارة. ويتم العمل حالياً على وزارتي البيئة والثقافة. وسوف يستكمل هذا العمل تباعاً، وفقاً للمنهجية عينها، في الإدارات الأخرى.

١٢ نظام حديث لتعيين القيادات العليا

كمبادرة إصلاحية رائدة في توظيف القيادات العليا (مدراء عامون/رؤساء مجالس إدارة)، أطلقت الحكومة آلية جديدة لإستقطاب الكفاءات وملء الوظائف الشاغرة في الفئة الأولى. هذه الآلية تتمثل في إعتبار وظائف الفئة الأولى، وظائف مفتوحة لجميع اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، من خلال نشر إعلانات في الصحف المحلية والأجنبية وعبر شبكات الإنترنت إلى اللبنانيين من أصحاب الإختصاص والكفاءة للمشاركة في هذه المبادرة الإصلاحية الرائدة. ولقد أخذ مكتبنا على عاتقه الشق التقني من الموضوع، المتمثل بإعداد مشاريع الإعلانات بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية ونشرها وقبول طلبات المرشحين وتسجيلها وفرزها وفهرستها ومن ثم إحالتها إلى اللجنة العليا التي يرئسها رئيس مجلس الخدمة المدنية، ونخبة من الاختصاصيين في القطاعين العام والخاص المشهود لهم بالموضوعية وبالكفاءة.

وسوف تكون باكورة التعيينات، وفقاً لهذه الآلية الجديدة تعيين الأمين العام لمجلس الخصخصة، تلي ذلك تعيينات في الهيئة العامة للطيران المدني وقد تلقينا ٢٨٩ طلباً، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان (١٣٨ طلباً) ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار إيدال (٧٦ طلباً) والمديرية العامة لوزارة الاقتصاد والتجارة (٦٥ طلباً).

إن مشروع القانون الجديد الذي سوف يكرس هذه الآلية، سيعرض على الهيئة العامة للمجلس النيابي بعدما أقرته مؤخراً لجنة الإدارة والعدل.

١٣ التركيز على الرقابة المؤخرة (الرقابة على الأداء) لتقييم مدى فعالية الإدارات والتدريب على منهجية ومقاييس التدقيق في ديوان المحاسبة

خلفية المشروع:

إيماناً منه بضرورة إعطاء الأولوية في عملية التحديث الإداري لهيئات الرقابة، وفي إطار مشروع ARLA الممول بهبةٍ من الاتحاد الأوروبي، عمد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتنسيق مع ديوان المحاسبة إلى وضع إطارٍ عام يحدد الحاجات الحالية للديوان والدور المستقبلي له على صعيد الإدارة العامة. وقد حدد هذا الإطار الرقابة المؤخرة على الحسابات كأولويةٍ قصوى تستدعي تطوير مهارات مدققي الحسابات العاملين في ديوان المحاسبة.

نطاق العمل:

بعدما وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتنسيق مع ديوان المحاسبة دفتر الشروط المرجعيّة المتعلّق بتدريب مدققي الحسابات في ديوان المحاسبة على المعايير الدولية لعمليات التدقيق وفق المقاييس التي يحددها الاتحاد الأوروبي، وبعدما جرى تقييم العروض التي تقدمت بها مكاتب التدقيق الخاصة خلال العام ٢٠٠٣، كان العام ٢٠٠٤ عام التنفيذ الفعلي للدورات التدريبية المكثّفة إعتباراً من نيسان وحتى تشرين الأول ٢٠٠٤.

وتركّزت الدورات التدريبية على محاور أربعة:

المحور الأول: «الإشراف على عملية التدقيق»

المحور الثاني: «التخطيط لعملية التدقيق»

المحور الثالث: «تنفيذ عملية التدقيق»

المحور الرابع: «إعداد التقارير وتقييم عملية التدقيق»

كما اطّلع المتدرّبون على الدور الرقابي الذي يضطلع به ديوان المحاسبة الأردني والإصلاحات التي اعتُمدت مؤخراً لتطوير دوره إزاء إدارات ومؤسسات القطاع العام.

مصدر التمويل:

الاتحاد الأوروبي

الوضعية:

أُنجزَت الدورات التدريبية في تشرين الأول ٢٠٠٤.

الكلفة:

١٢٨,١٠٠ يورو

١٤ مراقبة أداء الإدارات والمؤسسات العامة من قبل التفتيش المركزي

خلفية المشروع:

بعدما تكوّنت قناعةٌ راسخة لدى التفتيش المركزي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بضرورة تطوير الدور الرقابي الذي يضطلع به التفتيش المركزي لجهة إعطائه بُعداً جديداً يقوم على تقييم الأداء المؤسسي، شرع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في دعم الجهود التي يبذلها التفتيش المركزي في هذا المجال عبر تقديم الخبرات اللازمة لإطلاق الدور الجديد للمفتشين. وقد انعكس التصوّر المستقبلي لعملية التفتيش في مشروع القانون الرامي إلى إعادة تنظيم التفتيش المركزي.

نطاق العمل:

إن تطوير الدور الرقابي للتفتيش المركزي يشمل جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة للتفتيش. لذلك انصبّت الجهود خلال العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على وضع مجموعةٍ من مؤشراتٍ عامة لقياس الأداء المؤسسي التي سيعتمدها المفتشون خلال جولات التفتيش. وقد تبنّى التفتيش المركزي هذه المؤشرات وعدّلها بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بعدما تمّ اختبارها ميدانياً في عددٍ من الإدارات.

وتم الاتفاق بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والتفتيش المركزي على المضي قُدُما في استكمال المشروع خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بحيث تتم صياغة مؤشرات محددة لتقييم أداء الإدارات ضمن قطاعاتٍ متخصصة. ولهذه الغاية، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خبيراً أجنبياً ليكون في تصرف التفتيش المركزي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة. كما سيسعى المكتب لدعم جهاز التفتيش في جهوده الرامية إلى تصميم برنامج معلوماتي لتقييم الأداء المؤسسي.

مصدر التمويل:

الاتحاد الأوروبي

الوضعية:

شكّل التفتيش المركزي خلال العام ٢٠٠٤ عدة فرق تفتيش لتطبيق مؤشرات تقييم الأداء المؤسسي في وزارة الأشغال العامة والنقل، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الزراعة، ووضع التفتيش بنهاية الأمر تقارير سجّلت ملاحظات المفتشين ومقترحاتهم. وجرى خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وضع مؤشرات لتقييم الأداء المؤسسي في قطاعاتٍ جديدة أو تنقيح ما سبق أن وُضع منها فأصبح لكلٍّ من القطاعات التالية مؤشرات أداء محددة: الاقتصاد، الصحة، الشؤون الاجتماعية، البيئة، الأشغال العامة، السياحة، والتربية. وقد اجتمع الفريق المشترك بين التفتيش المركزي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع المدراء العامين

والموظفين المعنيين لإطلاعهم على المشروع والوقوف على ملاحظاتهم والتعمّق في أنشطة وزاراتهم.
كما وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية دفتر الشروط المرجعية الخاص بخبير المعلوماتية الذي سيعمل على تصميم النظام المعلوماتي الخاص بتقييم الأداء المؤسسي.

الكلفة:
جزء من برنامج المساعدة الفنية لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

١٥ تحديث ومكننة مؤسسات الرقابة والوزارات والمؤسسات الرئيسة

تطبيق مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١ دورة المشروع – *Procycle (OMSAR)*

الخلفية:
خلال العام ٢٠٠٣، أُجري تحليل دقيق لنظام يهدف إلى متابعة إدارة المشاريع/عمليات التوريد. وتبرز حاجة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى برنامج تطبيقي مماثل من أجل إدارة وضبط المشاريع التي يمولها كل من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإتحاد الأوروبي.
بناءً على نتيجة التحليل، تم تطوير برنامج تطبيقي أُطلق عليه اسم «دورة المشروع» أو «Procycle» إذ يتيح للجهات المعنية مواكبة تطور المشاريع في كافة مراحلها. وقد تم عقد عدة اجتماعات وإجراء تجارب تطبيقية دورية حرصاً على الالتزام بالخطوط العريضة الناجمة عن التحليل. وقد تم، خلال المرحلة الإختبارية للنسخة الأولى، إدخال بعض التغييرات على صعيد المصطلحات وبعض التعديلات على التحليل الأولي. لكن نظراً لبروز متطلبات جديدة، تم إجراء تحليل آخر داخلياً لتحديد كافة الخصائص الوظيفية المطلوبة للنظام، مع الإشارة إلى توفر كافة الوثائق الداعمة. إضافة إلى ذلك، كان من الضروري التحول إلى النظم العائدة إلى العام ٢٠٠٣.

نطاق العمل:
يتضمن المشروع تطوير نسخة جديدة معدلة لمشروع «Procycle» تستوفي كافة الشروط والتعديلات المتفق عليها في مرحلة التحليل الأخيرة، مع مراعاة التحول إلى نظم العام ٢٠٠٣. نورد في ما يلي تصنيفاً للمهام التي يغطيها هذا المشروع:

* تقييم الاحتياجات
* التحليل والتصميم
* دراسة تحويل النظام من العام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣

* التطوير
* التدريب
* التطبيق

الوضع:
تم اصدار النسخة الجديدة تحت النظم العائدة للسنة ٢٠٠٣ وسوف تطبّق تجريبياً على عدد من المشاريع في مراحلها المختلفة.

الكلفة :
رواتب متعاقدين اثنين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهة الممولة:
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٢ تزويد مؤسسات مختلفة بالتجهيزات المكتبية – ٢٠٠٤

الخلفية:
قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، خلال السنوات السبع الماضية، بتنفيذ عدد من المشاريع الناجحة والواسعة المدى على صعيد مكننة مختلف الإدارات/المؤسسات العامة التي برزت فيها، مع مرور الزمن، حاجات جديدة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نطاق العمل:
يخاطب هذا المشروع الحاجات الجديدة المتزايدة لهذه الإدارات/المؤسسات العامة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أهدافه الأساسية تزويدها بأجهزة الفعالية المكتبية والحرص على نجاح واستمرارية الحلول المعلوماتية المتوفرة و/أو الجديدة.
يقتصر هذا المشروع على توزيع ناسخات، وناسخات متعددة المهام، وآلات عرض ضوئية وآلات عرض ضوئية لاسلكية وآلات عرض ضوئية شفافة رأسية وأجهزة فاكس وسائر الملحقات.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
٢١٢,٩٦٦ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣ تزويد مختلف المؤسسات بأجهزة ضبط الدوام

الخلفية:

لما كانت الحكومة اللبنانية قد وضعت عملية الإصلاح في قمة أولوياتها، كانت مسألة ضبط دوام الموظفين إحدى أهم المسائل التي تخاطبها، إذ عمدت منذ العام ١٩٩٩ إلى تزويد معظم الوزارات والمؤسسات العامة بأجهزة بيومترية لضبط الدوام مع ملحقاتها. وقد تم استئناف هذا المشروع بناءً على قرار مجلس الوزراء (٢٠٠٤/١٣ الصادر في ٤ آذار ٢٠٠٤) بتزويد ما تبقى من الوزارات والمؤسسات العامة بأجهزة مماثلة. لهذا الغرض، عمد مجلس الوزراء إلى تفويض مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتولي هذا المشروع وبإدارة عملية التنفيذ والإشراف عليها.

نطاق العمل:

يغطي هذا المشروع احتياجات مختلف الوزارات والمؤسسات العامة ذات الأهداف والمجالات المتشابهة في ما يتعلق بضبط دوام الموظفين. ويتم تحقيق ذلك من خلال جهاز ضبط متكامل يقوم على التعرف على الشخص من خلال المشاهدات البيولوجية لتركيبة يده، وهو جهاز متصل بنظام مبرمج آلياً لإدارة ضبط ساعات الحضور إلى العمل .

يهدف هذا المشروع إلى ما يلي:

* ضمان عملية التعرف على الموظفين بدقة والتثبت من هويتهم،
* ضمان تسجيل أسماء الموظفين الذين حضروا إلى العمل،
* ضبط ساعات العمل الخاصة بفئات الموظفين المختلفة بحسب مقتضيات عملهم،
* تسهيل عملية السماح بدخول الأشخاص الذين يتمتعون بحق الدخول المشروع، ومنع دخول من لا يملكون الإذن بالدخول،
* القضاء على إمكانية انتحال موظف ما شخصية زميل له لتسجيل موعد الحضور أو الانصراف من العمل، مما يصون الطابع الفريد لجهاز الموظفين ويثبت أن الأشخاص هم من يدّعون،
* إلغاء احتساب الأوقات المسجلة في بطاقة ضبط الدوام، وهي عملية مكلفة وتشكّل مضيعة للوقت.

يتيح هذا النظام تسهيل عملية ضبط دخول الموظفين ووقت الدخول والدوام، يكمّله تقارير مفصلة حول سلوك الموظف بما في ذلك تاريخه الوظيفي (مثلاً: وصول متأخر، خروج متأخر، غياب ...)

الوضع:

أنجز.

الكلفة:
٥٤٢,٩٧٠,٠٠٠ ل ل.

الجهة الممولة:
موازنة الحكومة.

٤ تركيب المعدات ومدّ الشبكات في مختلف المؤسسات العامة

الخلفية:
قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، خلال السنوات السبع الماضية، بتنفيذ عدة مشاريع ناجحة وواسعة المدى على صعيد مكننة مختلف المؤسسات والوزارات التي برزت فيها، مع مرور الزمن، حاجات جديدة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
يتابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حالياً مراقبة ودعم هذه المشاريع وتدريب موظفين إضافيين على كيفية استخدام الحلول الخاضعة للتنفيذ. وقد أدت زيادة عدد المستخدمين الذين خضعوا للتدريب إلى بروز حاجات إضافية على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نطاق العمل:
يخاطب هذا المشروع الحاجات الجديدة المتزايدة لمختلف المؤسسات العامة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أهدافه الأساسية تزويد هذه المؤسسات بالتجهيزات المكتبية المعلوماتية والحرص على نجاح واستمرارية الحلول المعلوماتية المتوفرة و/أو الجديدة.
يقتصر هذا المشروع على تركيب وتوزيع مزوّدات وصناديق تخزين وأجهزة كومبيوتر، وطابعات موصولة بالشبكة، وطابعات منفردة، وماسحات، إضافة إلى ملحقات أخرى.

الوضع:
استكمل هذا المشروع بنجاح.

الكلفة:
١,٠٨٤,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٥ تركيب المعدات في مختلف المؤسسات العامة

الخلفية:

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، خلال السنوات السبع الماضية، بتنفيذ عدة مشاريع ناجحة وواسعة المدى على صعيد مكننة مختلف الإدارات والمؤسسات العامة التي برزت فيها، مع مرور الزمن، حاجات جديدة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يتابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حالياً مراقبة ودعم هذه المشاريع وتدريب موظفين إضافيين على كيفية استخدام الحلول الخاضعة للتنفيذ. وقد أدت زيادة عدد المستخدمين الذين خضعوا للتدريب إلى بروز حاجات إضافية على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نطاق العمل:

يخاطب هذا المشروع الحاجات الجديدة المتزايدة لمختلف الإدارات والمؤسسات العامة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أهدافه الأساسية تزويد هذه المؤسسات بالتجهيزات المكتبية المعلوماتية والحرص على نجاح واستمرارية الحلول المعلوماتية المتوفرة و/أو الجديدة.

يقتصر هذا المشروع على تركيب وتوزيع مزوّدات وصناديق تخزين وأجهزة كومبيوتر، وطابعات موصولة بالشبكة، وطابعات منفردة، وماسحات ، إضافة إلى ملحقات أخرى.

الوضع:

خلال عام ٢٠٠٥ تم توقيع العقد وانتهى العمل في الجزء الاكبر من المشروع. ينتهي العمل نهائياً خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٦.

الكلفة:

١,١٣٠,٣٩٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٦ مكننة إدارة الإحصاء المركزي

الخلفية:

تستخدم إدارة الإحصاء المركزي حالياً أجهزة كومبيوتر وبرامج قديمة متوفرة على شبكة قديمة العهد لا تتوافق مع احتياجات هذه المؤسسة وأعمالها الإلكترونية. من هنا، أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي، مشروعاً يهدف إلى تزويدها بشبكة حديثة للبنية التحتية، ومعدات جديدة، ونظام جغرافي معلوماتي، إضافة إلى سائر البرامج اللازمة.

نطاق العمل:
يهدف هذا المشروع إلى تنفيذ بنية تحتية معلوماتية جديدة تتوافق مع الممارسات الحديثة وتكون قادرة على نقل واستخدام المعلومات المتوفرة في البرامج التطبيقية المعتمدة من قبل إدارة الإحصاء المركزي.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
٧٤,٤٠٣ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٧ تزويد المؤسسة العامة للإسكان بالأجهزة وببرامج متخصصة وتحديث الشبكة

الخلفية:
تستخدم المؤسسة العامة للإسكان حالياً أجهزة كومبيوتر وبرامج قديمة متوفرة على شبكة صغيرة لا تتوافق مع احتياجات هذه المؤسسة وأعمالها الإلكترونية. من هنا، أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان، مشروعاً يهدف إلى تزويدها بمعدات جديدة وبسائر البرامج الضرورية، إضافة إلى تعزيز الشبكة المتوفرة حالياً وتحويلها إلى شبكة حديثة.

نطاق العمل:
يهدف هذا المشروع إلى تعزيز البنية التحتية للشبكة الحالية لتتوافق مع الممارسات الحديثة وتكون قادرة على نقل واستخدام المعلومات المتوفرة في البرامج التطبيقية المعتمدة من قبل المؤسسة العامة للإسكان.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
٥٠,٧٢٩ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٨ تحويل الميكروفيلم إلى الصيغة الرقمية في مؤسسة المحفوظات الوطنية

الخلفية:
تمتلك مؤسسة المحفوظات الوطنية آلاف الأفلام الدقيقة التي توشك على التلف. لإنقاذ هذه الأفلام، يتوجب نقل كافة المعلومات إلى بيئة أكثر ملاءمة. في هذا السياق، وبعد التوصل إلى تخزين المعلومات على أقراص مدمجة ضوئية وتطوير البرامج التطبيقية الملائمة. يواصل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية جهوده لانجاز هذا المشروع الهام الذي من شأنه نقل وحفظ ملايين الرسوم البيانية.

نطاق العمل:
سوف يؤمن هذا المشروع ما يكفي من الذاكرة الرقمية والموارد البشرية لنقل البيانات من الأفلام الدقيقة إلى ملفات بيانية رقمية وحفظها على أقراص مدمجة ضوئية.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
١٤٧,٣٨٦ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٩ تأمين التجهيزات لوحدة «مشروع الدعم الإداري والفني» في إطار دعم البلديات

الخلفية:
في إطار مشروع المساندة في إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية الذي تمولّه هبة الإتحاد الأوروبي، تمّ استخدام جزء من الهبة لشراء تجهيزات مكتبية استفادت منها وحدة ادارة المشروع وهي الهيئة الاستشارية للدعم الإداري التي تعاقد معها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في شباط ٢٠٠٤.

نطاق العمل:
يقع المقر الرئيسي لوحدة المشروع في بيروت في حين تتوزع مكاتبها الإقليمية في المناطق المستفيدة من المشروع. يتألف مكتب بيروت من ١٠ موظفين في حين يتألف كل مكتب إقليمي من موظف واحد.
في ما يلي لائحة بمختلف المواقع التي سيتم فيها تسليم المعدات:
* بيروت (المكتب الأساسي)
* جمعة–عكار/ حلبا

* زغرتا
* كسروان
* بعبدا
* عاليه/حمانا
* الشوف الأعلى
* الشوف السويجاني
* جزين
* تل التفاح
* بنت جبيل
* السهل
* الهرمل

يخاطب هذا المشروع احتياجات وحدة المشروع المذكورة أعلاه مع مكاتبها الإقليمية على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
يقتصر هذا المشروع على توزيع عدد محدود من أجهزة الكومبيوتر وتوابعها وآلات النسخ.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
٨٠,٢٧٩ يورو.

الجهة الممولة:
هبة الإتحاد الأوروبي.

١٠ إنشاء شبكة للبنية التحتية في التفتيش المركزي

الخلفية:
يستخدم التفتيش المركزي حالياً أجهزة كومبيوتر وبرامج قديمة متوفرة على شبكة قديمة العهد لا تتوافق مع احتياجات هذه المؤسسة وأعمالها الإلكترونية. من هنا، أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع التفتيش المركزي، مشروعاً يهدف إلى تزويده بشبكة معلوماتية حديثة.

نطاق العمل:
يهدف هذا المشروع إلى تنفيذ بنية تحتية معلوماتية جديدة تتوافق مع الممارسات الحديثة

ويكون من شأنها نقل واستخدام المعلومات المتوفرة في البرامج التطبيقية التي يعتمدها التفتيش المركزي، مثل الموازنة، وملفات الموظفين، وبرامج التشريعات والقوانين اللبنانية.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
٣٥,٠١٢ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١١ مكننة الهيئة العليا للتأديب – المرحلة ١

الخلفية:
لا تزال الهيئة العليا للتأديب تلجأ إلى الطرق اليدوية في تنفيذ مهامها. بناءً عليه، أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع هذه المؤسسة، مشروع تحديث ومكننة أساليب العمل فيها.

نطاق العمل:
يهدف هذا المشروع إلى مدّ كابلات للبنية التحتية الشبكية وتزويد المؤسسة بأجهزة الكومبيوتر ورزم البرامج، إضافة إلى تدريب موظفي تكنولوجيا المعلومات على إدارة الشبكة وقاعدة البيانات.

الوضع:
أنجز.

الكلفة :
٤٧,٨٦٣ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٢ نظام إدارة/أرشفة ومتابعة سير الوثائق- رئاسة مجلس الوزراء

الخلفية:

لما كانت المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء، هي الجهاز المعاون لرئاسة المجلس في تأدية مهامها، كان لا بد من السعي إلى تعزيز قدراتها، مما يعزّز ايضاً فعالية الأداء، وشفافية الاتصالات والعمليات اليومية وعمليات صنع القرار في مجلس الوزراء، من خلال تطوير وتطبيق نظام لإدارة كافة الوثائق والعمليات التابعة له.

ويتيح تطبيق نظام إلكتروني لإدارة الوثائق مرفق ببرنامج تطبيقي لمتابعة سير العمل في رئاسة مجلس الوزراء ما يلي:

* تطوير عمليات صنع القرار في رئاسة مجلس الوزراء من خلال تأمين نظام يتولى أرشفة وفهرسة وسحب المعلومات المطلوبة إلكترونياً.
* تعزيز الفعالية وتنظيم العمليات الداخلية من خلال برنامج تطبيقي يؤمن متابعة سير العمل إلكترونياً.
* تسهيل عملية الوصول إلى/توزيع المعلومات بطريقة فورية.
* السرعة في إنهاء المعاملات.
* تقليص عدد الوثائق المفقودة.
* ملاحقة فعالة للوثائق.
* مراقبة وضبط كافة المهام بشكل أسرع وأدقّ.
* تسهيل عملية التنسيق بين كافة الإدارات العامة.
* الانتقال إلى بيئة إلكترونية يُستعاض بها عن الورق في المستقبل.

نطاق العمل:

يخاطب المشروع تنفيذ برنامج تطبيقي مستحدث لإدارة وأرشفة الوثائق يضمن تزامن وتوحّد وسرعة الوصول إلى كافة المعلومات والبيانات المتوفرة في رئاسة مجلس الوزراء، على أن يعمل هذا البرنامج بموازاة نظام إلكتروني لمتابعة سير العمل يخاطب تعدّدية العمليات اليدوية الحالية.

الوضع:

* تم إنهاء تقييم مفصّل لعمليات إدارة وأرشفة ومتابعة سير الوثائق
* تم تنفيذ وتكييف واختبار برنامج تطبيقي لإدارة وأرشفة ومتابعة سير الوثائق(المرحلة ١)
* تم إنهاء التدريب المتخصص للمستخدم النهائي (المرحلة ١)
* حظي المشروع بدعم ميداني لمدة ٣ أشهر.
* يجري حالياً تنفيذ برنامج تطبيقي للمرحلة ٢.
* تمّ ادخال ما يزيد على ٢٦،٠٠٠ معاملة في النظام.

الكلفة:
٨٥,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة المموّلة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٣ نظام إدارة الوثائق (DMS) ونظام إدارة المكتبات (LMS) في مجلس النواب (المرحلة II)

الخلفية والأهداف:
باشر مجلس النواب اللبناني منذ بضعة أعوام جهوده على صعيد المكننة. وككل المحاولات الأولى، اقتصرت هذه الجهود على مجالات وتطبيقات محددة. وعلى أهميتها، أغفلت هذه المساعي الرائدة الكثير من المجالات الأخرى مما أدى إلى إنشاء بيئة معلوماتية مجزّأة.

ولما كان مجلس النواب اللبناني يعي حاجته إلى الانتقال إلى بيئة معلوماتية موحدة من خلال اعتماد مقاربة أكثر ترابطاً لعملية المكننة ، فقد طلب من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة وتنفيذ خطة مكننة شاملة تأخذ بعين الإعتبار احتياجاته الحالية والمستقبلية.

وقد وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خطة مكننة شاملة تضمنت عدة عناصر سيتم تطبيقها على عدة مراحل. في أواخر العام ٢٠٠٢ وبداية العام ٢٠٠٣، تم تنفيذ المرحلة الأولى التي تضمنت البنية التحتية لمكننة مجلس النواب والمعدات والتدريب الفوري واحتياجات الدعم.

نطاق العمل:
يتألف المشروع الحالي من ثلاثة مكونات ونشاطات أساسية:

أ- المعدات والطرفيات:

١- تسليم وتركيب المعدات والطرفيات

٢- تزويد وتركيب نظام إدارة قواعد البيانات العلائقية وسائر تراخيص البرامج لشبكة المزودات الحالية (لاستخدامها في تطوير وتنفيذ نظام إدارة الوثائق ونظام إدارة المكتبات).

ب- تكييف نظام إدارة الوثائق

٣- تطوير وتركيب نظام إدارة الوثائق

٤- إدخال بيانات جديدة على نظام إدارة الوثائق

٥- نقل البيانات الحالية الى نظام إدارة الوثائق
٦- تدريب الإداريين والمستخدمين على نظام إدارة الوثائق
ت- تكييف نظام إدارة المكتبات
٧- تطوير وتركيب نظام إدارة المكتبات
٨- إدخال بيانات جديدة على نظام إدارة المكتبات
٩- نقل البيانات الحالية الى نظام إدارة المكتبات
١٠- تدريب الإداريين والمستخدمين على نظام إدارة المكتبات

الوضعية:
تم تنفيذه

الكلفة:
١٤٩،٩١٥ دولار اميركي.

الجهة المموّلة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٤ تأمين احتياجات البنية التحتية الشبكية والمعدات/البرامج - IDAL

الخلفية والأهداف:
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL) مسؤولة عن اجتذاب رؤوس أموال استثمارية خاصة إلى لبنان ومساعدة المستثمرين في تنمية وتنفيذ مشاريعهم، وكذلك المساعدة في دعم وترويج وتسويق المنتجات اللبنانية...
ولما كانت هذه المؤسسة تعي الحاجة إلى التحول نحو بيئة معلوماتية موحّدة من خلال اعتماد منهجية أكثر انسياقاً نحو المكننة، فقد طلبت من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة وتنفيذ خطة شاملة للمكننة تأخذ بعين الاعتبار حاجاتها الحالية والمستقبلية.
تتضمن خطة المكننة التي أطلقها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عناصر عدة، وقد بدأنا بتأمين احتياجات المكننة على صعيد البنية التحتية والمعدات في IDAL للمرحلة الحالية.

نطاق العمل:
يُعنى هذا المشروع بتأمين احتياجات IDAL على صعيد البنية التحتية الشبكية والمعدات والبرامج الجاهزة.

وقد تم إجراء تقييم للاحتياجات الفنية شمل ما يلي:

* دراسة مفصّلة وتحليل لاحتياجات ومصادر البنية التحتية الشبكية الحالية في IDAL
* تقييم لاحتياجات المعدات والبرامج الحالية وللاحتياجات المستقبلية بما فيها متطلبات مشروع ISIC .
* إعداد جدول الاحتياجات، وتحديد نطاق العمل، وتقدير الكلفة (٩٦,٠٠٠ دولار أميركي) واقتراح مخطط تنفيذي /جدول زمني.

الوضع:

أنجز.

الكلفة:

تبلغ كلفة هذا المشروع والمشروعين المبينين ادناه في تعاونية موظفي الدولة والسجل التجاري ٨٧٠،٩٥٤ دولار اميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٥ تأمين احتياجات البنية التحتية الشبكية والمعدات/البرامج– تعاونية موظفي الدولة

الخلفية والأهداف:

تعاونية موظفي الدولة، مؤسسة عامة مستقلة تخضع لوصاية مجلس الخدمة المدنية، تؤمن الخدمات الصحية والاجتماعية للمنتسبين اليها. سعياً إلى تعزيز الأداء وتحسين الإنتاجية، كما وتأمين قاعدة بيانات تحتوي على كافة النشاطات اليومية، فقد جرى تطوير واستخدام نظام طبي معلوماتي، تم اعتماده في الإدارة المركزية وفي الفروع كافة.

نطاق العمل:

يشكّل هذا المشروع مشروعاً متمّماً للمشروعين الآخرين في تعاونية موظفي الدولة، وسوف يكون قاعدة لتطبيق النظام المعلوماتي المركّب في الموقع الأساسي لتعاونية موظفي الدولة، على كافة المواقع الإقليمية. يُعنى المشروع بتأمين احتياجات تعاونية موظفي الدولة على صعيد البنية التحتية الشبكية والمعدات والبرامج الجاهزة.

وقد تم إجراء تقييم للاحتياجات الفنية شمل ما يلي:

* دراسة مفصّلة وتحليل لاحتياجات ومصادر البنية التحتية الشبكية الحالية في تعاونية موظفي الدولة.
* تقييم لاحتياجات المعدات والبرامج الحالية.

* إعداد جدول الاحتياجات، وتحديد نطاق العمل، وتقدير الكلفة(٢١٧,٠٠٠ دولار أميركي) واقتراح مخطط تنفيذي /جدول زمني.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
مشمولة في كلفة المشروع اعلاه.

الجهة الممولة:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٦ تأمين احتياجات البنية التحتية الشبكية والمعدات/البرامج- السجل التجاري

الخلفية والأهداف:
يتبع السجل التجاري لوزارة العدل، وتستفيد منه بشكل أساسي جهات عديدة من القطاع الخاص: المصارف، الشركات التجارية، رجال الأعمال، المحامون، المستثمرون اللبنانيون والاجانب...
ان مكننة السجل التجاري تتمثل باعتماد نظام معلوماتي (سبق تطويره في مشاريع سابقة) يربط كافة الفروع بالمكتب الرئيسي، سعياً إلى تعزيز الأداء وتحسين الإنتاجية، كما وتأمين قاعدة بيانات تحتوي على كافة النشاطات اليومية. وكان من البديهي ان يشمل تطوير عمل السجل التجاري على تعيين موظفين جدد (ادخال معلومات..) إضافة إلى تجديد المكاتب وتجهيزها. وقد تم ربط جميع فروع زحلة، النبطية، طرابلس، وصيدا، بالمركز الرئيسي.

نطاق العمل:
يشكّل هذا المشروع مشروعاً متمّماً للمشروعين الآخرين في السجل التجاري، وسوف يكون قاعدة لتحسين النظام المعلوماتي الذي سبق تنفيذه في الموقع الأساسي للسجل التجاري وفي كافة فروعه الإقليمية. يُعنى المشروع بتأمين احتياجات السجل التجاري على صعيد البنية التحتية الشبكية والمعدات والبرامج الجاهزة.
وقد تم إجراء تقييم للاحتياجات الفنية شمل ما يلي:

* دراسة مفصّلة وتحليل لاحتياجات ومصادر البنية التحتية الشبكية الحالية في السجل التجاري.
* تقييم لاحتياجات المعدات والبرامج الحالية.
* إعداد جدول الاحتياجات، وتحديد نطاق العمل، وتقدير الكلفة(٥٠,٠٠٠ دولار أميركي) واقتراح مخطط تنفيذي /جدول زمني.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
مشمولة في كلفة المشروعين اعلاه.

الجهة الممولة:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٧ تأمين احتياجات البنية التحتية الشبكية والمعدات/البرامج–المختبر المركزي للصحة (وزارة الصحة العامة)

الخلفية والأهداف:
يعنى المختبر المركزي بتحليل ومراقبة المياه والمواد الغذائية والأدوية والمسكّنات، إضافة إلى تشخيص الأمراض المعدية.
وقد وعى المسؤولون في وزارة الصحة العامة أهمية التحول نحو بيئة معلوماتية موحّدة من خلال اعتماد منهجية أكثر انسياقاً نحو المكننة، وطلب إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة ومراقبة عملية تنفيذ خطة شاملة للمكننة تأخذ بعين الاعتبار حاجات المختبر الحالية والمستقبلية.
تتضمن خطة المكننة التي أطلقها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عناصر عدة، وقد بدأنا بتأمين احتياجات المكننة على صعيد البنية التحتية والمعدات في المختبر المركزي، للمرحلة الحالية.

نطاق العمل:
يُعنى هذا المشروع بتأمين احتياجات المختبر المركزي على صعيد البنية التحتية الشبكية، والبنية التحتية للمآخذ الكهربائية للمزودات الفورية للطاقة، والمعدات والبرامج الجاهزة.
وقد تم إجراء تقييم للاحتياجات الفنية شمل ما يلي:

* دراسة مفصّلة وتحليل لاحتياجات ومصادر البنية التحتية الشبكية والبنية التحتية للمآخذ الكهربائية للمزودات الفورية للطاقة في المختبر المركزي للصحة.
* تقييم لاحتياجات المعدات والبرامج الحالية.
* إعداد جدول الاحتياجات، وتحديد نطاق العمل، وتقدير الكلفة (٦٠,٠٠٠ دولار أميركي) واقتراح مخطط تنفيذي /جدول زمني.

الوضع:
أنجز.

الجهة الممولة:
السفارة الإيطالية.

١٨ نظام إدارة الوثائق- مجلس شورى الدولة

الخلفية والأهداف:
يعتبر مجلس شورى الدولة رأس المحاكم الإدارية في القضاء الإداري وهو المرجع الإستئنافي لجميع الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية، وهو مرجع رقابي أساسي لمشاريع النصوص التنظيمية وفي جميع المسائل التي نصّت القوانين والأنظمة على وجوب استشارته فيها.
ولما كان هذا المجلس يعي الحاجة إلى التحول نحو بيئة معلوماتية موحّدة من خلال اعتماد منهجية أكثر انسياقاً نحو المكننة، فقد طلب من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة وتنفيذ خطة شاملة للمكننة تأخذ في الاعتبار حاجاته الحالية والمستقبلية.
تتضمن خطة المكننة التي أطلقها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عناصر عدة يمتد تنفيذها على مراحل عديدة. وتتطرق هذه الخطة لمشروع يغطي المرحلة الثانية التي تتضمن نظام إدارة الوثائق في مجلس شورى الدولة. يُعنى هذا النظام بكافة الرسائل الواردة والصادرة والتقارير والقرارات والأنظمة.

نطاق العمل:
يُعنى هذا المشروع بتأمين احتياجات نظام إدارة الوثائق في مجلس شورى الدولة. وقد تم إجراء تقييم للاحتياجات الفنية شمل ما يلي:

* دراسة مفصّلة وتحليل لاحتياجات ومصادر نظام إدارة الوثائق في مجلس شورى الدولة.
* إعداد جدول الاحتياجات، وتحديد نطاق العمل، وتقدير الكلفة(٥٥,٠٠٠ دولار أميركي) واقتراح مخطط تنفيذي /جدول زمني.

الوضع:
أنجز.

الكلفة:
الكلفة مشمولة مع كلفة المشروع أدناه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجهة الممولة:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٩ نظام إدارة الوثائق، نظام إدارة الموارد البشرية، نظام إدارة الموازنة أجهزة ملائمة– المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الخلفية والأهداف:

يشكّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهازاً استشاريا داعماً للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ويشكّل رابطاً بين هذه النشاطات وبين السياسة الحكومية الاقتصادية والاجتماعية. كما يلحظ ويقدم توصيات بخصوص تعديلات اقتصادية واجتماعية قد تبرز الحاجة إليها.

ولما كان هذا المجلس يعي الحاجة إلى التحول نحو بيئة معلوماتية موحّدة، فقد طلب من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة وتنفيذ خطة شاملة للمكننة تأخذ بعين الاعتبار حاجاته الحالية والمستقبلية.

تتضمن خطة المكننة التي أطلقها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عناصر عدة ينبغي تنفيذها على مراحل عديدة. وتتطرق هذه الوثيقة لمشروع يغطي المرحلة الأولى التي تُعنى بتأمين البنية التحتية الشبكية والمعدات وبعض النظم المعلوماتية التي تساهم في تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تلبية الاحتياجات والمتطلبات المستقبلية في مجال عمله.

نطاق العمل:

يُعنى هذا المشروع بإعادة تنظيم البنية التحتية الشبكية والمعدات والنظم المعلوماتية (نظام إدارة الوثائق وسير العمل، نظام إدارة الموارد البشرية، ونظام إدارة الموازنة) إضافة إلى الدعم الميداني للمجلس.

وقد تم إجراء تقييم للاحتياجات الفنية شمل ما يلي:

* دراسة مفصّلة وتحليل لاحتياجات ومصادر البنية التحتية الشبكية الحالية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
* تقييم لاحتياجات المعدات والبرامج الحالية والمتطلبات المستقبلية.
* الدعم الفني وإدخال البيانات لدعم المشروع الحالي.
* هيكلية القسم المعلوماتي
* إعداد جدول الاحتياجات، وتحديد نطاق العمل، وتقدير الكلفة(٢٢٠,٠٠٠ دولار أميركي) واقتراح مخطط تنفيذي /جدول زمني.

الوضع:

أنجز.

الكلفة:
كلفة هذا المشروع والمشروع السابق في مجلس شورى الدولة ١٩٠،٣٨٠ دولار اميركي.

الجهة الممولة:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ مكننة تراخيص العمل في وزارة العمل

الخلفية:
يشكّل منح تراخيص العمل نشاطاً أساسياً في وزارة العمل. وحالياً، تتم هذه العملية الإدارية بدءاً من تقديم الطلب للحصول على الموافقة وحتى إصدار الترخيص بشكل يدوي، مما يؤدي إلى تراكم الوثائق، ومواجهة الصعوبات في سحب المعلومات، والتأخير في معالجة الطلبات. من هنا برزت الحاجة الملحة إلى تطبيق نظام معلوماتي لتنظيم وإدارة عمليات إصدار تراخيص العمل إلكترونياً. وتهدف عملية المكننة هذه إلى تأمين مستويات أعلى وأفضل لضبط العمل، وتسليم الخدمات بشكل أسرع، والاعتماد على طرق موثوقة للاحتفاظ بالسجلات، وذلك حرصاً على السلامة الوطنية لسوق العمل المحلي.

نطاق العمل:
يشمل المشروع تأمين المزوّدات وأجهزة الكومبيوتر الشخصية والماسحات وأجهزة الإتصال لربط المبنى الأساسي للوزارة في بيروت بمكاتب العمل الإقليمية في طرابلس وزحلة وصيدا والنبطية. كما يغطي المشروع تطوير نظام معلوماتي متخصص من شأنه مكننة كافة مراحل ترخيص العمل التي تشمل الموافقة المسبقة، وإصدار ترخيص للمرة الأولى، وتجديد الترخيص، واسترداد الكفالة المصرفية، وبراءة الذمة. إضافة إلى ذلك، يتم تأمين تدريب متخصص للموظفين المعنيين في وزارة العمل مع دعم فني لمدة عام حرصاً على التطبيق الفعال للعملية.

الوضع:
تم الانتهاء من تنفيذ كافة اقسام المشروع ويجري استعمال هذه الانظمة بنجاح.

الكلفة:
٢٨٦,٧٩٤ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ المسح الالكتروني وإدارة الوثائق وإنشاء نظام جغرافي معلوماتي في وزارة الثقافة

الخلفية:

يعّلق علماء الآثار والباحثون أهمية كبرى على المعطيات التي تتوفر لديهم وهي تتفاوت بين الصور والخرائط والوثائق المتعلقة بالآثار (التماثيل...) إضافة إلى المواقع الأثرية (المعابد والهياكل...). من هنا، فإن حماية التراث الوطني اللبناني المتوفر في شكل مجموعات من الصور والخرائط والوثائق الأخرى من تلف محتمل أو خسارة ناتجة عن سوء الاستعمال أو عن عامل الوقت، يشكّل الهدف الأساسي لهذا المشروع. ويوازي ذلك أهمية جعل هذه المجموعات في متناول علماء الآثار والباحثين وموظفي الوزارة والمستخدمين والطلاب المعنيين، وفي مرحلة لاحقة توفيرها للعموم عبر الإنترنت.

نطاق العمل:

يعنى هذا المشروع بتطبيق حلّ يشمل المعدات والبرامج التطبيقية والتدريب بهدف ترقيم مجموعات الصور والخرائط والرسوم وسائر الوثائق المتوفرة في وزارة الثقافة بصورة رقمية. يتألف المشروع من المكوّنات الأساسية التالية:

* تأمين وتعديل وتنفيذ برنامج تطبيقي يشمل التصوير وإدارة الوثائق ونظاماً جغرافياً معلوماتياً، إضافة إلى المسح وإدخال البيانات بالنسبة لبعض وثائق وزارة الثقافة.
* تأمين وتشكيل وتركيب رزم المعدات والبرامج.
* التدريب والدعم والضمانة للمنتجات التي تم تأمينها.

الوضع:

تم الانتهاء من تنفيذ كافة اقسام هذا المشروع باستثناء مسح الصور الذي يجري الآن.

الكلفة:

٣٨٧،٥٥٨ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢٢ مكننة مديرية الوقاية في وزارة الصحة العامة – وحدة ترصد الأوبئة

الخلفية:

تُعنى وحدة ترصد الأوبئة بالمهام الأساسية التالية:

* متابعة الأمراض المعدية
* القيام بتحقيقات ودراسات وطنية حول الأوبئة.

* إعداد النتائج لتقديمها إلى الاختصاصيين
* تدريبهم على استخدام أدوات المراقبة
* إنشاء نظام معلوماتي وطني خاص بالأوبئة

يعتمد نظام المراقبة على تعاون كل من المستشفيات (حوالي ١٥٠) والمراكز الصحية (حوالي ٦٠٠)، والمستوصفات، والمختبرات (حوالي ٣٥٠)، والعيادات الخاصة. كما يقتضي التنسيق بين مختلف الخدمات الصحية التابعة لمختلف الوزارات. إن هذه المهام الدقيقة للوحدة تجعل عامل الوقت عاملاً أساسياً في عملية اكتشاف أية أمراض معدية على الأراضي اللبنانية واتخاذ التدابير العاجلة على ضوء ذلك. من هنا، فإن الهدف الأساسي لهذا المشروع يكمن في تسهيل عملية إعداد التقارير وتداولها بين كافة الأطراف الطبية العاملة في لبنان من خلال تأمين نظام معلوماتي فعال بالإضافة إلى المعدات الضرورية.

نطاق العمل:

يُعنى هذا المشروع بتأمين وتطبيق المعدات اللازمة لتشغيل البرنامج التطبيقي المعلوماتي WHO EPI، الصادر عن منظمة الصحة العالمية. يشمل المشروع تأمين شبكة معلوماتية في وزارة الصحة العامة، واجهزة وبرامج لوزارة الصحة العامة ولجميع أطباء الأقضية في جميع الأقضية اللبنانية.

الوضع:

في مراحل التنفيذ النهائية.

الكلفة:

٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣ مكننة مركز التوثيق في المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS):

الخلفية:

أوكل إلى المجلس الوطني للبحوث العلمية مهمة إعداد مخطط عام لسياسةٍ وطنيةٍ للعلوم تشجّع البحث العلمي والاستخدام الأمثل للموارد العلمية في البلاد حرصاً على المصلحة العامة. في هذا السياق، يؤمن مركز التوثيق لموظفي المجلس الوطني للبحوث العلمية وكذلك للاختصاصيين المتعاقدين معه، مختلف الخدمات مثل جمع ومعالجة ونشر المعلومات العلمية على المستوى الوطني والدولي باللجوء إلى ما يلزم من وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . كما يؤمن مركز التوثيق دورياً للمشاريع والأبحاث معلومات مرجعية في

المجالات ذات الصلة، وذلك بما يتوافق مع التزامات لبنان كعضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO).
من أهداف هذا المشروع حماية المعلومات العلمية المتوفرة حالياً على الورق من خسارة محتملة ناتجة عن التلف التدريجي أو البلى والتمزق، وجعلها في متناول موظفي المجلس الوطني للبحوث العلمية، والباحثين العلميين، والمنظمات الدولية، وفي مرحلة لاحقة توفيرها للعموم من خلال الإنترنت.

نطاق العمل:
يُعنى هذا المشروع بتأمين وتطبيق المعدات اللازمة لتشغيل البرنامج التطبيقي المعلوماتي الذي تؤمنه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو).

الوضع:
تمّ الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع.

الكلفة:
١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢٤ تطوير برنامج تطبيقي لنظام معلوماتي جغرافي وقاعدة بيانات في المركز الوطني للاستشعار عن بعد

الخلفية:
يجري المجلس الوطني للاستشعار عن بعد (NCRS) دراسات مختلفة تُعنى بإدارة مستجمعات الأمطار والغابات والمستوطنات المدينية وعلم الآثار وخريطة الوطن.
إضافة إلى ذلك، يقوم المركز بتأمين بيانات رقابية بالغة الضرورة في مختلف القطاعات وإصدار مختلف الخرائط الرئيسية، وتدريب الموظفين من مختلف المؤسسات العامة على متطلبات وتطبيقات الاستشعار عن بعد والنظم المعلوماتية الجغرافية.
يهدف هذا المشروع إلى تأمين البرامج والمعدات اللازمة لتطبيق نظام معلوماتي جغرافي مماثل وبرنامج تطبيقي لقاعدة بيانات متصلة به في المجلس الوطني للاستشعار عن بعد.
وقد استقيت مواصفات البرامج والمعدات اللازمة جزئياً من مشروع لدراسة تناولت بناء القدرات، كان قد أتمّه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في العام ٢٠٠٢.

نطاق العمل:
يُعنى هذا المشروع بتأمين وتطبيق برنامج نظام جغرافي معلوماتي/قاعدة بيانات يشمل رزم البرامج، والمعدات والمكونات اللازمة للتدريب.

الوضع:
انقسم المشروع إلى مرحلتين:
التجهيزات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورزم البرامج ؛ الوضع: تمّ الانتهاء من التنفيذ.
تجهيزات متخصصة للنظام الجغرافي المعلوماتي ورزم البرامج؛ الوضع: في مرحلة التلزيم.

الكلفة:
٤٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢٥ مكننة عملية مراقبة وتسجيل السيارات العابرة للحدود اللبنانية في مديرية الجمارك العامة.

الخلفية:
إن أكثر من مليوني مركبة تعبر الحدود اللبنانية كل عام. وإزاء هذه الكثافة في العبور، بات من الضروري تزويد مديرية الجمارك العامة بنظام لإدارة وتسجيل حركة العبور عبر كافة المداخل إلى الحدود اللبنانية. أما أنواع المركبات المختلفة فهي: السيارات الخاصة والعامة، الباصات العامة، السيارات الدبلوماسية، الشاحنات. ويشمل تسجيل المركبات في الجمارك الأنواع التالية:

* بطاقة موحّدة للبنان وسوريا والأردن
* بطاقة عبور جمركي التي تُعرف بـ «تريبتك»
* رخصة استيراد مؤقتة
* إقرار استيراد مؤقت

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للمشروع كما يلي:

* تسجيل إجراءات التسجيل للمركبات العابرة للحدود.
* خضوع عملية تسجيل المركبات التي تزور لبنان للمراقبة الفعالة.
* إنشاء قاعدة بيانات مركزية للإحصاءات والمعلومات المتعلقة بحركة المركبات عبر الحدود اللبنانية مع تسهيل استخدام هذه المعلومات كمؤشر على النشاط السياحي

والتجاري.

نطاق العمل:
يُعنى هذا المشروع بتأمين وتطبيق نظام معلوماتي يشمل المعدات والبرامج التطبيقية ومكوّنات التدريب بهدف تأمين أداة تسجيل ومراقبة سريعة وفعالة للمركبات العابرة لكافة المداخل إلى الحدود اللبنانية. كما يتناول المشروع تأمين المعدات للمعابر الحدودية (المصنع، القاع، العبودية، العريضة، مرفأ بيروت) إضافة إلى المكتب الأساسي للمديرية العامة، رئاسة اقليم البقاع ورئاسة اقليم الشمال.

الوضع:
في مراحل التنفيذ النهائية.

الكلفة:
٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:
قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢٦ الشبكة اللبنانية الرقمية في بلاد الإنتشار (LDDN)

يشكل اللبنانيون في بلاد الانتشار الشبكة الرقمية الأكبر في العالم، إذ يبلغ عددهم حوالي ١٢ مليون لبناني في كافة القارات أو بمعنى آخر ٣ أضعاف السكان المحليين. وقد نقلوا سواء أكانوا مغتربين حديثين ام من أصل لبناني، الثقافة والمعارف اللبنانية إلى البلد المضيف، حيث نجحوا في تكوين مجموعات لبنانية ناشطة، كما ساهموا في تنشيط الاقتصاد اللبناني من خلال زياراتهم المتكررة و/أو الدعم المادي لعائلاتهم، الأمر الذي يشكل عاملاً اقتصاديا بالغ الأهمية للبنان. بالتالي، برزت الحاجة إلى ضمّ هذه المجموعة من الناس وتأمين وسيلة من شأنها تسهيل عملية اتصالهم ببعضهم البعض ولا سيما بجذورهم الوطنية، ويستطيع لبنان من خلالها استثمار وجود اللبنانيين في بلاد الانتشار في مشاريع واهتمامات وطنية. من هنا، جاءت فكرة تأسيس الشبكة اللبنانية الرقمية في بلاد الانتشار.
تشكل المجموعة الرقمية وسيلة فعالة لإنشاء قناة اتصال من شأنها تسهيل تبادل المهارات والثقافات والثروات اللبنانية بين كافة قطاعات المجتمع. كما تساهم في تعزيز التنمية الوطنية في لبنان وإنشاء روابط عالمية من خلال تعبئة الخبرات والموارد التقنية والاقتصادية والمهنية للعناصر اللبنانية في بلاد الانتشار.

تتلخص أهداف الشبكة اللبنانية الرقمية في بلاد الانتشار بما يلي:

* بناء شبكة تتألف من مقاولين ومدراء تنفيذيين وتقنيين ومهنيين وأكاديميين من أصل لبناني يعيشون في لبنان وخارجه.
* اجتذاب الشخص اللبناني الملائم في الموقع الملائم للهدف الملائم.
* إنشاء بوابة واسعة لكن سهلة الاستعمال يؤمل أن تثير اهتمام اللبناني وتدفعه لأن يكون جزءاً منها، من خلال توفيرها لفرص اقتصادية واجتماعية وطنية ودولية بشكل مستمر.
* تأسيس جالية لبنانية عالمية افتراضية تجمع كل الذين يتحدّرون من أصل لبناني لصالح التنمية الوطنية في مختلف القطاعات.
* إنشاء مورد مالي يستطيع اللبنانيون أنفسهم اللجوء إليه.

وتضم الشبكة اللبنانية الرقمية في بلاد الانتشار، كبوابة، معلومات شاملة ومتنوعة تغطي ما يلي:

* دليل «Who's who» (مبوّب وفقاً للمهنة، للاهتمامات...)، وهو عبارة عن لمحة عن الشخص المعنيّ تتضمن، إلى جانب الاسم والعنوان، وصفاً موجزاً عن المجتمع والمهنة (التي يتم تصنيفها) ومدة الغياب عن لبنان...
* دليل متعدد الغايات يمكن البحث فيه انطلاقا من موقع جغرافي أو حقل اختصاص أو موضوع بحث.
* محاضرات مباشرة تتمحور حول موضوع معين (شخص، موضوع،...)
* رابطات متشعبة تستهدف مواقع لبنانية على الإنترنت تتوجه إلى دول الانتشار، ومواقع في دول الانتشار تتوجه إلى اللبنانيين. وتتضمن هذه المواقع فرص عمل، وعمليات توريد إلكتروني (منتجات على الخط)، وإدارة إلكترونية (من قبل الحكومة مثل الشباك الموحد للمعلومات «إنفورمز»).

وقد تم اتخاذ عدة خطوات لإطلاق هذا المشروع خلال العام ٢٠٠٤. ويتم العمل على جمع كل من الراعين والمدعوّين والمنسّقين لإطلاق هذه المبادرة.

٢٧ تأمين أجهزة كومبيوتر لجميع المواطنين (PC4all)

الرؤية:

تحويل المجتمع اللبناني الذي يتمتع بمستوى ثقافي عالٍ إلى مجتمع معلوماتي رقمي نموذجي خلال فترة ٥ سنوات من خلال تزويد المواطنين برزمة كومبيوتر شخصي بسعر معقول يتم تسديده عبر أقساط شهرية على مدى عامين أو ثلاثة.

الأهداف الوطنية:

* زيادة نسبة انتشار جهاز الكومبيوتر في البلاد ليطال ٣٠٪ من السكان خلال ٥ أعوام ـ ١،٢ مليون جهاز كومبيوتر.
* جعل الشعب اللبناني أكثر معرفة بمبادىء الكومبيوتر.
* زيادة عدد مستخدمي الإنترنت ليطال ٢٥٪ من السكان خلال ٥ أعوام ـ مليون مستخدم.
* إطلاق حملة توعية إلكترونية وتشجيع الاتصال المباشر على المستوى الوطني سعياً إلى تقليص الانقسام الرقمي بين مختلف المناطق.
* تعزيز صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي (مجمّعي أجهزة الكومبيوتر، مزودي خدمات الإنترنت، المؤسسات التدريبية، صانعي البرامج) وتشجيع الصناعة الوطنية النوعية.
* تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الصناعات المعرفية (برمجيات، مراكز استعلامات،...)
* زيادة نسبة اللجوء إلى الحكومة الإلكترونية وسائر الخدمات الإلكترونية.

الفوائد التي تعود على المواطنين:

* رزمة تتضمن كافة المعدات والبرامج اللازمة، واشتراك شهري في الإنترنت مع تعرفة المخابرات، إضافة إلى التدريب الأساسي.
* قسط شهري مقبول ذي فائدة منخفضة للرزمة الكاملة يتم تسديده عبر المصرف على مدى عامين إلى ثلاثة أعوام.
* مركز للاستعلامات أحادي الرقم يشمل كافة احتياجات الدعم.
* تدريب على يد مدرّب أو تدريب مباشر متوفر وفقاً لمستويات تتفاوت حسب الطلب.
* إمكانية إتمام عدد كبير من الخدمات المباشرة من المنزل دون الحاجة إلى الوقوف في الصف.
* إمكانية تعزيز التعلم الفردي من خلال برامج تعليم إلكتروني على مستوى دولي.
* القدرة على مباشرة عمل أو مشروع جديد من المنزل.

(عرض مميّز):

* تأمين رزمة سهلة الاستخدام مع خدمات تعليم إلكتروني ذات كلفة مقبولة من نقطة اتصال واحدة.
* رزمة تتميز بفعالية الكلفة مع خيارات تمويل.
* تشمل الخدمات الدعم والصيانة.
* الإعلان عن قيمة استخدام الخدمات المباشرة كوسيلة لتسهيل حياة المواطنين.

* الترويج لمشروع «كومبيوتر لكل فرد» PC4all كمبادرة مميزة لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية سعياً إلى جعل الخدمة الإلكترونية في متناول الجميع.
* إطلاق حملات إعلامية لتعزيز مبادرة «كومبيوتر لكل فرد» PC4all بالتعاون مع الشركاء وفقاً لمستوى مشاركتهم.

– بيانات صحفية مشتركة.
– إدخال العلامات التجارية للمشاركين في الحملات الإعلامية.
– تضمين بوابة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية شعارات الشركات المشاركة.

الوضع:

خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٤ تم توقيع مذكرة تفاهم بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وجمعية المعلوماتية المهنية (PCA) لتفعيل هذا المشروع وقد أسست PCA من خلال الشركات الأعضاء في الجمعية شركة وطنية متخصصة في تجميع التجهيزات المعلوماتية اللازمة لهذا المشروع أطلق عليها إسم (National PC Company) كما حصلت أجهزة الكمبيوتر المجمعّة على الإسم التجاري «Unity».

٢٨ مؤتمر قمة عالمي حول المجتمع المعلوماتي (WSIS)

رحّبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٨٣/٥٦ الصادر في ٢١ كانون الأول ٢٠٠١ بعقد مؤتمر قمة عالمي حول المجتمع المعلوماتي ، لافتة انتباه دول العالم كافة للمرة الأولى إلى الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في الإعداد للمؤتمر وفي تنفيذ مقرراته. تمت المرحلة الأولى من المؤتمر في جنيف من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول ٢٠٠٣ على أن تتم المرحلة الثانية في تونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

وكان لبنان من بين أنشط الدول التي شاركت في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي حول المجتمع المعلوماتي. وقد حضر المناسبة وفد رسمي برئاسة فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، وشارك في عدد من الجلسات العادية وجلسات الطاولة المستديرة. تألف الوفد من أربعة وزراء قام كل منهم بعقد اجتماعات فردية مع ممثلين من مختلف المنظمات الدولية في جنيف. وكان للقطاع الخاص مشاركة حيوية في المؤتمر. كما ضمّ المؤتمر مجموعة تتألف من ٢٠ ممثلاً لشركات مختلفة برئاسة المدير السابق لغرفة التجارة والصناعة. وقد حضرت هذه المجموعة مناسبات مختلفة في إطار المؤتمر وأمضت وقتاً ملحوظاً في الجناح اللبناني (البالغ حجمه ٦٠ متراً مربعاً) في معرض ICT4D ، الذي تم إنشاؤه بفضل مساهمات ٧ مصارف وطنية ومؤسسة واحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تولى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عملية تنسيق وتنظيم

الوفود اللبنانية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما لعبت البعثة الدائمة للبنان في الأمم المتحدة في جنيف دوراً بالغ الحيوية في هذه العملية.

وكان الهدف من مشاركة لبنان في هذا المؤتمر هو تبادل الخبرات والبحث في صياغة وتنظيم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للمجتمع المعلوماتي، إضافة إلى التواصل والتكامل بين الأبعاد الوطنية والإقليمية وشبه الإقليمية والدولية في بناء المجتمع المعلوماتي. في هذا السياق تم إنجاز ما يلي:

* التعاون بين القطاعات المعنية (العام، الخاص، التربوي، والمجتمع المدني) لإعداد وثيقتين أساسيتين: «وثيقة حول المجتمع المعلوماتي اللبناني» و«خطة عمل المجتمع المعلوماتي اللبناني–(٢٠٠٣–٢٠١٠)».
* عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخطيط للعمل الذي يجب إنجازه قبل مؤتمر القمة وأثناءه وبعده.
* التعاون مع القطاع الخاص بالنسبة لتصميم الجناح اللبناني، ومضمون وتصميم الكتيّب الذي سيتم توزيعه أثناء المؤتمر، والقرص الممغنط الذي يضم كافة الوثائق الوطنية المتعلقة بلبنان والتي ستشكّل جزءاً من الكتيّب، إضافة إلى الإعلان الترويجي الذي سيتم عرضه في معرض ICT4D .
* تصميم موقع على الإنترنت يتضمن كافة المنشورات الوطنية التي أعدّها لبنان للمؤتمر إضافة إلى لمحة عن كافة المؤسسات المعلوماتية الوطنية وذلك على الموقع التالي: http://www.wsis-lebanon.org يمكن أيضاً الوصول إليه عبر: http://www.e-gateway.org.lb .
* السفر إلى جنيف والتعاون مع منظّمي المعرض لإتمام كل العمليات اللوجيستية اللازمة لإنشاء الجناح، والترحيب بالزائرين، وتوزيع الكتيّب، والتناقش مع المجتمع المعلوماتي بشأن مشاريع ذات مصلحة مشتركة مع أطراف جديدة.

ومع انتهاء المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي حول المجتمع المعلوماتي، سعى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى التعاون مع جهات أخرى في كل من القطاع العام والخاص والأكاديمي إضافة إلى المجتمع المدني، لتقييم نتائج هذه المرحلة والعمل بجدية على تطوير الأعمال والمشاريع الأساسية للمجتمع المعلوماتي الوطني، وذلك استعدادا للمرحلة الثانية والأخيرة لمؤتمر القمة العالمي حول المجتمع المعلوماتي الذي أقيم في تونس في العام ٢٠٠٥ ،والذي شهد المزيد من التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

واستعدادا للمرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي حول المجتمع المعلوماتي، تم عقد اجتماعات عدة بإدارة اللجنة التنفيذية اللبنانية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وكان قد تم الاتفاق، منذ المرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي حول المجتمع المعلوماتي، على التركيز حول نقطتين أساسيتين سوف تخضعان للتحليل والتصديق في المرحلة الثانية في تونس، وهما إدارة الإنترنت وصندوق التعاضد لمشاريع المجتمع المعلوماتي. وقد تم إنشاء فرق عمل وطنية لمراجعة ومتابعة هاتين النقطتين واتخاذ موقف بهذا الخصوص.

وبالفعل إنعقدت المرحلة الثانية من القمة العالمية حول المجتمع المعلوماتي في تونس في تشرين الثاني ٢٠٠٥. مثّل لبنان في هذه القمة وفد رسمي برئاسة فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود. شارك الوفد، الذي ضم ثلاثة وزراء، في عدد من الجلسات العامة والخاصة. وقد قام كل من الوزراء الثلاثة بمفرده بعقد لقاءات ثنائية مع ممثلين من مختلف الهيئات الدولية التي حضرت المؤتمر. من جهة أخرى، وقّع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية جان أوغاسابيان مع بوابة التنمية التابعة للحكومة الإيطالية، على هبة قدرها ٥٠٠،٠٠٠ دولار أميركي من أجل مشروع تجريبي للتوريد الإلكتروني. كما أجرى محادثات ثنائية مع الوزير لويغي ستانسا، الوزير الإيطالي للتكنولوجيا والإبداع. تلا ذلك لقاءات أخرى، سعياً إلى تأمين المزيد من التمويل للحكومة اللبنانية مع قبل هيئات أخرى، وبالذات من حكومات سويسرا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا. كنتيجة لهذه القمة، أُجريت محادثات مع الحكومات المعنية، كما قام أعضاء الوفد اللبناني بمتابعة مجريات هذه المباحثات.

٢٩ تطوير نظم لدعم المشاريع في مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة.

الخلفية

تم انشاء مجلس الخدمة المدنية بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٤. تشمل صلاحيات مجلس الخدمة المدنية جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى وموظفيها باستثناء القضاء والجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، والمؤسسات العامة التي استثنيت في قوانين انشائها من هذه الصلاحية.

أما التفتيش المركزي، فقد تم انشاؤه بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٥ وهو يتولى تنفيذ المهام التالية:

* مراقبة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات بواسطة التفتيش على اختلاف أنواعه.
* السعي إلى تحسين إجراءات العمل الإدارية.
* ابداء المشورة للسلطات الإدارية عفواً أو بناء على طلبهما.

* تنسيق الأعمال المشتركة بين عدة إدارات عامة.
* القيام بالدراسات والتحقيقات التي تكلفه بها السلطات.

وبالنسبة إلى ديوان المحاسبة فقد جرى تنظيمه بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٨٣/٨٢. والديوان محكمة إدارية تتولى القضاء المالي وهو يسهر على الأموال العمومية والأموال المودعة في الخزينة وذلك، بمراقبة استعمال هذه الأموال ومدى انطباق هذا الاستعمال على القوانين والأنظمة المرعية الاجراء. كما يقرر ديوان المحاسبة مدى سلامة وشرعية المعاملات والحسابات، ويخضع الموظفين الذين يخرقون القانون للمحاكمة.
يتصل كل من هذه الأجهزة الرقابية الثلاثة إدارياً برئاسة مجلس الوزراء.

نطاق العمل

يُعنى المشروع بتطوير نظم لدعم المشاريع لهذه الأجهزة الرقابية الثلاثة، وهي تتألف مما يلي:

* نظام إدارة المعاملات وسير العمل (مجلس الخدمة المدنية – التفتيش المركزي– ديوان المحاسبة)
* نظام الخدمات الإدارية (التفتيش المركزي)
* قاعدة بيانات لدائرة المباريات (مجلس الخدمة المدنية)
* مكتب وأمانة سر رئيس مجلس الخدمة المدنية
* قاعدة بيانات لإدارة الأبحاث والتوجيه (مجلس الخدمة المدنية)

وقد تم إنجاز المهام التالية في ما يتعلق بكل نظام تطبيقي:

١. تحليل وتصميم البرنامج التطبيقي
٢. تطوير وتنفيذ وتوزيع البرامج في مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة.
٣. تأمين الدعم والكفالة والصيانة لمدة عام لكل من هذه الإدارات الثلاث.

الوضع:

تمت عملية التنفيذ، ويخضع حالياً لفترة الدعم والكفالة والصيانة.

الكلفة :

١٨٥,٦٦٠ يورو.

الجهة الممولة:

الإتحاد الأوروبي.

٣٠ تطوير معايير ليتم اعتمادها في كافة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام في لبنان.

الخلفية

تشهد الإدارة اللبنانية حالياً حاجة ماسة إلى برنامج إصلاحي يتم من خلاله اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع عبر الحكومة، لاسيما وان تطبيق مختلف المشاريع المعلوماتية دون وجود رؤية موحدة وسياسة تشمل الممارسات والمعايير المعلوماتية أمر غير فعال وغير مرغوب فيه. ويتجه السوق حالياً إلى إيجاد الحلول وتأمين المعدات والبرامج والشبكات وإلى المبادرات الفردية، عوضاً عن إتباع هدف عام. ويكمن الهدف الأساسي من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام في التوصل إلى تحقيق إدخارات وتحسينات من خلال الفعالية في تنفيذ المشاريع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير واعتماد معايير حكومية في ما يختص بالبيانات والمعدات والبرامج وتوريد الأجهزة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعلوماتية وكافة التطورات على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسوف تشكل وثيقة المعايير المعلوماتية دليلاً لكافة المعلوماتيين الذين يرفعون المشاريع إلى الحكومة .

نطاق العمل:

١. تحديد معايير تشمل نظم البرامج والمعدات التي يمكن استخدامها في مجموعة من البرامج التطبيقية المعلوماتية عبر الحكومة وفي الوزارات والمؤسسات.
٢. تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه الصناعة الخاصة في تحقيق الفوائد بما في ذلك تأمين الخدمات المنظمة.
٣. تقدير التوفير المحتمل في الكلفة من خلال شراء الأنظمة بكميات كبيرة.
٤. تطوير خطة تنفيذية مع جدول زمني يتم اعتمادهما عبر الإدارات الرسمية كافة مع حلول نظم المعلوماتية.

الوضع:

تم وضع المعايير ونشرها عبر موقع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على الإنترنت www.omsar.gov.lb

الكلفة :

٢٩٨,٥٢٧ دولار أميركي.

الجهة الممولة :

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣١ إنشاء بنية تحتية ومركز للبيانات في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء:

الخلفية:

عملت المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء، على امتداد السنوات القليلة الماضية، على إطلاق وتنفيذ عدة مشاريع مكننة مكتبية منفصلة عن بعضها البعض. ولما كانت تعي حاجتها إلى الانتقال إلى بيئة معلوماتية موحّدة، فقد طلبت من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية صياغة وتنفيذ خطة مكننة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المعلوماتية الحالية والمستقبلية. وقد وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خطة مكننة شاملة تضمنت عدة عناصر: البنية التحتية، المعدات، برامج جاهزة ومصممة خصيصاً حسب الطلب، الدعم والاتصال.

نطاق العمل:

تضمنت المرحلة الأولى لخطة المكننة الشاملة، إنشاء البنية التحتية للمكننة وتأمين معدات كومبيوتر مع ملحقاتها، وإنشاء مركز بيانات من شأنه تلبية احتياجات شبكة حكومية واسعة. كما تضمنت الخطة تأمين احتياجات الدعم المعلوماتي الفورية للبنية التحتية الجديدة من مصادر خارجية، ونقل المعارف المتعلقة بهذا المجال إلى الموظفين الدائمين في رئاسة مجلس الوزراء.

الوضع:

بدأ تطبيق المرحلة الأولى في تشرين الثاني ٢٠٠٢. ومع أن العمل جرى بشكل أبطأ من المتوقع إلا أن النتائج كانت مرضية. وفي منتصف كانون الأول ٢٠٠٣، كانت البنية التحتية قد أصبحت جاهزة، وتم نشر المعدات واستخدامها، كما بدأ فريق الدعم تأدية واجباته وتم وصل المؤسسة بالإنترنت. تم إنجاز العمل المتبقي على صعيد البنية التحتية في آذار ٢٠٠٤ في حين استمرت خدمات الدعم المعلوماتي حتى نهاية أيلول ٢٠٠٤.

الكلفة:

٦٨٣,٢٥٤ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣٢ نظم إدارة الوثائق والموارد البشرية في وزارة الشؤون الاجتماعية

خلفية المشروع:

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بالمساندة الفنية والمالية اللازمة لتعزيز وتنفيذ برنامج تطبيقي يعرف باسم «نظام الحقوق والاطلاع على المعلومات» (RAIS). وهذا النظام مطبَّق حاليًّا في ٦ مراكز للمعوقين منتشرة في مختلف أنحاء لبنان. ويرى كلٌّ من مكتب وزير الدولة ووزارة الشؤون الاجتماعية أنّ هذا النظام هو التنفيذ الأولي الفعلي لمشروع أشمل وأوسع للمكننة يؤمن ما يلي:.

أ. متابعة وتطوير الجهود المبذولة التي بدأت بتنفيذ نظام الحقوق والحصول على المعلومات.

ب. ضمان استمرارية التطبيق.

ج. تلبية حاجات مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية التي لم يشملها التنفيذ الأولي.

د. تعميم فوائد البرنامج الحالي بحيث تشمل الوزارة بأسرها.

نطاق العمل:

عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال عام ٢٠٠٤ على تنفيذ مشروع جديد من شأنه تحديث ومكننة وتحسين الكثير من أساليب وإجراءات العمل المعتمدة في المركز الرئيسي للوزارة. ويشكّل هذا المشروع امتدادا منطقياً للجهود المبذولة من قبل في «مراكز المعوقين»، ويشمل إدخال نظام لإدارة المستندات ونظام لإدارة الموارد البشرية.

الوضع:

جرت المناقصة خلال عام ٢٠٠٥ وابتدأ العمل في آخر فصل من السنة وسينتهي العمل في هذا المشروع في الفصل الأخير من العام ٢٠٠٦.

الكلفة :

٣٥٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣٣ إنشاء نظام جغرافي معلوماتي ونظام لإدارة المستندات (GIS + DMS) في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

خلفية المشروع:

تحتاج المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، بغية تطوير بيئة عملها، إلى نظام لإدارة كافة الوثائق والخرائط التي بحوزتها. في هذا السياق، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروعاً من شأنه مساعدة المصلحة في تنظيم مواردها وبياناتها من خلال امتلاك وتطوير وتنفيذ نظام جغرافي معلوماتي يضمّ مجموعة كاملة من الخرائط الرقمية. كذلك ينطوي المشروع على شراء وتعديل وتنفيذ نظام لإدارة المستندات يستوعب كافة البيانات غير المرتبطة بالضرورة بنظام جغرافي معلوماتي، إضافة إلى تحقيق الربط والتكامل بين النظامين.

نطاق العمل:

سعياً إلى إنجاح هذا المشروع، اعتمد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مقاربة جديدة كليًّا تجمع ما بين حاجات المعلوماتية الجغرافية وإدارة المستندات في مصلحة الليطاني في برنامج واحد متكامل.أدت هذه المقاربة المتكاملة إلى منع الازدواجية في إدخال البيانات والبحوث، وإلى تعزيز أداء الموظفين والإدارة إلى حد كبير. والجدير بالذكر أنّ هذا البرنامج المتكامل للمعلوماتية الجغرافية وإدارة المستندات هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط.

الوضع:

بدأ تنفيذ المشروع في أوائل تشرين الثاني ٢٠٠٢. وبعد ثلاثة شهور، تم استقدام المعدات وباشر فريق المساندة مهامه كما هو مقرّر في الأصل. وأصبح التطبيق الأول لبرنامج المعلوماتية الجغرافية وإدارة المستندات جاهزاً حوالي منتصف آذار ٢٠٠٣. ثم أضيفت إليه تطبيقات جديدة خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. تم إنجاز العمل في آب ٢٠٠٤.

في العام ٢٠٠٥ جرت عدة إضافات صغيرة على المشروع لتحسين أدائه وقد انتهى العمل خلال صيف ٢٠٠٥.

الكلفة:

٤٩٥,٥٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣٤ إنشاء نظام المعلوماتية الجغرافية ونظام إدارة المستندات في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

خلفية المشروع:

بدأت مصلحة الأبحاث الزراعية مساعيها نحو المكننة منذ بضعة سنوات. وكما هو حال العديد من المحاولات الأولى، اقتصر نشاط المكننة على نواحٍ وتطبيقات محدّدة. وعلى الرغم من القيمة الأساسية لهذه المحاولات الرائدة، إلا أنها أغفلت عدة نواحٍ تتعلق بالمصلحة وخلقت بيئة معلوماتية مجتزأة. وقد كشفت دراسة دقيقة لحاجات المصلحة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن هذه الحاجات مماثلة في جوانب عدة لما نقوم بتنفيذه في مصلحة الليطاني إذ يشكّل النظام الجغرافي المعلوماتي ونظام إدارة المستندات عصبها الأساسي.

نطاق العمل:

يشمل المشروع الذي يجري تنفيذه حالياً في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية تأهيل وإنجاز البنى التحتية للمكننة في الموقع الرئيسي للمعهد في تل العمارة، وتأمين المعدات ورزم البرامج، ونظام لإدارة المستندات ونظام جغرافي معلوماتي، إضافة إلى احتياجات التدريب والدعم المباشر. ويتبع تطوير نظام جغرافي معلوماتي ونظام لإدارة المستندات الأساليب نفسها التي سبق شرحها في مشروع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

الوضع:

أجريت المناقصة في النصف الأول من العام ٢٠٠٣ وجرى توقيع العقد في شهر آب ٢٠٠٣ وبدأ العمل في المشروع بعد ذلك بوقت قصير. ومع نهاية ٢٠٠٣ تم إنجاز البنى التحتية كما بدأ توزيع معدات الكمبيوتر واختبار البرنامج التطبيقي الأولي المتكامل لنظامي المعلوماتية الجغرافية وإدارة المستندات. وقد جرى العمل خلال العام ٢٠٠٤ على أتم وجه كما هو مخطط، إذ تم تجهيز وتوزيع كافة البرامج التطبيقية في نهاية حزيران ٢٠٠٤. ومع المباشرة في صياغة التقرير السنوي، كانت الموافقة المبدئية على نشاطات المشروع في طريقها إلى الصدور.

في العام ٢٠٠٥ جرت عدة إضافات صغيرة على المشروع لتحسين أدائه وانتهى العمل على كل المشروع مع الإضافات في أواخر سنة ٢٠٠٥.

الكلفة:

٣٤٣,٧٧٧ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣٥ فريق المساندة الفنية والمساعدة في المؤسسات الحكومية

خلفية المشروع :

تفتقر معظم المؤسسات والوزارات إلى الموارد البشرية والمالية التي تتيح لها إنشاء بيئة معلوماتية متماسكة والحفاظ عليها. وعلى مرّ السنوات، أدرك مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حاجته إلى فريق دعم معلوماتي يتمتع بالمهارة ومن شأنه المساعدة في تنفيذ المشاريع المعلوماتية كما وصيانة البيئات المعلوماتية للمؤسسات الحكومية التي تفتقر إلى القدرات المالية والخبرات الفنية اللازمة.

نطاق العمل :

أنشأ مكتب وزير الدولة لشون التنمية الإدارية في منتصف العام ٢٠٠٢ فريقاً للمساندة يقوم بالمهام الرئيسية التالية:

* مساعدة المؤسسات الحكومية في حل مشاكلها المشتركة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (المعدات والبرامج).
* مراجعة وتصحيح البيئات المعلوماتية التي سبق إنشاؤها كيفما اتفق، وذلك وفقاً لخطة تتيح مع مرور الزمن توحيد معايير البيئات المعلوماتية عبر الحكومة.
* تكييف الشبكات المنشأة حديثاً والمساعدة في تركيب المعدات الجديدة.
* صيانة وتعزيز وإعادة تشكيل المعدات والشبكات الحالية.
* تحسين البرامج الحالية واعتماد نسخ جديدة لرزم البرامج الأكثر استخداماً.
* متابعة قضايا المساندة والصيانة مع المورِّدين.

الوضع:

بدأ فريق المساندة تنفيذ خدماته بشكل فعلي خلال العام ٢٠٠٤، إذ باتت مختلف المؤسسات الحكومية مطلعة على كافة أنواع الخدمات المتوفرة. وقد تابع الفريق في ٢٠٠٥ تقديم الخدمات على كافة أنواعها ومستوياتها لحوالي ٦٩ مؤسسة حكومية.

الكلفة:

رواتب متعاقدين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهة الممولة:

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣٦ المكتب المركزي للمعلومات الإدارية «بوابة معلومات الحكومة اللبنانية»

خلفية المشروع:

أنشأ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المكتب المركزي للمعلومات الإدارية خلال شهر أيار ٢٠٠١. وبعد تجميع المعلومات حول أكثر من ١٧٠٠ معاملة حكومية عائدة

للمواطنين، قام هذا المكتب، في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٢، بإطلاق الموقع الالكتروني للمعلومات (www.informs.gov.lb) ، إضافة إلى إطلاق مركز للتخابر (رقم الهاتف ١٧٠٠) يجيب على استفسارات المواطنين ٦ أيام في الأسبوع. ويتضمن الموقع الالكتروني قواعد بيانات متداخلة تضم فيضاً من المعلومات الإدارية. وهو يشكّل أول إطلالة حكومية بلغات ثلاث.

نطاق العمل:

يعتبر الموقع الالكتروني للمعلومات أول خطوة رئيسية باتجاه انجاز المعاملات الرئيسية الكترونياً. وتشكّل المعلومات المفصلة الخاصة بكل معاملة إدارية موثقة (مرقمة)– كافة الوثائق الداعمة المطلوبة، والخطوات اللازمة لانجاز كل معاملة، والوزارات والمؤسسات الرسمية المسؤولة والكلفة أو الرسم الفعلي لكل معاملة والوقت المقدر لانجاز المعاملة– أساساً منطقياً للحكومة الإلكترونية.

يعمل فريق المكتب المركزي للمعلومات الإدارية باستمرار على إدخال إضافات/تحسينات أساسية إلى مضمون الموقع على الإنترنت من خلال تزويده بأنواع أخرى من المعلومات الحكومية يقترحها في الأغلب المتصلون والمراسلون. وقد ساهمت المعلومات المتوفرة على قاعدة بيانات يسهل فيها البحث عن كافة المؤسسات العامة بما فيها المدارس والجامعات الحكومية، والمكتبات العامة، والبلديات وغيرها، في لفت الانتباه بشكل ملحوظ إلى الموقع.

الوضع:

تابع المكتب المركزي للمعلومات الإدارية خلال عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عملية تطوير موقعه على الإنترنت وجمع المعلومات. وتساهم هذه المعلومات التي يتولى المكتب جمعها وتحديثها وتنظيمها تدريجياً في تبسيط ومكننة المعاملات الرسمية وتسهيل عملية إنجازها. وبات فريق المكتب جاهزاً وتواقاً للانتقال إلى الخطوة التالية وهي إنجاز المعاملات بشكل مباشر حالما يصدر عن الحكومة القانون المطلوب بهذا الخصوص.

الكلفة:

رواتب متعاقدين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهة الممولة:

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣٧ تزويد المعهد الوطني للإدارة بمعدات ورزم برامج

خلفية المشروع :

المعهد الوطني للإدارة مؤسسة عامة مستقلة أُنشئت في العام ٢٠٠٠ تحت تسمية معهد الادارة العامة بموجب القانون رقم ٢٢٢ / ٢٠٠٠ لتحقيق الأهداف التالية:

١– اعداد موظفين للادارات العامة على مستوى فئات الملاك الاداري العام – الثانية والثالثة.

٢– تدريب موظفي الادارات والمؤسسات العامة والبلديات المشمولة بصلاحيات مجلس الخدمة المدنية.

٣– الاتصال بمعاهد الادارة العامة في الدول العربية والاجنبية التي ترتبط مع الدولة اللبنانية باتفاقيات تبادل الثقافة والمعلومات.

٤ – اقامة الاجتماعات والندوات والابحاث والدراسات في مختلف فروع الادارة العامة.

٥– إصدار النشرات والكتب والمجلات وغيرها من المطبوعات التي تعالج أمورا تهم القطاع العام.

يحتاج المعهد الوطني للإدارة الذي تأسس حديثاً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كي يتسنى له القيام بمهامه الإدارية والنهوض بمسؤولياته التعليمية . فإن مواكبة الإداريين والمدربين والمتدربين للتقنيات الحديثة يجعلهم مطلعين مباشرة على احدث وسائل ومنهجيات العمل كما يعدهم بصورة غير مباشرة للتكيف مع هذه الوسائل والمنهجيات وتطبيقها في أعمالهم. ولتحقيق هذه الأهداف، طلب المعهد الوطني للإدارة العون من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية .

نطاق العمل:

يشتمل المشروع، كما أعده مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، على المعدات والأجهزة الطرفية وتراخيص للبرامج وربط بالانترنت، إضافة إلى تدريب الموظفين والمساندة الميدانية.

الوضع:

جرى تسليم واختبار وتركيب التجهيزات في أوائل العام ٢٠٠٤ وتم إنجاز المشروع مع تأخير بسيط.

الكلفة:

١٧٤,٨٩٥ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣٨ مشاريع المساعدة الفنية لمختلف المستفيدين: وزارة الزراعة، والمديرية العامة للتنظيم المدني، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة الصحة العامة، ووزارة البيئة، والمشروع الأخضر، ومؤسسة كهرباء لبنان، ومصلحة مياه بيروت، وغيرها

خلفية المشروع:

يتلقى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بصورة منتظمة طلبات للمساعدة الفنية من مختلف الإدارات والمؤسسات العامة لدراسة وضع مشاريع تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و/أو المواصفات الفنية والوظيفية. وعادة، تمتلك إدارات الدولة مخصصات لشراء مواد للمعلوماتية ولكنها لا تمتلك الخبرات الفنية الكافية والمعارف اللازمة لوضع دفاتر الشروط المطلوبة.

نطاق العمل:

تلقى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية طلبات للمساعدة الفنية من وزارة الزراعة، والمديرية العامة للتنظيم المدني، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة الصحة العامة، ووزارة البيئة، والمشروع الأخضر، ومؤسسة كهرباء لبنان، ومصلحة مياه بيروت، وغيرها من المؤسسات.

تشمل هذه الطلبات مجالات مختلفة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي على سبيل المثال لا الحصر وضع و/أو تعديل المواصفات الخاصة بالبنى التحتية للشبكات وللمواصفات الفنية لمختلف المعدات ووضع مواصفات لمختلف رزم البرامج ، ودفاتر شروط للتوصيل بالانترنت.

الوضع :

تمت تلبية جميع الطلبات التي تلقاها المكتب من المستفيدين خلال شهر تلقيها.

الكلفة:

تتفاوت وفقاً للجهة المستفيدة (الحكومة اللبنانية أو ممول معين).

الجهة الممولة:

الموارد البشرية داخل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٣٩ مشروع إدارة الملفات إلكترونيًا وعبر خطوط اتصالات آمنة تربط وزارة الخارجية والمغتربين في بيروت بالسفارة والقنصلية اللبنانية في فرنسا

خلفية المشروع :

تحتاج الأنظمة والإجراءات المعتمدة حاليًا في السفارات والقنصليات والمكاتب التمثيلية في كافة أنحاء العالم إضافة إلى الفروع المرتبطة بمكاتب وزارة الخارجية في بيروت إلى

التحديث. ومن شأن تحديث أساليب العمل والاتصال القديمة في هذه المكاتب أن يعزز إلى درجة كبيرة سرعة تقديم الخدمات للبنانيين في بلاد الانتشار وللأجانب الراغبين في زيارة لبنان و/أو مزاولة الأعمال التجارية فيه، هذا عدا عن تسريع نقل المعلومات / البيانات الدبلوماسية الأساسية بين المكاتب التمثيلية ووزارة الخارجية والمغتربين.

وقد أسفرت الزيارة التي قامت بها بعثة لتقصي الحقائق خلال ٢٠٠٢ إلى مختلف البعثات الدبلوماسية اللبنانية في فرنسا عن وضع تقرير يقترح الإجراءات التي تحتاج إلى التحسين. وأعقب إرسال هذه البعثة في ٢٠٠٣ وضع دراسة وتقرير حول أساليب العمل المتبعة في مكاتب الوزارة في بيروت.

نطاق العمل :

أسفرت زيارة أخيرة قامت بها بعثة إلى فرنسا خلال شتاء ٢٠٠٤ عن إنشاء مشروع رائد من شأنه إدخال إدارة الوثائق الإلكترونية وتطبيقات قواعد البيانات والتدريب المناسب للموظفين، علاوة على سبل الاتصال الإلكتروني المأمونة بين وحدات الوزارة في بيروت وهذه البعثات التمثيلية. وبعدها يمكن تعميم هذا المشروع النموذجي ليشمل كافة البعثات التمثيلية في الخارج.

الوضع :

اقترحت البعثة الأخيرة تبسيط الإجراءات التي تتم بين مكاتب البعثة وبين المديرية العامة للأمن العام في بيروت، واعتبر الإتحاد الأوروبي ذلك بمثابة شرط مسبق لتمويل المشروع الرائد. لذا تعمل حالياً لجنة مؤلفة من ٥ خبراء (٢ من وزارة المالية، ١ من المديرية العامة للأمن العام، ٢ من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية) على وضع إجراءات مبسطة جديدة من شأنها الحد من كثرة المعاملات والتأخير الناتج عنها. وقد اتمت اللجنة عملها في نهاية العام ٢٠٠٤. وجرت المناقصة عام ٢٠٠٥ ثم ما لبثت أن ألغيت لضيق الوقت.

الكلفة :

٩٠٠,٠٠٠ يورو.

الجهة الممولة:

هبة الاتحاد الأوروبي.

٤٠ مخطط توجيهي لتطوير البنية التحتية المعلوماتية وبرامج النظم التطبيقية في القطاع القضائي (وزارة العدل)

الخلفية:

كان الهدف الأساسي من هذا المشروع إعداد مخطط توجيهي لتعزيز وتطوير القطاع القضائي من خلال استخدام إطار معلوماتي شامل. ويشكّل هذا المخطط الوثيقة الاستراتيجية التي صاغتها الحكومة اللبنانية للتوصل إلى تطوير البنية التحتية المعلوماتية القضائية والنظم التي يقتضيها هذا القطاع لبلوغ معايير حديثة من الفعالية على صعيد إدارة الوثائق/الملفات القضائية والأرشفة وصناعة القرار والأحكام النهائية.

نطاق العمل:

أثمر المخطط عن خطة أولية للتطوير المعلوماتي والمعايير النوعية للقطاع القضائي في لبنان، مع التركيز بشكل خاص على المحاكم وإجراءاتها. وتحدد هذه الخطة المواصفات الشاملة لنوع وكمية المعلومات التي يتم تبادلها بين مختلف الهيئات القضائية المعنية، إضافة إلى مواصفات المعدات والبرامج الضرورية لدعم الشبكات والنظم المعلوماتية العائدة إلى مختلف أنواع ودرجات المحاكم وأية مؤسسات قضائية أخرى معنية. وقد نتج عن المخطط التوجيهي مجموعة من المشاريع التي سيتم تنفيذها ضمن مهل زمنية متوسطة وطويلة المدى.

إن النشاطات الخاصة المنجزة أثناء الاعداد لوثائق هذا المخطط التوجيهي هي التالية:

* تقييم الموارد الحالية
* دراسة تحليلية لمهام وإجراءات المحاكم
* تحديد المهام والإجراءات التي سوف تخضع للمكننة
* دراسة الروابط الضرورية للدوائر الحكومية المختصة
* دراسة مقارنة للبرامج التطبيقية الحالية

إن النتائج التي شكّلت حصيلة هذا المشروع هي التالية:

* خريطة تنظيمية مفصلة لوزارة العمل
* مقترحات لإجراء تعديلات
* تصميم جديد للاستمارات والوثائق الرسمية
* مواصفات تصميم شبكات نظم معلوماتية
* مواصفات تصميم قاعدة بيانات وبرامج تطبيقية

* خطة تدريبية للتحول إلى/استخدام النظم المقترحة
* خطة مشروع تنفيذ النظم
* الموازنة ودفتر الشروط لتنفيذ المخطط التوجيهي
* مقترحات للتمويل الذاتي

الوضعية:
تم إنجاز المشروع في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥. ويتوقع الحصول على الموافقة النهائية على المشروع في ٣١ آذار ٢٠٠٦.

الكلفة:
٤٤٠,٠٠٠ يورو

مصدر التمويل:
هبة الإتحاد الأوروبي.

٤١ تكييف وتوسيع نطاق نظام إدارة المعاملات وسير العمل في وزارة الصحة العامة

الخلفية:
تم تحديد هذا المشروع في إطار برنامج تحسين الأداء – المرحلة ٣ – الذي أجراه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في وزارة الصحة العامة. وكان قسم المهن الطبية يستخدم برنامجاً تطبيقياً للمعاملات وسير العمل لمعالجة طلبات الترخيص لمزاولة المهن الطبية ولإصدار مثل هذه الشهادات. وكان البرنامج التطبيقي المطوّر سابقاً لهذا القسم يُستخدم بتفاعلٍ وتعاونٍ وثيقين مع سائر الدوائر والأقسام مثل الديوان والأرشيف ومكاتب مدير الرعاية الطبية والمدير العام والوزير.

من هنا، شمل هذا المشروع تكييف وتوسيع نطاق البرنامج التطبيقي عينه المتعلق بالمعاملات وسير العمل ليغطي المعاملات ويمكنن سير العمل في الدوائر الإضافية التالية:
* قسم الصيدلة
* قسم المهن الطبية – قسم الإنشاءات
* مكتب المدير العام – في ما يتعلق بمعاملات الأقسام المذكورة أعلاه
* الديوان – كافة المعاملات الأخرى في الوزارة.

نطاق العمل:
عمد فريق تكنولوجيا المعلومات في الوزارة إلى تحديد عمليات التعديل والتكييف الضرورية

للتمكن من تنفيذ البرنامج التطبيقي لسير العمل في سائر الدوائر. وقد أتت عمليات التعديل والتكييف هذه نتيجة للخبرة اليومية الميدانية في استخدام البرنامج التطبيقي الحالي، والمطلوب اليوم تنفيذها في البرنامج التطبيقي الجديد ضمن هذا المشروع. بالتالي، تشكل هذه التعديلات جزءاً مكملاً لنطاق عمل هذا المشروع.
شمل المشروع تكييف وإعادة تصميم نظام معلوماتي سهل الاستخدام لإدارة العمليات وسير العمل والوثائق يرتكز على تطبيقات قواعد بيانات أوراكل، سعياً الى مكننة سير العمل ومتابعة ومراقبة المعاملات والإجراءات والعمليات والوثائق الصادرة عن الدوائر المعنية في وزارة الصحة العامة. وتضمن هذا المشروع إعداد أدلة للمستخدمين والإداريين كما وتدريب الجهات المعنية على التشغيل والاستخدام الملائم والفعال للنظام.

الوضعية:
تم إنجاز المشروع في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥.

الكلفة :
٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.

مصدر التمويل:
هبة الإتحاد ألأوروبي

٤٢ غرفة للتدريب السمعي البصري وللمؤتمرات في وزارة العدل

الخلفية:
يهدف مشروع التنمية القضائية في لبنان إلى تأمين المساندة الفنية لفريق يتألف من ١٢ الى ١٥ خبيراً من لبنان وفرنسا سيعمل على تدريب فريق من المساعدين القضائيين ورؤساء الأقسام في وزارة العدل، الذين بدورهم سيتولون تدريب حوالي ١٢٠٠ مساعداً قضائياً على مهارات قانونية وإدارية ومالية سعياً إلى بناء قدراتهم وتحسين فعاليتهم وأدائهم إضافة إلى مستوى خدماتهم.

أما على المدى الطويل، فيهدف المشروع إلى إنشاء مبدأ التدريب المستمر لموظفي وزارة العدل عبر معهد الدراسات القضائية.

نطاق العمل:
يشمل المشروع شراء معدات وبرامج وتنفيذ بنية تحتية لمدّ كابلات شبكة صغيرة إضافة إلى تركيب تجهيزات للعرض (السمعي البصري) لدعم هدف هذا المشروع في إنشاء غرفة للتدريب

والمؤتمرات. وتشكّل غرفة التدريب/المؤتمرات غرفة متعددة الاستعمالات بعد أن تم تزويدها بالتجهيزات المعلوماتية والصوتية.

يتألف المشروع من المكونات التالية:

١. بنية تحتية لشبكة البيانات
٢. معدات الكومبيوتر وملحقاته
٣. جهاز الصوت
٤. تجهيزات الترجمة
٥. المفروشات المكتبية

الوضع:

تم إنجازه

الكلفة:

٤٧,٨١٠ يورو

مصدر التمويل:

الإتحاد الأوروبي.

٤٣ مشروع تعزيز حقوق المرأة والطفل عبر المعلوماتية

الخلفية

خاطب مشروع «إطلاق الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية في لبنان»، الذي استُهل في العام ٢٠٠٥ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عدة أهداف توزعت عبر ثلاثة محاور: استراتيجية، تشغيلية، تشجيعية. في إطار المحور التشغيلي، تم تحديد وتنفيذ عدة مشاريع سريعة الربح. ومن المشاريع التي تم تنفيذها بالتعاون مع برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإنماء في العالم العربي (ICTDAR) والتي تتعلق بمسار التنمية الاجتماعية في إطار الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية، كان مشروع «تعزيز حقوق المرأة والطفل عبر المعلوماتية».

مجال العمل

ينقسم المشروع إلى مرحلتين. اقتضت المرحلة الأولى تجميع كافة القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية على أساس المذاهب على قرص مدمج وعلى موقع عبر الإنترنت مع تدريب العاملين على استخدامها. وتألفت المرحلة الثانية من مشروع تجريبي لمكننة المحاكم.

الوضعية:

تم تنفيذ المرحلة الأولى.

تم البدء بالمرحلة الثانية.

التمويل:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإنماء في العالم العربي (ICTDAR).

٤٤ انشاء مراكز اتصال معلوماتية متعددة الأغراض للعموم في مراكز خدمات اجتماعية

الخلفية:

تم تخطيط وتطوير المشروع الوطني لإنشاء مراكز اتصال معلوماتية متعددة الأغراض للعموم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان ووزارة الشؤون الاجتماعية.

يشكّل هذا المشروع حجر أساس في جهود مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نحو تقليص الأمية على صعيدي المعلوماتية والإنترنت في سياق غير رسمي، وجعل المجتمع اللبناني أقرب إلى مجتمع يرتكز على المعرفة حيث يمكن تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة أجزاء المجتمع لتعزيز الإبداع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نشأت فكرة هذا المشروع في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٥ في إطار العمل مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان على صياغة استراتيجية إلكترونية وطنية تهدف إلى تحديد سياسات معلوماتية وطنية عبر القطاعات، إضافة إلى سياسات تنموية اقتصادية اجتماعية لتعزيز التطور على الصعيد الوطني.

نطاق العمل:

تم تطوير خطة تنفيذية استراتيجية إلكترونية وطنية إضافة إلى تنفيذ عدة مشاريع أساسية بعد الحصول على هبة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشكّل المشروع الوطني لإنشاء مراكز اتصال معلوماتية متعددة الأغراض للعموم أحد هذه المشاريع الوطنية الأساسية التي تم تحديدها تحت محاور «البنية التحتية» و «التنمية الاجتماعية عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» في إطار الخطة التنفيذية للإستراتيجية الإلكترونية الوطنية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمعات المحلية، وبشكل متوازن من حيث التوزيع الخبراتي تم إنشاء عشرة مراكز اتصال معلوماتي للعموم، توزعت بالتساوي ما بين مراكز

إقليمية للبلديات ومراكز للخدمات الاجتماعية مناطق مختلفة من البلاد.
تشكّل مراكز الاتصال المعلوماتية المتعددة الأغراض للعموم من الناحية الوظيفية، مرافق يتلقى فيها المواطنون التدريب من خلال الالتحاق بدورات للمعلوماتية واللغة الإنكليزية وكل ذلك بكلفة تشجيعية، كما يُتاح لهم فيها استخدام الكومبيوتر والانترنت لساعات مكثفة. وقد عمد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، من خلال هبة مشروع الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية، إلى تأمين الشبكة المعلوماتية وأجهزة الكومبيوتر وتجهيزات مكتبية وبرامج تطبيقية بالإضافة إلى أقراصً مدمجة ضمن مكتبة رقمية. وسعياً إلى دعم عملية التشغيل في المرحلة الأولية لاستخدام هذه المراكز، سيغطي المشروع مبلغ ٢٥٠ دولار شهرياً للنفقات التشغيلية لكلٍ من المراكز، وذلك على مدى الأشهر الستة الأولى بعد الافتتاح.

وكدليل على الالتزام والملكية، ساهم شركاؤنا في المشروع، وتحديداً البلديات المستفيدة ومراكز الخدمات الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، في تأمين موقع للمركز، إضافة إلى كل ما يحتاجه من فرق عمل على صعيد الإدارة والتشغيل والصيانة والأثاث. كما عملوا على توظيف مدربين/أساتذة محليين لإعطاء دورات أساسية في المعلوماتية واللغة الإنكليزية. أما على الصعيد التشغيلي، فقد تعهد الشركاء بتغطية نفقات العامين الأولين على أن يُصار بعد ذلك إلى إيجاد آلية تمويل مناسبة للمركز تغطي نفقات عملياته دون الحاجة إلى أي مساعدة خارجية.

من ناحية المضمون، سوف يشكّل المركز أداة تُنشر من خلالها كافة المعلومات المتعلقة بالقطاع العام والتي يُخوّل المواطن الحصول عليها من خلال المواقع الحكومية الالكترونية مثل إنفورمز والمواقع الأخرى التابعة للوزارات والمؤسسات العامة. وتؤمن المكتبة الرقمية مجموعة غنية من المراجع المستحدثة حول مختلف المواضيع المهمة.

الكلفة:
تم استخدام جزء من الهبة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير استراتيجيا الكترونية وطنية والبالغ قيمتها ١٠٠,٠٠٠ دولار اميركي.

الجهة الممولة:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦ التدريب وبناء القدرات

١ تدريب معلوماتي لموظفي الوزارات والمؤسسات العامة: المرحلة ١ و ٢

الخلفية:

في محاولة لتقليص الانقسام الرقمي بين لبنان والدول المتقدمة كي ينضم إلى مجتمع المعرفة، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مخططاً تدريبياً معلوماتياً على مرحلتين يهدف إلى النقاط الأساسية التالية:

* تأمين المبادئ المعلوماتية الأساسية لكل الموظفين الحكوميين الذين يستخدمون أو (ثمة إمكانية ليستخدموا) الكومبيوتر.
* تأمين نظم فنية ذات نوعية جيدة وإدارة ودعم المعدات في كافة الوزارات والمؤسسات.
* تحسين/الحفاظ على مهارات الموظفين الحكوميين الذين سبق أن خضعوا للتدريب بهدف تسهيل استمرارية تطبيق النظم المعلوماتية حالياً ومستقبلياً في الإدارة.
* إثبات التحسن في مستوى الفعالية والإنتاجية في ميدان العمل.
* تطوير وتأمين مواد التدريب.
* إصدار شهادات تدريب لكل الذين أتموا الدورات التدريبية. وبهدف إدارة وتنسيق نشاطات هذا المشروع بالشكل الملائم، إضافة إلى الاحتفاظ بسجلات للمتدربين والدورات التي خضعوا لها، قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتطوير قاعدة بيانات مشتركة مع المؤسسة التدريبية خلال فترة تطبيق هذا المشروع.

الوضع:

المرحلة الأولى: تم إنهاء التدريب الذي استهدف ٢٥٠٠ موظف من كافة الإدارات والمؤسسات العامة والذي تناول أساسيات استخدام الكومبيوتر والتقنيات المتطورة. ونظراً للعدد الكبير السابق ذكره، توجّب إعداد حفلتين لتقديم الشهادات وتحديداً في ٢٣ و ٢٩ آذار ٢٠٠٤. وقد حضرت الحفلتان القيادات الإدارية المسؤولة والموظفون وعائلاتهم.

الكلفة:

٤٥٠,٠٠٠,٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

المرحلة الثانية:

* تدريب معلوماتي مضمون الجودة لموظفي الحكومة (كمستخدمين نهائيين ومتقدمين)
* تطوير وتأمين مواد التدريب.
* اصدار شهادات تدريب لكل الذين أتموا الدورات التدريبية.
* أطلق المشروع في تشرين الثاني ٢٠٠٤، وانتهى العمل به في تشرين الأول ٢٠٠٥. استهدف المشروع كل فئات الموظفين العامين و استفاد منه حوالي ٢٨٧٠ موظف وسوف يتم توزيع الشهادات على مستحقيها في أيار ٢٠٠٦.

الكلفة:

١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢ برامج تدريب إداري مختلفة

الخلفية:

لا شك أن التغييرات التي رافقت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، طالت العلوم الإدارية بكل عناصرها، ومن التحولات المهمة نذكر على سبيل المثال لا الحصر: المهارات الإدارية، إدارة الموارد البشرية، إدارة المشاريع الخ...

وفي محاولة لنقل هذه المعارف والمهارات إلى الموظف العام الذي انقطع عن متابعتها بسبب المحنة التي ألمت بلبنان.

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإعداد وتنفيذ برامج تدريب إداري مختلفة:

١ـ ندوة تدريبية لإدارة الموارد البشرية

أقيمت ندوة تدريبية لإدارة الموارد البشرية تناولت سياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية ولذلك تم عقد مؤتمر لمدة ٥ أيام في فندق الكومودور في بيروت بين ٢٨ حزيران و ٢ تموز ٢٠٠٤. إضافة إلى المندوبين اللبنانيين، شارك اختصاصيون من البحرين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والمغرب وتونس، والكويت، وعمان، ومصر، وسوريا، واليمن، والجزائر، والسودان، وليبيا.

الكلفة:

٤٥,٠٠٠,٠٠ دولار أميركي.

الجهة الممولة:

البنك الإسلامي للتنمية والحكومة اللبنانية.

٢ ـ الإدارة المدمجة للشريط الساحلي والسياحة المستدامة.

عقد مؤتمر في فندق كومودور مريدان في الفترة ٢٦ و ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٤ بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للأبحاث والتدريب. استفاد منه موظفون عامون من الجهات المعنية.

التمويل:

مركز الأمم المتحدة للأبحاث والتدريب والحكومة اللبنانية.

٣ ـ إدارة المشاريع

وقد استفاد من هذا البرنامج ٣٥٠ موظفاً عاماً من الفئتين الثانية والثالثة– أطلق المشروع في تشرين الثاني ٢٠٠٤ وأنجز في أيار ٢٠٠٥.

الكلفة:

٢٩,٠٠٠,٠٠ يورو.

التمويل:

هبة الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع آرلا.

٤ ـ مهارات السكرتاريا

وقد استفاد منه ٣٥٢ موظفاً عاماً من الفئة الرابعة وبعض الفئة الثالثة.

الوضع:

أطلق المشروع في تشرين الثاني ٢٠٠٤ وأنجز في أيار ٢٠٠٥.

الكلفة:

٢٨,٠٠٠,٠٠ يورو

التمويل:

هبة الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع آرلا.

٥ ـ خدمة الزبائن

وقد استفاد منه ١١٩ موظفاً من الفئة الرابعة.

الوضع:

نفذ هذا البرنامج خلال شهري تشرين الثاني/كانون الأول ٢٠٠٥.

٦ ـ إدارة الموارد البشرية

وقد استفاد منه ٥٤ موظفاً من الفئة الثالثة.

الوضع:

نفذ هذا البرنامج خلال شهري تشرين الثاني/كانون الأول ٢٠٠٥.

التمويل:

هبة الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع آرلا.

٧ ـ بناء فرق العمل

وقد استفاد منه ١١٦ موظفاً من الفئتين الثانية والثالثة. نفذ هذا البرنامج خلال شهري تشرين الثاني/كانون الأول ٢٠٠٥.

كلفة المشاريع أعلاه:

٢٧,٥٠٠ يورو.

٣ ندوات التدريب الموجهة لكبار القياديين الإداريين

الخلفية:

انطلاقاً من ضرورة نشر ثقافة إدارية جديدة مستوحاة من تجارب ونجاحات عالمية في القطاعين العام والخاص إضافة إلى توطيد الرابط الاجتماعي بين المسؤولين الذين يحتاجون إلى التواصل مع بعضهم البعض وتبادل خبراتهم الذاتية في إطار تأديتهم لمهامهم، نظم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال عام ٢٠٠٥ سلسلة ندوات موجهة إلى كبار القياديين الإداريين من الفئة الأولى.

الوضع:

تم تنظيم خمس ورش عمل تناولت المواضيع التالية:

- السلطة التسلسلية في القانون والممارسة
- إعداد الخطط وبرامج العمل السنوية
- المعوقات الأساسية التي تؤثر سلباً على أداء الإدارة العامة وطرح المقترحات والتوصيات لمعالجتها
- أهمية مهارة حل المشاكل واتخاذ القرارات وموقعها في العملية الإدارية
- الطرق الإبداعية في حل المشاكل واتخاذ القرارات
- التخطيط الإستراتيجي
- التحوّل إلى إدارة تقوم على المشاريع
- The Management Challenge, The New Workplace
- Emotional Intelligence
- The Balanced Scorecard
- Strategic Human Resource
- Change Management

الكلفة:

٢٠,٥٠٠ يورو.

الجهة الممولة:

هبة الاتحاد الأوروبي.

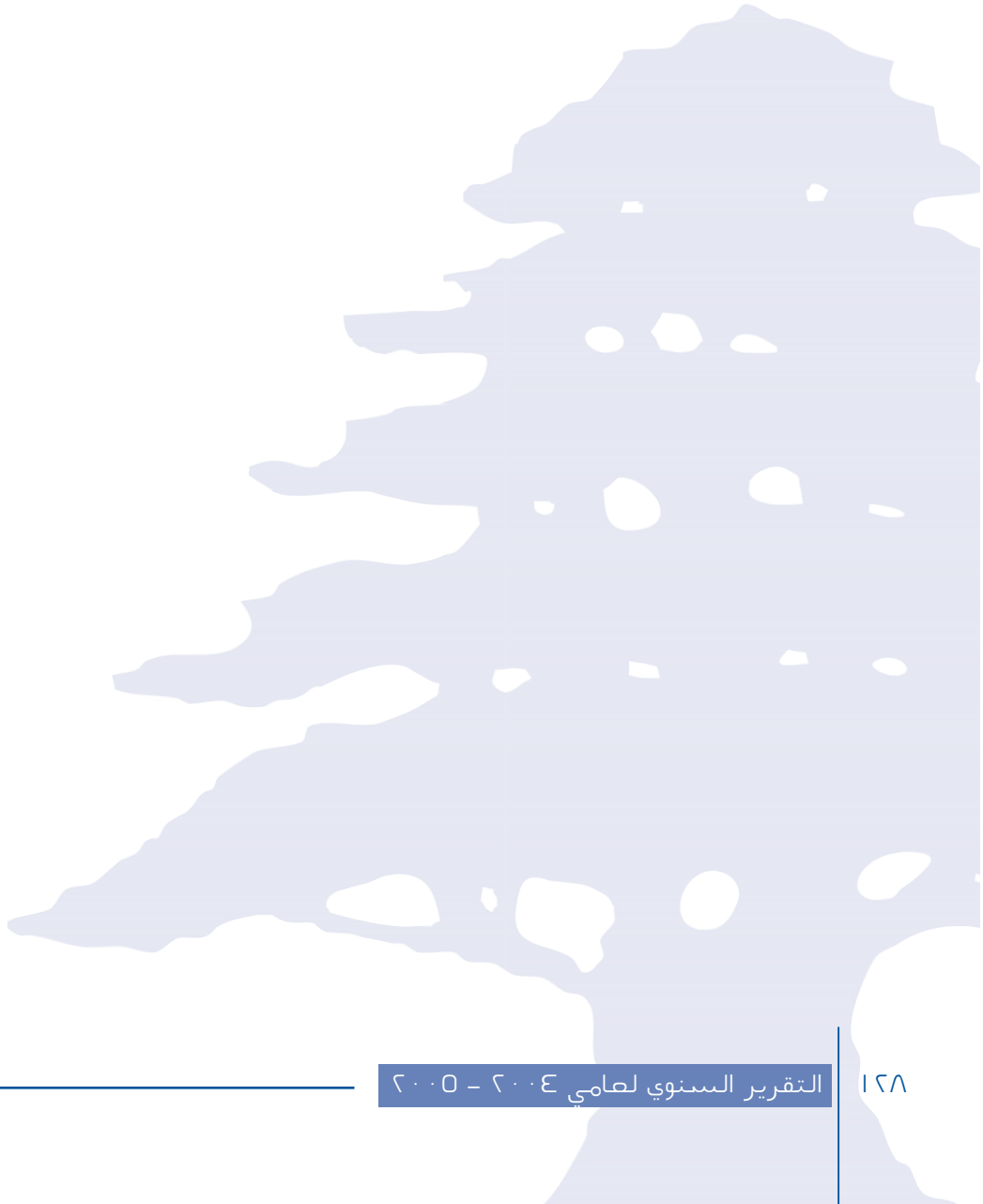

رابعاً تحديث التشريعات

١ تفعيل العمل في قطاع النقل المشترك

طلب دولة نائب رئيس مجلس الوزراء، بكتابه رقم ١/١٤٧ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٣٠ إبداء الرأي في الخطة التي تقدم بها معالي وزير الأشغال العامة والنقل حول قطاع النقل، والمفصلة بكتابه رقم ٢٩١/ص تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩ والتي يعرض فيها الأمور التالية:

أولاً: ان مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك تواجه منذ سنوات، وضعاً مالياً معقداً يوقعها في عجز مالي قدره ١٣ مليار ليرة لبنانية سنوياً تتم تغطيته من موازنة الدولة، وتنتفي إمكانية النهوض الذاتي بهذا المرفق الحيوي الذي يتداخل فيه البعدان الإجتماعي والإستثماري، ما لم يتم إقرار الخطة المرفقة ربطاً..

ثانياً: من بين الأسباب المسؤولة عن تقهقر الوضع في المصلحة المذكورة الأسباب التالية:

١- شراء ٢٠٠ حافلة (ماركة كاروسا) في العام ١٩٩٧ حملت معها شوائب أساسية في الصنع أدت إلى حدوث أعطال كبيرة وكثيرة متكررة دون أن يكون بالإمكان إيجاد حل تقني جذري لها حتى مع الإستعانة بخبراء من دول متطورة، وإن نصف عدد الحافلات قد توقف عن العمل لعدم الصلاحية، وإن كلفة صيانة وتشغيل بقية الحافلات ترتفع وتضغط بشكل حاد على موازنة المصلحة.

٢- تزامن عملية الشراء مع التعاقد مع حوالي ٥٠٠ سائق/قاطع تذاكر لتشغيل تلك الحافلات رغم وجود العدد الكافي من السائقين/قاطعي التذاكر، في حينه، للإضطلاع بهذه المهمة.

٣- إغراق السوق بحوالي ٤٠٠٠ لوحة عمومية للفانات، و ٢٣٥٠ لوحة عمومية لحافلات نقل الركاب فيما ارتفع عدد اللوحات العمومية للسيارات الصغيرة إلى ما يقارب ٣٣٢٩٨ لوحة، الأمر الذي أدى إلى إحداث فوضى في قطاع نقل الركاب مع تفاقم حدة المنافسة وعشوائيتها، وذلك في غياب الآليات الخاصة بضبط عمل تلك المركبات لجهة المسارات والمناطق أو لجهة تطبيق القوانين النافذة لا سيما قانون العمل وقانون الضمان الإجتماعي وقانون السير.

٤- ان تحديث اسطول النقل يؤمن فرص عمل للمستخدمين الفائضين، كما يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمة والسياسة الإستثمارية...

ثالثاً: إن وزارة الأشغال العامة والنقل بإعتبارها سلطة الوصاية على مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، تقترح بالتنسيق مع مجلس إدارة المصلحة المذكورة الخيارين التاليين، ليصار إلى إنتقاء خيار منهما، وهما:

الخيار الأول: تحديث أسطول النقل المشترك بشراء ٢٥٠ حافلة ذات مواصفات عالمية جيدة بقيمة إجمالية تقدر بـ /٤٥/مليار ليرة لبنانية على أن تقوم المصلحة بسداد أقساطها من خلال المساهمة السنوية المعطاة لها من قبل الدولة ومن إيراداتها الذاتية، ودون أن يتأتى عن ذلك أي زيادة في قيمة المساهمة السنوية المالية من الدولة، علماً أن هذا الخيار يقتضي ضمان إستمرار مساهمة الدولة تناقصياً على النحو التالي:

السنة	قيمة المساهمة في حال شراء الحافلات الـ ٢٥٠ دفعة واحدة	قيمة المساهمة في حال شراء الحافلات على مدى ثلاث سنوات
الأولى	١٣ ملياراً	١٣ ملياراً
الثانية	٩ مليار	١٣ ملياراً
الثالثة	٥ مليار	٨ مليار
الرابعة	٣ مليار	٦ مليار
الخامسة	صفر	٤ مليار
السادسة	صفر	٢ مليار
السابعة	صفر	صفر

مع الإشارة إلى انه بالإمكان تغطية الأقساط دون مساهمة الدولة وذلك عن طريق إستثمار أحد العقارات التابعة للمصلحة في منطقة بيروت بطريقة البناء والتشغيل والتمويل (B.O.T.) أو بأي طريقة قانونية أخرى.

الخيار الثاني: البت بفائض المستخدمين في المصلحة والبالغ ٦١٤ مستخدماً اما عن طريق إنهاء الخدمة ودفع التعويضات المقدرة بـ/٤٥/ مليار ليرة، أو عن طريق تحويلهم إلى المؤسسات والإدارات العامة وبالتالي إنهاء مرفق النقل المشترك.

رأي التنمية الإدارية

١- إن أول ما لفت النظر في هذا الموضوع هو ان أحد الأسباب الأساسية في تقهقر وضع مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك يتمثل بشراء ٢٠٠ حافلة (ماركة كاروسا) عام ٩٧ مع الشوائب التي فيها، وبإستخدام ٥٠٠ سائق/قاطع تذاكر دون الحاجة اليهم، بالإضافة إلى إغراق السوق بعدد كبير من اللوحات العمومية التي لا يستوعبها قطاع النقل.

٢- لا نرى مانعاً من الموافقة على بيع الحافلات الكاروسا كما ورد في تقرير رئيس مجلس الإدارة رقم ٣٣١٥ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٣.

٣- لا نرى مانعاً أيضاً من الموافقة المبدئية على إستثمار أحد العقارات التابعة للمصلحة في منطقة بيروت بطريقة الـ (B.O.T.) أو بأي طريقة قانونية أخرى.

٤- اما لجهة موضوع إنهاء مرفق النقل المشترك وترك هذا القطاع إلى القطاع الخاص، فنرى أن يصار إلى بحثه في مجلس الوزراء من حيث المبدأ، إلا أننا نرى انه لا يمكن التخلي عن هذا المرفق الحيوي الذي يتداخل فيه البعدان الإجتماعي والإستثماري، ولا بدّ من تنظيم هذا القطاع عن طريق إقرار قانون الهيئة العامة للنقل البري الذي يلحظ احداث تغييرات هيكلية في مرفق النقل المشترك ان من الناحية القانونية أو من الناحية الإستثمارية.

٥- اما في حال عدم الموافقة على تحديث اسطول النقل، فنرى توزيع الفائض على البلديات والمؤسسات العامة التي هي فعلاً بحاجة إلى موظفين ومستخدمين وعمال وأجراء... فكثير من البلديات والمؤسسات العامة الصحية أو المائية بحاجة إلى محاسبين أو كتبة أو شرطيين أو سائقين أو خدام أو أجراء...

٦- وأخيراً نرى، إن شراء الحافلات وإستخدام السائقين/قاطعي التذاكر كما جاء في كتاب معالي وزير الأشغال العامة والنقل رقم ٢٩١/ص تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩ وفي كتاب رئيس مجلس إدارة المصلحة المذكورة رقم ٣٣١٥ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٣ قد أديا ليس فقط إلى هدر في المال العام بل وخاصة إلى الحدّ من إمكانيات المصلحة في تقديم الخدمة للمواطنين بحيث باتت معظم هذه الحافلات خارج الخدمة، ويقتضي بالتالي أن يتحمل من تولى إدارة المصلحة، في ذلك التاريخ، المسؤولية الناتجة عن هذا الهدر.

٢ مشروع قانون أحكام المعاملات الالكترونية

نطاق العمل:

أعد مشروع القانون من قبل النائب د. غنوة جلول ووزارة الإقتصاد والتجارة ويشارك مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى جانب عدد من الإدارات في مناقشات اللجنة النيابية المعنية.

يشمل مشروع القانون أحكام المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وهيئة التواقيع والخدمات الإلكترونية وخدمات التواقيع الإلكترونية واستضافة البيانات وحماية المعلومات الشخصية والمراقبة والتفتيش والجرائم والعقوبات.

الوضع:

جار تنفيذه.

القسم الثاني : الأداء التنظيمي

- الصلاحيات
- بيان المهمة
- المخطط التنظيمي
- محفظة الجهات المانحة

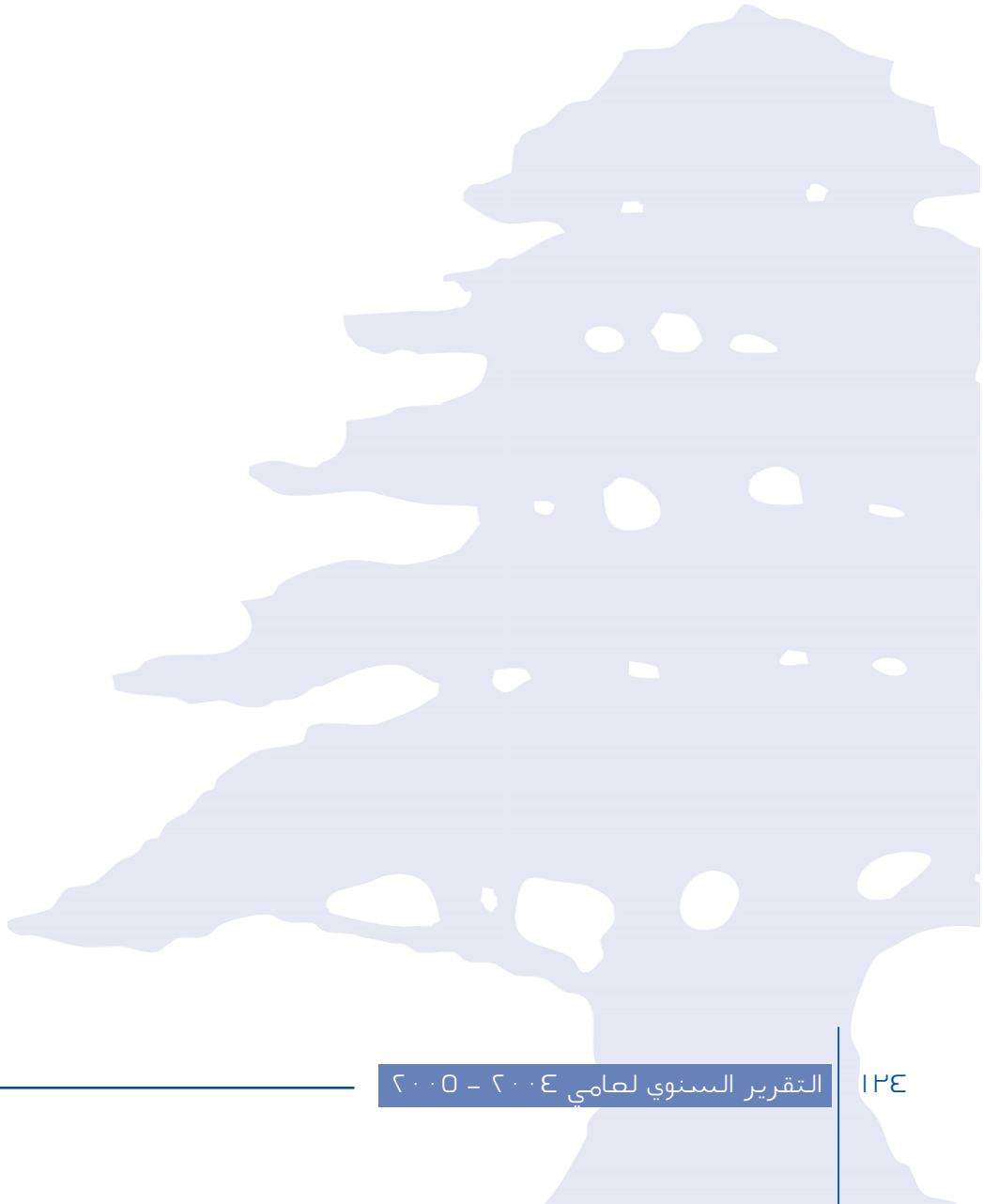

الصلاحيات

ما من قانون واحد يحدد صلاحيات مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، ومع ذلك يمكن تحديدها عبر ما يلي:

١- القوانين المتعلقة بالقروض المكلف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتنفيذها. هذه القروض التي دخلت مرحلة التطبيق استناداً الى القوانين التي ابرمها مجلس النواب وحدد فيها صلاحيات معينة للمكتب.

وثمة قانونان اثنان يتعلقان بالقروض التي يقوم المكتب بتنفيذها:

أ- القانون رقم ٤٨٤ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٨ المتعلق بقرض البنك الدولي.

ب- القانون رقم ٥٠٠ تاريخ ١٩٩٦/٥/٢١ المتعلق بقرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢- اكثر من ١٥ قراراً ومرسوماً صادرة عن مجلس الوزراء وتعاميم صادرة عن رئيس الوزراء أناطت بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية مهمات واعمالاً محددة من ضمنها تنفيذ هبة الاتحاد الاوروبي.

على صعيد وحدة التطوير الإداري:

١- وضع استراتيجية شاملة للتطوير الاداري من خلال رؤية مستقبلية.
٢- مراجعة الصلاحيات والبنى الادارية ورسم اهداف الادارة العامة ومهامها.
٣- وضع مشروع شامل للتوصيف والتصنيف الوظيفي.
٤- مساعدة الادارة العامة ومساندتها في جميع المسائل التنظيمية.
٥- جعل الادارة العامة اقرب الى المواطن ودعم المشاريع ذات العلاقة (انشاء مكاتب للإستعلامات، الرد على اسئلة المواطنين، تبسيط الاجراءات، الخ..).

على صعيد وحدة التعاون الفني:

١- ترجمة الحاجات الفنية الاساسية الخاصة باجراءات التأهيل الى برامج عملية.
٢- مؤازرة الوزارات والمؤسسات العامة في اعداد البرنامج الوطني للتأهيل الاداري وتنفيذه مع تركيز على مشاريع التطوير الاداري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٣- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل الاداري.
٤- اعداد سياسات واستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمشاركة من القطاعين العام والخاص.
٥- العمل كمنسق ووسيط وعنصر مساعد في دعم قدرة الاطراف المعنية على الاستفادة القصوى من المشاريع الممولة من الجهات المانحة.

بيان المهمة

المهمة الموكولة الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية هي:
«تحديث الادارة العامة اللبنانية، بنصوصها ومهامها واجراءاتها وتعزيز العنصر البشري وتطوير اساليب العمل فيها وادخال تقنيات المعلومات بهدف رفع مستوى اداء وشفافية الادارة، لجعلها في خدمة المواطن».

المخطط التنظيمي

كي يتمكن من تنفيذ البرنامج الكبير للتأهيل الإداري، استطاع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حشد مجموعة من ٤٠ موظفاً اختصاصياً. ويعتبر موظفو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية متنوعي المعارف وعلى استعداد لتناول جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك التطوير الإداري وتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين الجهات المانحة والنواحي القانونية والتدريب والشراء والتمويل والإدارة العامة والاتصالات. ويتوزع موظفو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على النحو التالي:

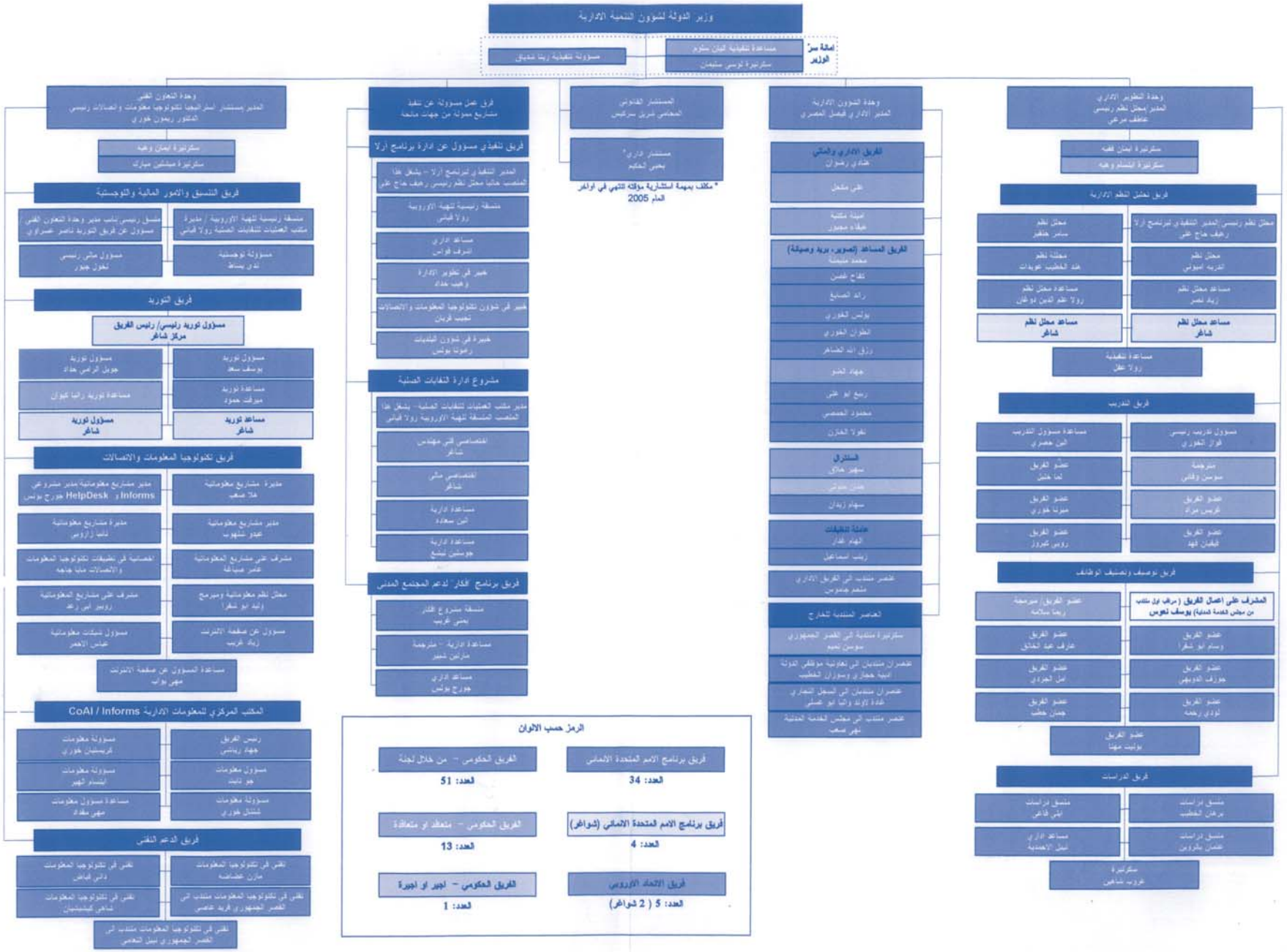
وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
إضافة مرّ
الوزير
مساعدة تنفيذية ليان مشوح
سكرتيرة نوسي سليمان
مسؤولة تنفيذية رينا شاباق
وحدة التطوير الإداري
المدير/منسق نظم رئيسي
عاطف مرعي
سكرتيرة ايمان قطيه
سكرتيرة ايلسار وهبه
فريق تحليل النظم الإدارية
محلل نظم رئيسي المدير التنفيذي لبرنامج ارلا
رفيف حاج علي
محلل نظم
اندريه ابيوانى
مساعد محلل نظم
زياد نصير
مساعد محلل نظم
شاغر
محللة نظم
هند الخطيب عويدات
مساعد محلل نظم
رولا نظم الدين دوغان
مساعد محلل نظم
شاغر
مساعدة تنفيذية
رولا نظل
فريق التدريب
مسؤول تدريب رئيسي
فواز الخوري
مساعدة مسؤول التدريب
امل حصري
عضو فريق
سوسن وقاني
عضو فريق
تما هاشم
عضو فريق
ليلى الخوري
عضو فريق
ميرنا خوري
عضو فريق
نهلة الزهد
عضو فريق
روبى كيروز
عضو فريق
شيلان شهد
فريق توصيف وتصنيف الوظائف
المشرف على اعمال الفريق (مرفق بل مكتب من مجلس الخدمة المدنية) يوسف نعوس
عضو فريق/ مترجمة
ريما سلامة
عضو فريق
وسام ابو شقرا
عضو فريق
غرزف عبد المسيح
عضو فريق
جوزف الدويهي
عضو فريق
امل الجردي
عضو فريق
لوادي رحمه
عضو فريق
جمان خطيب
عضو فريق
يوانيت مهنا
فريق الدراسات
منسق دراسات
برهان الخطيب
منسق دراسات
غسان بالروين
منسق دراسات
ايلي قاعي
مساعد اداري
نبيل الاحمدية
سكرتيرة
غروب شاهين
وحدة الشؤون الإدارية
المدير الإداري فيصل المصري
الفريق الاداري والمالي
هنادي رضوان
علي مشعل
امينة مكتبة
عبلة صبيون
الفريق المساند (تصوير، تربة وصيانة)
محمد منيمنة
نقاح طنس
رائد الصايغ
يونس الخوري
الخوان الخوري
رزق الله الحاشم
جهاد الحلو
ربيع ابو علي
محمود الحصني
نقولا الخازن
السائق
سهير هلال
عدنان حمدان
سهام زيدان
هندسة التنقيبات
الهام غدار
زينب اسماعيل
العنصر منتدب الى الفريق الاداري
منعم جدعون
العناصر المنتدبة للخارج
سكرتيرة منتدبة الى القصر الجمهوري
سوسن نعيم
عنصران منتدبان الى تعاونية موظفي الدولة
ابنية حجازي وسوزان الخطيب
عنصران منتدبان الى المجلس النيابي
غادة لاوند وانيا ابو عسلي
عنصر منتدب الى مجلس الخدمة المدنية
نهى صعب
المستشار القانوني
المحامي غربي سركيس
مستشار اداري*
يحيى الحكيم
* مكلف بمهمة استشارية مؤقتة تنتهي في اواخر العام 2005
فرق عمل مسؤولة عن تنفيذ مشاريع ممولة من جهات مانحة
فريق تنفيذي مسؤول عن ادارة برنامج ارلا
المدير التنفيذي لبرنامج ارلا – يشغل هذا المنصب حاليا محلل نظم رئيسي رفيف حاج علي
منسقة رئيسية لتهيئة الاوروبية
رولا قباني
مساعد اداري
اشرف قواس
خبير في تطوير الادارة
وهيب حداد
خبير في شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
نجيب قربان
خبيرة في شؤون البلديات
رامونا يونس
مشروع ادارة النفايات الصلبة
مدير مكتب النفايات الصلبة – يشغل هذا المنصب التنسيقية لتهيئة الاوروبية رولا قباني
اختصاصي اثني مهندس
شاغر
اختصاصي مائي
شاغر
مساعدة ادارية
امين سعادة
مساعدة ادارية
جوسلين نبتيع
فريق برنامج افكار لدعم المجتمع المدني
منسقة مشروع افكار
يمنى غريب
مساعدة ادارية – مترجمة
مارلين شبير
مساعد اداري
جورج يونس
وحدة الشؤون القانونية
المدير/مستشار استراتيجيا تكنولوجيا معلومات واتصالات رئيسي
الدكتور ريمون خوري
سكرتيرة ايمان وهبه
سكرتيرة ميشلين ميارة
فريق التنسيق والامور المالية واللوجستية
منسق رئيسي/نائب مدير وحدة الشؤون القانونية
مسؤول عن فريق التوريد ناصر عيساوي
منسقة رئيسية لتهيئة الاوروبية / مديرة مكتب التنفيذات الصلبة رولا قباني
مسؤول مالي رئيسي
نجوى جبور
مسؤولة لوجستية
لدى يمتاز
فريق التوريد
مسؤول توريد رئيسي/ رئيس الفريق
مركز شاغر
مسؤول توريد
جوزف الرامي حداد
مساعدة توريد رانيا كيوان
مساعد توريد
شاغر
مسؤول توريد
يوسف سعاد
مساعدة توريد
ميرفت حمود
مساعد توريد
شاغر
فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
مدير مشاريع معلوماتية/مدير مشروعي HelpDesk و Informs جورج يونس
مديرة مشاريع معلوماتية
هلا صعب
مديرة مشاريع معلوماتية
دانيا زارومي
مدير مشاريع معلوماتية
عبدو شهوب
اختصاصي في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مايا فتحه
مشرف على مشاريع المعلومات
عامر عياشة
مشرف على مشاريع المعلومات
روجيه ابي راشد
محلل نظم معلوماتية ومبرمج
وليد ابو شقرا
مسؤول شبكات معلوماتية
عباس الاحمر
مسؤول عن صفحة الانترنت
زياد غريب
مساعدة المسؤول عن صفحة الانترنت
مهى يونس
المكتب المركزي للمعلومات الادارية CoAI / Informs
رئيس الفريق
جهاد ريدسي
مسؤولة معلومات
كريستيان خوري
مسؤولة معلومات
ليندا الهبر
مساعدة مسؤول معلومات
مهى مقدّاد
مسؤول معلومات
جو نايف
مسؤولة معلومات
شنتال خوري
فريق الدعم التقني
تقني في تكنولوجيا المعلومات
دانى قباطي
تقني في تكنولوجيا المعلومات
مازن خضاضه
تقني في تكنولوجيا المعلومات
شاهي كيتشيليان
تقني في تكنولوجيا المعلومات منتدب الى القصر الجمهوري فريد عاصي
تقني في تكنولوجيا المعلومات منتدب الى القصر الجمهوري نبيل النعمي
الرمز حسب الالوان
فريق برنامج الامم المتحدة الانمائي
العدد: 34
الفريق الحكومي – من خلال لجنة
العدد: 51
فريق برنامج الامم المتحدة الانمائي (شواغر)
العدد: 4
الفريق الحكومي – متعاقد او متعاقدة
العدد: 13
فريق الاتحاد الاوروبي
العدد: 5 (2 شواغر)
الفريق الحكومي – اجير او اجيرة
العدد: 1

محفظة الجهات المانحة

نجح مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية منذ انشائه في ١٩٩٤ في حشد اكثر من ٨٠ مليون دولار أميركي من البنك الدولي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، هذا عدا عن هبات صغيرة اخرى من هنا وهناك. ويحدد الرسم البياني ادناه المصادر الرئيسية للاموال.

مصادر التمويل

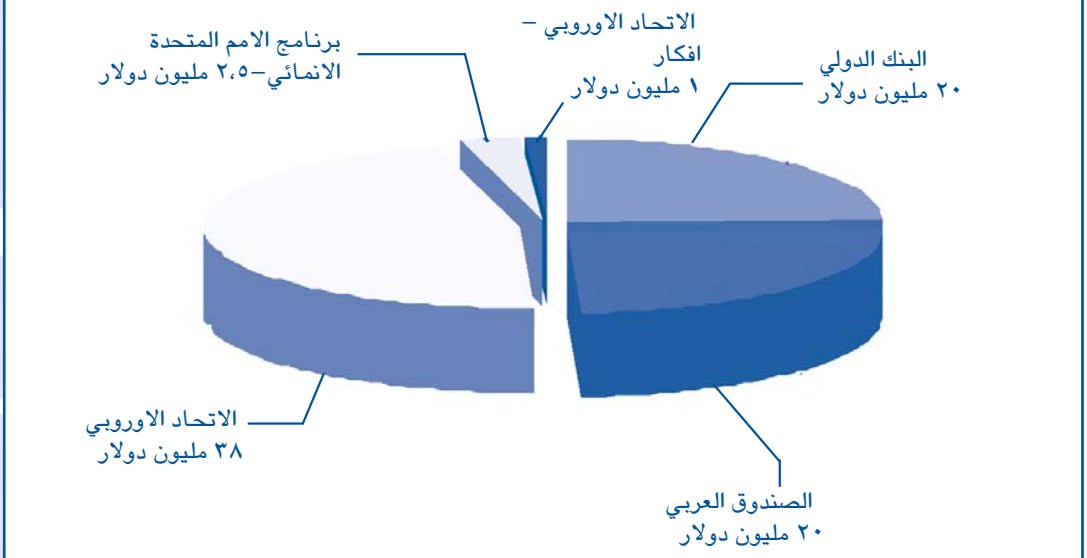

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي- القرض 96/325

اسم المشروع	مشروع الصندوق العربي لاعادة تأهيل المؤسسات الرسمية والادارة العامة
الجهة المنفذة	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
تاريخ الانتهاء	٣١ كانون الاول/ديسمبر، ٢٠٠٦
قيمة القرض	٦ ملايين دينار كويتي او ٢٠ مليون دولار اميركي
سعر الفائدة	٤,٥٪
فترة السماح	٥ سنوات
فترة السداد	٢٢ سنة

وصف موجز للمشروع

يلبي هذا المشروع حاجات التأهيل الاداري للمؤسسات الرسمية في لبنان، اضافة الى الادارة العامة وهو بالتالي يلبي جزءاً رئيسياً من الاحتياجات الاجمالية التي يتضمنها البرنامج الوطني للتأهيل الاداري.

اما اهداف المشروع فهي:

* اعادة تأهيل المؤسسات الرسمية والادارة العامة وتعزيز قدراتها على دراسة وتخطيط السياسات ووضعها وتحديد النشاطات والمشاريع وادارتها.
* تأمين البنى التحتية الاساسية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اجهزة كمبيوتر، خوادم، شبكات، طابعات وغيرها من الاجهزة الطرفية)، اضافة الى المعدات المتخصصة وغيرها من التجهيزات المكتبية الاساسية.
* تطوير وتحسين القدرات البشرية من خلال: التدريب، تشجيع التوظيف الجديد، اعادة تنظيم الهياكل التنظيمية وتسهيل الاجراءات ودعم هذه النشاطات من خلال المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية والمخططات الهيكلية الشاملة.
* وضع تطبيقات اساسية لتكنولوجيا المعلومات وانظمة معلومات الادارة ذات الاثر الاداري والاقتصادي وتوفير الاساس لقيام ادارة فعالة.
* تحسين استجابة الادارة العامة لمتطلبات الجمهور.
* تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الموارد بين مختلف المؤسسات تفادياً للازدواجية في العمل وتحسين تأمين الخدمات.

سير العمل في العام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

بعد صرف كامل المبالغ المخصصة من قرض البنك الدولي في ٢٠٠٢، أصبح قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المصدر الأساسي لتمويل مشاريع تصب في مجال تحقيق الحكومة الإلكترونية. فمن خلال هذا القرض تابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية برنامجه على صعيد تطوير البنية التحتية المعلوماتية في الإدارة العامة من خلال تأمين مئات أجهزة الكمبيوتر بالإضافة إلى شبكات معلوماتية تتضمن مئات نقاط الاتصال. كما تابع المكتب مشاريعه على صعيد التدريب المعلوماتي والتدريب الإداري بتمويل من هذا القرض. وتم انجاز واستكمال وإطلاق مجموعة كبيرة من تطبيقات أنظمة المعلوماتية ومنها على سبيل المثال لا الحصر (للاطلاع على تفاصيل المشاريع المنجزة في العامين ٢٠٠٤–٢٠٠٥ يمكن مراجعة القسم ثالثاً (١٥) من هذا التقرير): مشروع نظام التعويضات الصحية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة، نظام ادارة المستندات وسير العمل في المجلس النيابي، نظام مطابقة الموارد البشرية مع الفرص الوظيفية، الخطوط الارشادية لمعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مكننة رخص العمل في وزارة العمل، مكننة المايكروفيلم في المحفوظات الوطنية، تدريب ما يزيد عن ٣٥٠٠ موظفاً على تقنيات المعلومات والاتصالات، مكننة الارشيف ونظام معلومات جغرافي في كل من وزارة الثقافة ومصلحة الابحاث العلمية الزراعية، العمل على تأمين صور فضائية للاراضي اللبنانية كافة بغية تطوير الخارطة الوطنية الموحدة، تدريب متخصص لمجلس الانماء والاعمار ولعدد من وحدات ادارة المشاريع الممولة خارجياً على تقنيات التعاقد والتوريد حسب الاجراءات المعتمدة دولياً.

كما أن المقاربة المعتمدة في تحديد المشاريع الجديدة حسب الطلب، والتي بدأ اعتمادها في ٢٠٠١، ظلت معتمدة بشكل رئيسي في تحديد المشاريع الجديدة بموجب قرض الصندوق العربي. هذه المقاربة فسحت في المجال امام الجهات المستفيدة لتحديد المشاريع التي تحظى بالاولوية لديها، وفي الوقت نفسه اخذ مستوى جهوزيتها بعين الاعتبار. هذه المقاربة تعتمد على معايير صارمة في الاختيار من بينها درجة تأثير المشاريع في نوعية الخدمات العامة المقدمة.

وتظهر الرسوم البيانية فيما يلي وضعية برنامج القروض حسب المرحلة التي قطعها العمل في مختلف المشاريع.

وضعية قرض الصندوق العربي - اعتبارا من كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٥
(بملايين الدولارات)

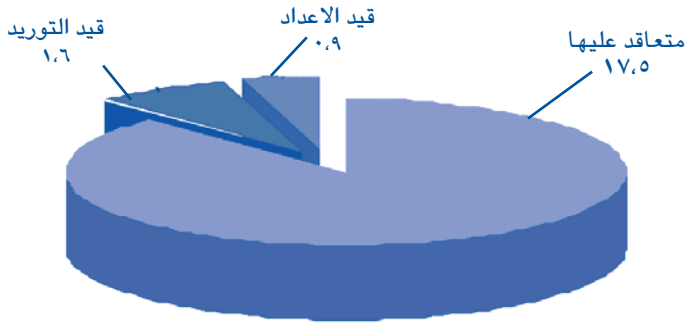

المشاريع قيد التطوير هي المشاريع في مرحلة التعاقد

وضعية قرض الصندوق العربي - اعتبارا من كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٥
(بملايين الدولارات)

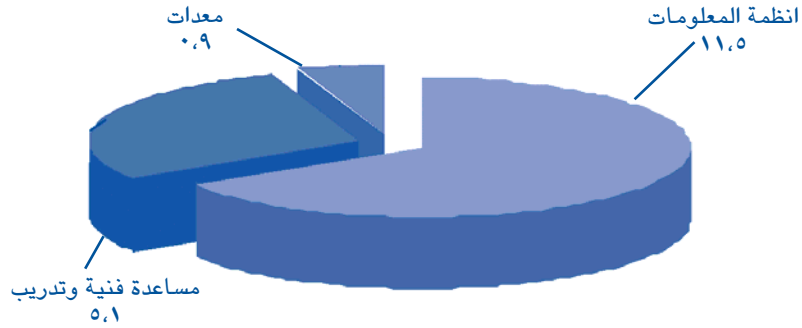

المشاريع المتعاقد عليها

هبة الاتحاد الاوروبي رقم LBN/B7-4100/IB/97/0687

وصف موجز للمشروع

ARLA كناية عن برنامج مدته ٦ سنوات يغطي قطاعات عديدة ويرمي الى اعادة تأهيل القدرات الاساسية للادارة في مؤسسات ادارية مختارة (مؤسسات رسمية اساسية، عدة قطاعات ووزارات معنية وسلطات محلية) والاعداد في الوقت نفسه للاصلاح الاداري. واذا وضعنا المشروع ضمن النطاق الاجمالي للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري امكننا القول ان الهدف الرئيسي للمشروع هو المساعدة على استعادة المهام الاساسية للادارة اللبنانية بوجه عام من اجل تعزيز قدرتها المؤسسية والادارية على النهوض بالبلاد. كذلك، يهدف البرنامج الى المساعدة في تسهيل عمليات اعادة النظر في البنى والهياكل وتسهيل عملية الاصلاح الرامية الى انشاء ادارة صغيرة الحجم وفعالة وحديثة. وتوزع اموال ARLA على المؤسسات المستفيدة عبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية.

اسم المشروع	المساعدة في اعادة تأهيل الادارة اللبنانية–برنامج ARLA
الجهة المنفذة	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
تاريخ الانتهاء	٣١ كانون الاول/ديسمبر ، ٢٠٠٥
قيمة الهبة	٣٨ مليون يورو
مساهمة الحكومة	٤,٢ مليون يورو

والعنصر الاساسي في البرنامج هو المساعدة الفنية. وهذه المساعدة تقدم من خلال الفرق الاستشارية للدعم الاداري الى الوزارات القطاعية والبلديات او من خلال الفرق الاستشارية لمتابعة البرامج الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية. واستكمالاً لهذه المساعدة الفنية، يضم برنامج المساعدة في اعادة تأهيل الادارة اللبنانية (ARLA) عدة عناصر ونشاطات اخرى، بما في ذلك خدمات فنية وتدريب ومعدات ودراسات اضافية وبعض الامور الطارئة، مما يرفع القيمة الاجمالية للدعم المقدم من الاتحاد الاوروبي الى ٣٨ مليون يورو.

اما اهداف المشروع فهي:

* اعادة تنظيم مهام الادارة في مختلف المؤسسات المعنية، من خلال تصميم وتنفيذ انظمة الادارة المناسبة وتدريب الموظفين الحاليين.
* تحسين الاطار التنظيمي والاجرائي للادارة العامة من خلال مراجعة الوثائق وتبسيط/تسهيل الاجراءات وخاصة ما يتعلق منها بتقديم الخدمات الى الناس.
* تطوير قدرة مؤسسات مختارة على تحديد المشاريع وتقييمها وتنفيذها ومراقبتها.
* تحسين نشاطات التخطيط والتنظيم والاشراف والمراقبة في هذه المؤسسات خاصة من حيث شبكات المنافع العامة والخدمات.
* تطوير قدراتها على تقييم الامور والاحتياجات القطاعية بشكل افضل ومن ثم وضع وبرمجة وتنفيذ ومراقبة السياسات القطاعية المناسبة والملائمة والمجدية من حيث الكلفة، بما ينسجم مع استراتيجية النهوض العام.
* دعم عملية اللامركزية من خلال تقديم دعم محدد لبعض اوجه نشاط السلطات المحلية من اجل تسهيل عملية تنشيطها.

* القيام بدراسات محددة متصلة بما ورد اعلاه.
* توفير المعدات الاساسية من اجل تسهيل عملية تنفيذ الاعمال اعلاه و/او زيادة توضيح صورة تجديد الادارة العامة وتوفير الخدمات العامة للمواطنين على الصعيدين المركزي والمحلي.
* توفير الدعم والتمويل اللازمين لتقوية قدرات الحكم المحلي من خلال مشاريع دعم لوضع خطط تنمية محلية وتنفيذ مشاريع إستثمارية في مجال إدارة النفايات الصلبة.

سير العمل في العام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بادارة اموال ARLA مباشرة منذ شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ وبعد انتهاء عقد الفريق الاستشاري لمتابعة البرامج. وهذا التطور البارز سمح بتحويل الاموال التي كانت مخصصة في الاصل للمساعدة الفنية المقدمة الى المكتب الى مشاريع جديدة مختلفة تحتاج اليها المؤسسات الرسمية بصورة ماسة. وفي هذا الصدد، ثمة مشروعان رئيسيان يتعلقان ببناء قدرات السلطات المحليةتم تحديدها والاعداد لهما. ويهدف المشروع الاول الى تعزيز قدرة البلديات على وضع خطط تنمية المجتمعات المحلية، بينما ينصب تركيز الثاني على تعزيز قدرة هذه البلديات على ادارة النفايات الصلبة. علاوة على ذلك، قام المكتب بتولي جميع المسؤوليات التي كان الفريق الاستشاري لمتابعة البرامج يقوم بها في السابق من حيث اعداد خطط العمل السنوي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) استناداً الى النشاطات التي تعكس حاجات الادارات العامة ومتابعة العمل في النشاطات المختلفة سواء التي كان قد تمّ التعاقد بشأنها من قبل ام التي كانت قيد الاعداد.

وقد حظيت خطة العمل السنوي لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بموافقة الجهة المانحة. وتوضح الرسوم البيانية التالية برنامج الهبات وتوزعها حسب المؤسسات المستفيدة في كل قطاع.

وقد تمّ انجاز أغلب المشاريع حيث ان الهبة قد انتهت في كانون الاول ٢٠٠٥ وقد جرى تحويل ما تبقى من ميزانيتها اي ٤ مليون يورو الى مشروع النفايات الصلبة بموجب التعديل رقم ٣ للاتفاقية المالية والتي وافق عليها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٤١ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١ لتصبح قيمة المشروع ١٤،٢٠٠،٠٠٠ يورو.

هبة الاتحاد الاوروبي – التوزيع حسب الاتفاقية – (بملايين اليورو)

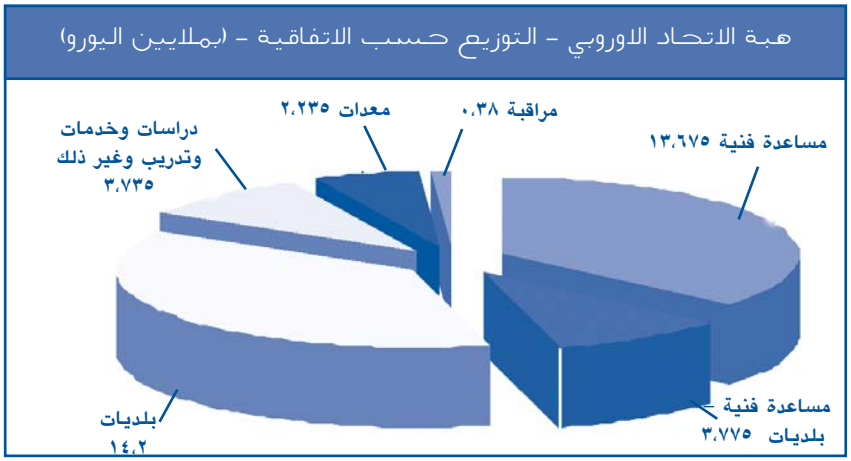

المشاريع قيد التطوير هي المشاريع في مرحلة التعاقد

المشاريع قيد الإعداد هي المشاريع في مرحلة تحديد نطاقها

وضعية هبة الاتحاد الاوروبي – الجهات المستفيدة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ (بملايين اليورو)

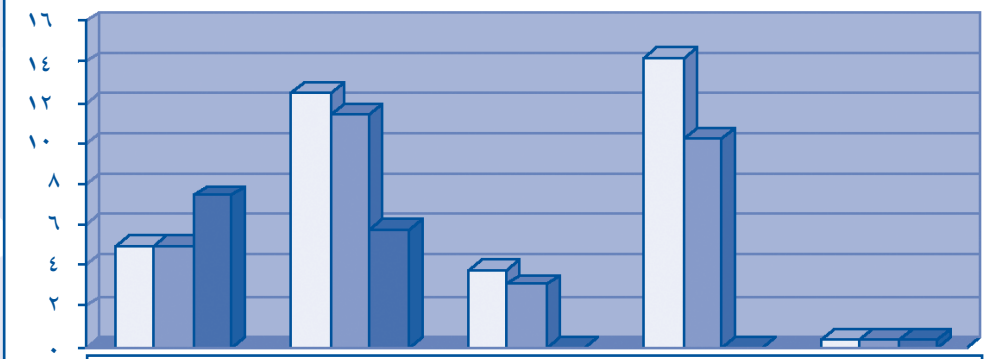

	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية والمؤسسات الرسمية الاساسية	الوزارات والمؤسسات الرسمية المستقلة	بلديات	بلديات (ادارة النفايات)	الاتحاد الاوروبي (مراقبة)
٢٠٠٥	٥	١٢،٤٦٥	٣،٧٧٥	١٤،٢	٠،٣٦
٢٠٠٤	٥،٠٠	١١،٤٠	٣،٠٤	١٠،٢	٠،٣٦
٢٠٠٣	٧،٤٠	٥،٧٥	٠	٠	٠،٣٥

٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥

قرض البنك الدولي LE - 3930

اغلق برنامج القرض هذا (٢٠ مليون دولار) رسمياً في حزيران ٢٠٠٣. وكان مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية قد انتهى من توزيع الكمية المخصصة، ومقدارها ١٣,٩٥ مليون دولار، قبل هذا التاريخ، بينما قامت وزارة المالية بتوزيع المبلغ المتبقي، ومقداره ٦,٠٥ مليون دولار، على مشاريع في وزارات النقل والاقتصاد والتجارة ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية.

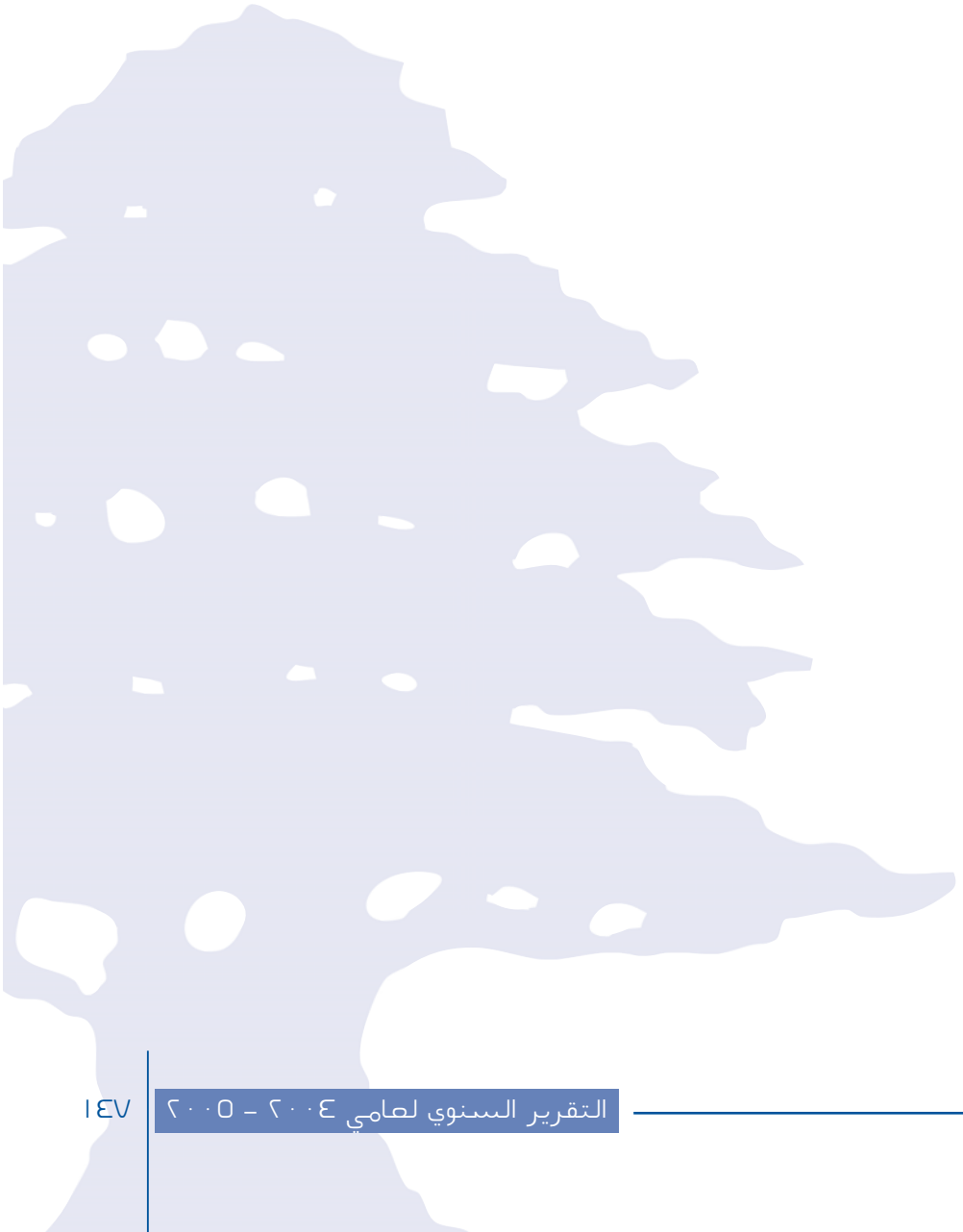

مطبعة المتني
فرن الشباك – ٠١/٢٨٣٦٣١